# المصارف العراقية

IRAQI BANKS NEWS

رابطة المصارف الخاصة في العراق

Iraqi Private Banks League

مجلة شهرية تعنى بشؤون المصارف تصدر عن رابطة المصارف الخاصة في العراق

السنة الاولى العدد (٨) نيسان ٢٠١٤
(Apr .2014)

معتمدة لدى نقابة الصحفيين العراقيين بالرقم (١٤٤٦) في ٢٠١٤/٣/٤

## لقاء السيد المحافظ مع الهيئة الادارية للرابطة

## الإهتمام بدور الطبقة الوسطى يزداد في العراق

## النقد الدولي العراق يحافظ على إستقرار إقتصاده

## أخبار وأنشطة القطاع المصرفي والشركات الساندة للعمل المصرفي

## البنك المركزي العراقي يطرح السبائك الذهبية للإدخار

## مصرف الشمال .. تكريم لموهبة واعدة

# مصرف آشور الدولي

ASHUR INTERATIONAL BANK

AIB

## انشئ مشروعك

بحصولك على القرض

**Establish your own project by obtaining a loan from AIB**

**Loans for all segments of society** قروض لشرائح المجتمع

- University Professors اساتذة الجامعات
- judges القضاة
- Doctors الاطباء
- Pharmacists الصيادلة

## Services

Online Banking Service

phone Banking

ATM

الفرع الرئيسي - بغداد - كرادة
هاتف: ٠٠٩٦٤٧١٨٧٩٢
٠٠٩٦٤٧١٨٦٩٢٣
صندوق بريد: ٣٦٣٦ - بغداد

info@ashurbank.com
baghdad3@ashurbank.com
www.ashurbank.com

رابطة المصارف الخاصة في العراق
Iraqi Private Banks League

# المصارف العراقية

مجلة شهرية تعنى بشؤون المصارف
تصدر عن رابطة المصارف الخاصة
في العراق

رئيس التحرير
عبد العزيز حسون علي

مدير التحرير
فائق ناصر حسين

سكرتير التحرير
محمد عبد الحميد موسى

المستشارون

١ـ الدكتور مظهر محمد صالح
٢ـ الدكتور ماجد محمد حسن الصوري
٣ـ الدكتورة سلام عبد الكريم سميسم
٤ـ الدكتور صادق راشد الشمري
٥ـ الاستاذ محمد صالح الشماع
٦ـ الدكتور بسطام عبود الجنابي
٧ـ الدكتور حسيب كاظم جويد
٨ـ الاستاذ سامي صالح الضامن
٩ـ الاستاذ باسم جميل انطوان
١٠ـ الاستاذ محمود محمد محمود
١١ـ الاستاذ سمير عباس النصيري

المحررون
أمير قاسم عبد الحميد
ضياء علي حمودي

للمساهمة عبر الانترنت
البريد الالكتروني للمجلة
iraqibn2013@gmail.com
البريد الالكتروني للرابطة
Email: pbkleagik@yahoo.com
&
ipbl2004@gmail.com
&
info@ipbl-iraq.org
الموقع الالكتروني للرابطة www.ipbl-iraq.org

مطبعة نصوص للتصميم والطباعة
07901 418 450
الاشراف الفني احمد بدر غيلان
مصمم مساعد علي بدر غيلان

المقالات والبحوث والدراسات المنشورة في المجلة لاتعبر بالضرورة عن رأي المجلة والرابطة ، وإنما عن آراء كتابها ومعديها..

## في هذا العدد

لقاء السيد المحافظ مع الهيئة الادارية للرابطة 5

نظام التصنيف المصرفي 11

نهوض اقتصاد العراق.. سلام سميسم.د
يكمن بنهوض القطاع المصرفي الخاص 13
الخصخصة تدعم عملية..عامر الجواهري
الاصلاح الاقتصادي

تكريم لموهبة واعدة.. مصرف الشمال 22

الاستفادة من تطور المصارف الامريكية..نوزاد الجاف 24

البنك المركزي العراقي
يطرح السبائك الذهبية للادخار 31

مؤتمر كلية المنصور 34

ندوة معهد التقدم للسياسات الانمائية
الطبقة الوسطى 39

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ببغداد (١٩٢٨) لسنة ٢٠١٣

شارك في الاعداد
سارة علي شاكر
رفيف انور عبد الفتاح
بلسم اسماعيل علي

مقر الرابطة : الكرادة خارج / حي بابل - المسبح
محلة٩٢٩ شارع٣٠ مبنى ٢٤
ص.ب (٢٧٦٦ الجادرية / بغداد - جمهورية العراق

للاعلان في المجلة الاتصال على الارقام
07901282051
07709245002
07702872825

# الدور الإجتماعي في العمل المصرفي

عبد العزيز حسون
رئيس التحرير

لعل من نافلة القول أن كل نشاط اقتصادي في حقيقته ينطوي على ممارسة اجتماعية مهما كان توجه ذلك النشاط وتحت ظل أية راية. يسير

وكانت النظريات الاقتصادية جميعاً مهما اختلفت أو تباعدت منطلقاتها تشوق متابعيها، بأنها تهتم كثيراً بالجانب الاجتماعي المتمثل بسعادة ورفاهية البشر وفي سيادة العدل بينهم

وفي أبسط المظاهر فاننا نشاهد أن المصارف تتوجه اليوم لتغطية بعض النشاطات المجتمعية مثل تمويل المدارس والجامعات ودور الرعاية والعلاج وكل ما يساهم في تطوير حياة البشر، اذ أنك تشاهد في الكثير من الدول القريبة او البعيدة ان هناك مقاعد للاستراحة سواء في الشوارع او الحدائق ومواقف حافلات نقل الركاب وكذلك الانفاق والمجسرات التي تسهل حركة الناس وتبعد عنهم المخاطر أنشأتها البنوك حيث تحتدم المنافسة فيما بينهم لعمل الخير

وبدأت تباشير هذه الفعاليات فيما اتخذته ادارة مصرف المنصور للاستثمار بتخصيص نسبة من الأرباح لدعم الدارسين في الجامعات والدراسات ذات الصلة بالعمل المصرفي، وكذلك مصرف جيهان الاسلامي للتمويل والاستثمار الذي اتخذ نفس النهج،اما مصرف الشمال فانه توجه الى دعم كفاءة فنية واعدة من خلال اعمال تشكيلية قدمها فتى موهوب لم يتجاوز الثانية عشر من العمر بامداد نقدي ومعنوي على شكل درع أعده المصرف بهذه المناسبة

والباب مفتوح لمصارفنا الأخرى لان تطرق مثل هذه الأبواب التي تساعد كثيراً على انتشار أسماءها لتحتل موقعاً اجتماعياً . باستحقاق

# لقاء السيد محافظ البنك المركزي العراقي مع الهيئة الإدارية لرابطة المصارف الخاصة

عبد الباسط تركي.د
محافظ البنك المركزي العراقي

التقى السيد محافظ البنك المركزي العراقي يو م الاربعاء /٩١/٣٢٠١٤/ وبحضور عدد من مسؤولي البنك رئيس واعضاء الهيئة الادارية لرابطة المصارف الخاصة في العراق ، وتم خلال اللقاء بحث موضوعين :-

١- سير العمل في نافذة بيع العملات الاجنبية .

٢- الملتقى المصرفي العراقي - اللبناني في بيروت

وتم عرض بعض ما تواجهه المصارف من مصاعب في تطبيق التعليمات الاخيرة الخاصة بآلية العمل في نافذة بيع العملات الاجنبية ، خاصة ما يتعلق بتقديم الاقرار المطلوب من المصارف وعدم الاخذ بنظر الاعتبار بان هذه المصارف هي وسيطة بين زبائنها وبين النافذة وعليه فأن الاقرار المطلوب منها تقديمه ربما يعرضها لمساءلة قانونية لايصح ان توجه اليها

وبين السيد المحافظ ان الموضوع تنظيمي والمصارف مطالبة بالتعاون لحقيق الهدف المشترك ، خاصة ما يتعلق بتخفيض سعر الصرف الذي يصب في استقرار الوضع الاقتصادي في العراق،واكد ايضا بان بعض المصارف لازالت عليها مؤشرات لمخالفتها لتعليمات البنك المركزي فيما يتعلق بعملية شراء وبيع العملة الاجنبية وهو امر لايمكن الاستمرار فيه ، لذا فأن رغبة البنك في ان تحظى كل المصارف بالتقييم الصحيح

من جانب أخر فقد اوعز السيد المحافظ بان تقدم المصارف خططها التي تسعى فيها لفتح فروع جديدة خلال عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ على ان يتم البت فيها بسرعة .

كذلك بصدد موضوع اصدار الموافقات على طلبات المصارف ومنها شراء العقارات لاشغالها من قبل فروعها الجديدة التي ستفتتح من قبلها، ووجه بان تتم الاجابة على تلك الطلبات بالسرعة الممكنة

وقد عرضت الرابطة على السيد المحافظ ضرورة ووجوب حث الوزارات ودوائر الدولة على قبول ايداعات المبالغ لحساباتها في مصرفي الرشيد والرافدين عن طريق نظام المدفوعات في البنك (RTGS)، خاصة وان الكثير من تلك الدوائر ترفض قبول الصكوك المصدقة المسحوبة من قبل المصارف الخاصة واهمها الهيئة العامة للضرائب

وحول الملتقى المصرفي العراقي - اللبناني المقرر عقده في بيروت للفترة٢٥ من ٢٦/٣/٢٠١٤ فقد اتاح السيد المحافظ للمصارف العراقية فرصة جيدة لتتقدم للاوساط المصرفية الخارجية وذلك بعرض الامكانيات والاداء للمصارف .

ووجه السيد المحافظ ايضا بان يتم عقد لقاء في مقر الرابطة يوم ٤١٠٢/٣/٦٢ بين اللجنة المكلفة بالاعداد للمؤتمر وبين ممثلي المصارف للتأكيد على المشاركة في موعد ٢٥و٢٦نيسان/ ٢٠١٤ وان تكون المساهمة في التكاليف بالحدود التي ترغب فيها المصارف . بنفسها

وفي ضوء ما تم بحثه خلال اللقاء ، فقد عقد في مقر الرابطة اجتماع ضم عددا من الاعضاء من المصارف العراقية وفروع للمصارف الخارجية والشركات الساندة للعمل المصرفي ، وحضره عن البنك المركزي العراقي السيد وليد عيدي عبد النبي المدير العام للاحصاء والابحاث والخبير السيد علاء عبد الغني واثنان من المساعدين .

وتناول فيه الحاضرون التفاصيل الواردة في العرض المقدم من الجهة المنظمة للمؤتمر واتفق على مواصلة الاتصال بها لوضع الصيغة النهائية للمشاركة ودعوة المصارف. بموجبها

مصرف الخليج التجاري
GULF COMMERCIAL BANK

# ينظم الدورة التدريبية للقيادات المصرفية العليا

تنفيذا للخطة التدريبية السنوية لمصرف الخليج التجاري اقام مركز التدريب المصرفي دورة تدريبية للقيادات المصرفية العليا في المصرف للفترة من ٩-٢٥/٣/٢٠١٤ شارك فيها (٣٠) مشارك من المصارف الخاصة العراقية القيت فيها محاضرات متخصصة في ادارة الجودة الشاملة والعمليات المصرفية الشاملة والاعتمادات المستندية والحوالات الخارجية والداخلية والائتمان والقروض وخطابات الضمان والرقابة والتدقيق الداخلي وتطبيقاتها الحديثة في المصارف والتخطيط الاستراتيجي المصرفي والاتصال والتنظيم والقوانين التي تنظم العمل المصرفي في العراق وقد شارك السادة رئيس مجلس الادارة ونائبه والمدير المفوض واعضاء المجلس والكادر المتقدم في المصرف في إلقاء هذه المحاضرات كما تم اجراء عملية فحص وتقييم للمشاركين بهدف تحقيق الهدف الذي اقيمت من اجله هذه الدورة.

رئيس مجلس الادارة يلقي محاضرته في الدورة

المشاركون في الدورة

مصرف الخليج التجاري
GULF COMMERCIAL BANK
E-mail:gulfbank@gcb.iq
website-www.gcb.iq
www.gulfcommeriabank.iq

مصرف الخليج التجاري
GULF COMMERCIAL BANK

مصرف الخليج التجاري
GULF COMMERCIAL BANK

# تمويل المشاريع الكبيرة

يعلن عن
استعداده لتمويل
المشاريع الكبيرة
لدعم الاقتصاد
الوطني والاعمار

مصرفنا
من افضل ( ٤ ) مصارف في العراق لأخر تقييم
وفق نظام التقييم الدولي (Camels)
الصادر من البنك المركزي العراقي

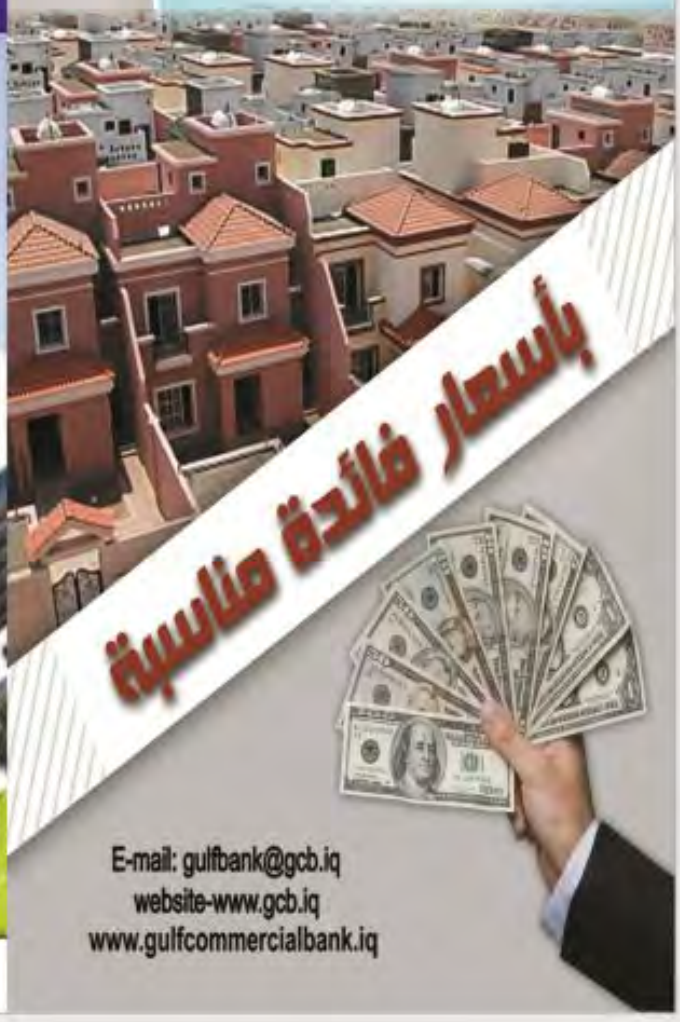

بأسعار فائدة مناسبة

E-mail: gulfbank@gcb.iq
website-www.gcb.iq
www.gulfcommercialbank.iq

## مصرف الشرق الأوسط العراقي للإستثمار

IRAQI M. INVEST.BANK

كشف مقارنة أرصدة الائتمان النقدي و الائتمان التعهدي وعدد معاملات كل منها والمقدمة من قبل مصرف الشرق الأوسط للمتعاملين معه لشهر شباط ٢٠١٤ و مقارنتها مع نفس الشهر لسنتي ٢٠١٣ و٢٠١٢.

| نوع الائتمان المصرفي المقدم | عدد المعاملات المنفذة لشهر شباط | | | أرصدة مبالغ الائتمان المصرفي (بالمليار دينار) | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | 2014 | 2013 | 2012 | 2014 | 2013 | 2012 |
| الائتمان النقدي | 6569 | 6648 | 7114 | 209,466 | 202,528 | 180,966 |
| الائتمان التعهدي | 780 | 814 | 254 | 174,323 | 197,334 | 151,665 |

## سحبان عبد الله حسن
## المدير المفوض الجديد لمصرف الشرق الاوسط العراقي للإستثمار

ومن جانب آخر فقد وافق البنك المركزي العراقي على تعيين السيد سحبان عبد الله حسن مديراً مفوضاً لمصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار.

نتمنى للزميل الكريم كل الموفقية والنجاح

## المصرف الاهلي العراقي

NATIONAL BANK OF IRAQ

### زيادة رأس المال المدفوع الى(٢٥٠) مليار دينار و إفتتاح فرع جديد في بغداد

* اكتملت الاجراءات الخاصة بزيادة رأس مال المصرف من )٢٥١ الى ٥٠٢( مليار دينار بقرار مسجل الشركات بتاريخ ٢٤/ ٢/ ٢٠١٤.

*كما إفتتحت إدارة المصرف فرعاً جديدا في بغداد / حي المنصور وباشر عمله اعتباراً من يوم الخميس/٢٠١٤/٣٢/٧٢ وأدناه معلومات اضافية عن: الفرع

- اسم الفرع / المصرف الأهلي العراقي-فرع المنصور
- الرقم الرمزي / ٨٥٩.
- اسم مدير الفرع / طارق خزعل عبد الجليل
- رقم هاتفه النقال / ٠٧٧٠٦٥٦٥٤٠٧.
- العنوان / بغداد - المنصور - الحي العربي - قرب ساحة ابو جعفر المنصور.

## مقارنة أولية لأرصدة حسابات الميزانية العامة لأكبر اربعة مصارف خاصة

اظهرت المقارنة الاولية التي أعدها الخبير المصرفي الاستاذ محمد صالح الشماع لارصدة حسابات الميزانية العامة كما في ٢٠١٣/١٢/١٣ للمصارف الأهلية كبيرة الحجم وعددها اربعة :وهي ) بغداد، الشمال، كوردستان، الشرق الاوسط(.

الارقام: التالية

* اجمالي الموجودات٣ ٥، ترليون دينار بزيادة بنسبة ١١,١ % عما كانت عليه في ٢٠١٢/١٢/١٣.

التشغيل: ويشمل

* الائتمان النقدي + الاستثمارات ٦,١ ترليون دينار بزيادة بنسبة ٨,٣٣ % عما كانت عليه بنفس التاريخ في العام السابق
* الودائع ٣,٩ ترليون دينار بزيادة بنسبة ٧,٤ % عن السنة السابقة.
* حقوق المساهمين ١,٣ ترليون دينار بزيادة اكثر من ٢٠٠ مليار دينار عن السنة السابقة.

وبلغ اجمالي الارباح المتحققة ١٥٥ مليار دينار

## مصرف دجلة والفرات للتنمية والاستثمار

Dijlah&Furat Bank

طلب مصرف دجلة والفرات من دائرة تسجيل الشركات تحديد موعد لاجتماع الهيئة العامة للشركة لغرض إقرار زيادة رأس المال من )٠٠١ الى ٠٥٢( مليار دينار استناداً لقرار مجلس ادارة المصرف في ٢٠١٤/٢/٢٢.

## الانشطة

أظهرت البيانات المالية ونتائج الاعمال للمصرف / الفصل الأول لعام ٢٠١٤ ) غير (المدققة الى دخوله لمقارنات بيانات المصارف كبيرة الحجم لتجاوز مجموع موجوداته )٨٠٠ ( مليار دينار وهي تزيد على ما كانت عليه في نهاية السنة السابقة كما في ٣١/ ٢١/ ٢٠١٣ بمقدار يزيد على ١٨) ( مليار دينار وتزيد على ما كانت عليه في نفس الفصل الاول من العام السابق ٢٠١٣ بأكثر من ) ٢٧٤ ( مليار دينار لزيادة حساباته الجارية والودائع ومضاعفة رأس مال المصرف، وهذا كشف مقارنة البيانات المالية للمصرف :-

(المبالغ مليون دينار)

| Account | الحسابات الختامية كما في 2013 /12 /31 | الربع الاول كما في 2013 /3 /31 | الربع الاول كما في 2014 /3 /31 | التاريخ / اسم الحساب |
|---|---|---|---|---|
| CASH in hand I& accounts at banks | 368.770 | 200.105 | 389.151 | النقود في الصندوق ولدى المصارف |
| Golden Medal | 171 | – | 156 | عدد المسكوكات الذهبية |
| Investment | 65.084 | 5.051 | 59.796 | الاستثمارات |
| Over night invest | – | 35.000 | – | الاستثمار الليلي |
| Monetary Credit | 286.574 | 198.028 | 273.663 | الائتمان النقدي |
| Debtors | 29.415 | 28.706 | 43.132 | المدينون |
| Cash Assets | 42.235 | 24.602 | 45.745 | الموجودات الثابتة |
| Total Assets | 792.249 | 536.952 | 811.643 | * مجموع الموجودات |
| Current & Deposit Accounts | 417.143 | 326.926 | 463.380 | حسابات جارية وودائع |
| Provisions | 10.321 | 10.178 | 12.842 | التخصيصات |
| Creditors | 50.449 | 17.115 | 7.911 | الدائنون |
| Loans Received | 1.328 | 1.168 | 0.542 | قروض مستلمة |
| Paid – up Capital | 250.000 | 125.000 | 250.000 | رأس المال المدفوع |
| Reserves | 6.532 | 4.549 | 6.547 | الاحتياطيات |
| Net Profits | 56.476 | 15.644 | 13.945 | * الارباح المتحققة |
| Total Liabilities | 792.249 | 536.952 | 811.643 | * مجموع المطلوبات |
| Total Incomes | 87.654 | 20.413 | 20.829 | * مجموع الايرادات |
| Total Expenses | 31.178 | 4.769 | 6.889 | * مجموع المصروفات |

## مصرف أيلاف الاسلامي
## Eaf Islamic Bank

أوضحت نتائج الاعمال والبيانات المالية للمصرف / الفصل الأول لعام ٢٠١٤ ) غير المدققة ( ارتفاع الائتمان النقدي بمقدار )٨ ( مليار دينار ومضاعفة ارباحه بأكثر من ثلاث مرات قياساً بما تحقق في نفس الفصل من العام الماضي ٢٠١٣ كما ازداد رأس ماله المدفوع بنسبة ٥٢ % وان انخفض مركزه المالي بمقدار ) ٣٠ ( مليار دينار، وهذا كشف مقارنة البيانات المالية للمصرف مع نفس الفصل من العام الماضي ومع الحسابات الختامية للمصرف كما في ٣١/ ١٢/ ٢٠١٣ :-

(المبالغ مليون دينار)

| Account | الحسابات الختامية كما في 2013 /12 /31 | الربع الاول كما في 2013 /3 /31 | الربع الاول كما في 2014 /3 /31 | التاريخ / اسم الحساب |
|---|---|---|---|---|
| CASH in hand I& accounts at banks | 152.753 | 236.553 | 180.007 | النقود في الصندوق ولدى المصارف |
| Investment | 4.089 | 3.989 | 4.089 | الاستثمارات |
| Monetary Credit | 62.437 | 52.865 | 60.877 | الائتمان النقدي |
| Debtors | 14.861 | 9.204 | 17.605 | المدينون |
| Cash Assets | 35.872 | 38.048 | 48.260 | الموجودات الثابتة |
| Total Assets | 270.012 | 340.659 | 310.838 | مجموع الموجودات |
| Current & Deposit Accounts | 67.220 | 113.083 | 106.676 | حسابات جارية وودائع |
| Provisions | 4.236 | 5.409 | 4.236 | التخصيصات |
| Creditors | 23.722 | 87.450 | 20.597 | الدائنون |
| Paid – up Capital | 152.000 | 100.000 | 152.000 | رأس المال المدفوع |
| Reserves | 22.834 | 33.382 | 22.834 | الاحتياطيات |
| Net Profits | – | 1.335 | 4.495 | * الارباح المتحققة |
| Total Liabilities | 270.012 | 340.659 | 310.838 | * مجموع المطلوبات |
| Total Incomes | 18.051 | 4.003 | 6.082 | * مجموع الايرادات |
| Total Expenses | 8.728 | 2.668 | 1.587 | * مجموع المصروفات |
| Net Profits | 9.323 | 1.335 | 4.495 | * الارباح المتحققة |

# مصرف سومر التجاري

## زيادة رأس مال المصرف
## وعقد شراء نظام مصرفي شامل

رأس المال: (٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) مائتان وخمسون مليار دينار

اكتملت الاجراءات القانونية اللازمة لزيادة راس مال مصرف سومر التجاري وتعديل عقد شركة المصرف من قبل دائرة تسجيل الشركات / المساهمة بتاريخ ٢٠١٤/١/٢٩ المتضمن زيادة راس المال من (١٨٧،٣) مليار دينار الى (٢٥٠) مليار طبقاً للمادة (٢٠٦) من قانون الشركات رقم (٢١) لسنة ١٩٩٧ المعدل.

من جانب اخر سعت ادارة المصرف مؤخراً ضمن خطة لتطوير كفاءة ادائه وسبل توسيع نشاطه وتوفير خدماته بسرعة وزيادة الرقابة على فروعه بتوقيع عقد شراء نظام مصرفي شامل ومتطور ومن احسن الانظمة المستخدمة في المصارف العراقية مع شركة الشرق الاوسط للبرامجيات في بيروت بتاريخ ٢٠١٣/٢/١٨ وبدعم شركة (Capital Banking Slutions) اللبنانية ويتم حالياً تدريب مجموعة من كوادره على هذا النظام الذي يباشر خلال الستة أشهر القادمة.

مصرف" سومر التجاري هو شركة مساهمة خاصة تأسست في ٢٢ ايار ١٩٩٩ برأسمال قدره (٢٥٠) مليون دينار عراقي مدفوع كاملاً بموجب الإجازة المرقمة ١/٩/٤١١٢٤/أ. ش المورخة في الرابع من تشرين الثاني ١٩٩٩ والتي اجازت المصرف بممارسة جميع انواع الأنشطة" المصرفية

يهدف المصرف الى تقديم افضل الخدمات المصرفية والاستثمارية والتمويلية لزبائنه الكرام عن طريق قبول الودائع وفتح التسهيلات المصرفية والقروض والسلف واصدار خطابات الضمان والاعتمادات المستندية للاستيراد والتصدير واجراء الحوالات داخل القطر ومن والى القطر بالعملات الاجنبية بتوسط مراسليه المنتشرين في العالم وبيع وشراء العملات الاجنبية وبيع وشراء الاسهم للمستثمرين والشركات في سوق العراق للاوراق المالية عن طريق الشركة الشرقية للتوسط في بيع وشراء الاوراق المالية والمملوكة للمصرف، وكذلك المساهمة في تمويل المشاريع الاقتصادية من خلال مساهمة المصرف في الشركة العراقية للكفالات المصرفية والشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة

### الفوائد المجزية التي يقدمها المصرف

| ت | الفوائد التي يمنحها المصرف لزبائنه | بالدينار العراقي | بالدولار الامريكي |
|---|---|---|---|
| | سنوياً٥% سنوياً٪ | حسابات التوفير١ | |
| | حسابات الودائع لاجل الثابتة٢ | | |
| | سنوياً٦% سنوياً٨ر | اشهر٣ لمدة ١ | |
| | سنوياً٧٪ سنوياً٩ر | اشهر٦ لمدة | |
| | لمدة سنة واحدة ج١٠ سنوياً٪ | | سنوياً٨% |

العنوان:
حي الرياض محلة/ بغداد٩٠٨) شارع(١٦)
ص.ب: ٣٤٧٦ العلوية
العراق- بغداد

sumebank99@hotmail.com
info@sumerbankiq.com
www.sumerbankiq.com

ادارة مصرف سومر التجاري

لدى توقيع العقد مع شركة الشرق الاوسط للبرامجيات (Capital Banking Slutions) وبدعم من شركة اللبنانية في بيروت

توفيق محمد بسام مرتضى:إعداد
خبير مالي واقتصادي- مصرفي

# نظام التصنيف المصرفي

# Rating System CAMELS

(الجزء الاول)

تعتمد الكثير من جهات الرقابة المالية و المصرفية العالمية على نظام CAMELS المعتمد ايضا من قبل البنك المركزي . العراقي
يزاوج النظام بين التحليل المالي للقوائم المالية وبين التدقيق الميداني للتأكد من صحة المعلومات المالية المعلن عنها . لعرض الموضوع على جزئين نعرض في الاول منهما لتاريخ تطوير نظام التصنيف كما ونوضح مدلولات فئات التصنيف
ونستعرض في الجزء الثاني مضمامين ومعاني التحليل المالي، ومتطلبات التدقيق الميداني

## مقدمة

يعتبر نظام الـ CAMEL rating system نظام رقابي لتصنيف الاداء المالي العام للمصارف وقد تم تطويره اساسا في الولايات المتحدة الاميركية وهو يطبق على جميع المصارف الاميركية وقد تم اعتماده كمعيار للرقابة من جهات رقابية عدة خارج الولايات المتحدة . الاميركية

يعتمد النظام على التحليل التناسبي Ratio Analysis للقوائم المالية مقرون بالتدقيق الميداني من الموظفين المعتمدين من الجهات الرقابية صاحبة . الاختصاص

لا يتم عادة نشر نتائج التصنيف للعموم وتكتفي السلطات المختصة بابلاغ الادارات العليا للمصارف بنتائج التصنيف حتى يتم تفادي انهيار المصارف التي تتعرض لتخفيض تصنيفها .

اما المصارف التي يتراجع تصنيفها فتكون عرضة لرقابة مشددة و دقيقة من سلطات الرقابة المختصة فيما يتم ترتيب اوضاع المصارف المتعثرة او المنهارة عبر اتخاذ قرارات رسمية كفيلة بحماية اموال المودعين
يعنى نظام التصنيف بالنظر في عدة معايير تقسم كما يلي

- ملاءة رأس المال C( APITAL Adequacy)
- الاصول A( ssets)
- قدرات الادارة M( anagment Capability)
- العوائد المالية E( arnings)
- السيولة او ادارة الاصول والموجبات L( iquidity)
- الحساسية- تجاه مخاطر السوق وخاصة اسعار الفائدة S( ensitivity to market risk)

## نشأة نظام التصنيف

في العام ١٩٧٩ تم اعتماد النظام" الموحد لتصنيف المؤسسات" المالية في المؤسسات المالية الاميركية وتم اعتماده عالميا في ما بعد بتوصية من البنك الفدرالي الاميركي عرف النظام عالميا باسم CAMEL نسبة الى اجزائه الخمسة ملاءة رأس المال C( APITAL Adequacy)، الاصول A( ssets)، قدرات الادارة M( anagement Capability)، العوائد E( arnings)، السيولة او ادارة الموجبات L( iquidity).

في العام ١٩٩٥ استبدل البنك الفدرالي الاميركي ومكتب ادارة الاموال "OCC" تسمية LEMAC بـ CAMELS باضافة حرف السين "S" والذي يرمز الى النظام المالي "Financical( ystems)"

## مدلولات فئات التصنيف

صمم نظام التصنيف ليعكس كل العوامل المالية والتشغيلية التي تقيمها الجهات الرقابية وبالتالي يتم تصنيف المؤسسات المالية بناء على نموذج يدمج بين المعدلات المالية التناسبية وآراء متخصصي الكشف الميداني

نستعرض في ما يلي اسس معايير التصنيف

**التصنيف الاول Rating 1:** يدل على اداء قوي وادارة سليمة للمخاطر التي تؤمن باستمرار لعمل مصرفي آمن و. فعال يسجل لادارة المصرف الحائز على هذا المستوى من التصنيف ادراكها بوضوح لكل انواع المخاطر واتخاذها التدابير اللازمة للحد من تلك المخاطر يكون الاداء المالي التاريخي والمتوقع لتلك المصارف ايجابي على الدوام وعليه يكون لهذا المصرف مقارنة بالمصارف الحاصلة على تصنيف ادنى قدرة اكبر لمقاومة الازمات المالية المفاجئة كما يمكان ادارة هذا المصرف معالجة مكامن الضعف القليلة باجراءات عادية ان المصارف ضمن هذا التصنيف هي المصارف الممتثلة تماما بتعاميم الجهات الرقابية وهي لا تسبب اي متاعب لتلك الجهات .

**التصنيف الثاني Rating 2:** يدل على اداء قوي وادارة سليمة للمخاطر التي الاتوازق باستمرار لعمل مصرفي امن وفعال و يسجل لادارة المصرف الحائز على هذا المستوى من التصنيف ادراكها بوضوح لمعظم انواع المخاطر واتخاذها التدابير اللازمة للحد من تلك المخاطر يكون الاداء المالي التاريخي والمتوقع لتلك المصارف ايجابي على الغالب باستثناء بعض الحالات التي لا تؤثر بشكل مباشر على العمل المصرفي الفعال والآمن

غالبا ما تتمكن ادارة هذا المصرف على اجتياز الازمات المالية المفاجئة ولكن وجود بعض مواطن الضعف الصغيرة قد تتدحرج وتولد مشاكل اكثر تعقيدا

يشار الى ان ادارة هذا المصرف تكون على دراية بمواقع الضعف ولديها الرغبة والقدرة على معالجتها ان المصارف ضمن هذا التصنيف هي المصارف الممتثلة بشكل جوهري بتعاميم الجهات الرقابية ولكن تبقى عين الرقابة عليها عن كثب حتى تتم مواضع الضعف الموجوالقبة.

**التصنيف الثالث Rating 3** يحتوي: هذا الشطر على المصارف المتذبذة الأداء وتشكل تلك المصارف هاجس للجهات الرقابية تكون ادارة المخاطر في تلك المصارف اقل من المستوى المقبول نسبة الى حجم المصرف، تشعب عملياته المصرفية، وملف المخاطر غالبا ما يخلو الآداء التاريخي والمستقبلي لتلك المصارف من اي مؤشرات للنمو والتطور او يكون اداؤها سلبي وتكون تلك المصارف بالاسم فقط قادرة على الصمود بوجه الازمات المالية و تكون عرضة للانهيار اذا لم

يتم اتخاذ الاجراءات اللازمة والصحيحة لمعالجة مواطن الضعف لدى تلك المصارف ان المصارف ضمن هذا التصنيف هي غالبا ممثلة بشكل جوهري بتعاميم الجهات الرقابية ويكون تدخل الجهات الرقابية في اعمال ادارتها محدود الى حين يتم معالجة مواقع الضعف الموجودة لدى تلك الفئة من المصارف

**لكن تبقى عين الرقابة عليها عن كثب حتى تتم معالجة مواضع الضعف الموجودة.**

**التصنيف الرابع Rating 4 :** تضم تلك الفئة المصارف السيئة الاداء و غالبا ما تكون هذه المجموعة الشاغل الشاغل للجهات الرقابية تكون ادارة المخاطر لدى هذه المصارف في الغالب غير مقبولة نسبة الى حجم المصرف، تشعب عملياته المصرفية، وملف المخاطر في الغالب تكون المؤشرات المالية على اداء المصرف سلبية ولو تركت تلك المصارف على حالها لقضي عليها في الكثير من الاحيان يكون الامتثال لتعاليم الجهات الرقابية في تلك المصارف ضعيف جدا و غالبا ما يكون تدخل ادارة تلك المصارف في تدارك الوضع ومعالجة المشاكل المتراكمة غير فعال و غير مناسب ان امكانية انهيار تلك المصارف عالية جدا ولكنها غير محتمة او غير معلنة تتطلب هذه الفئة من المصارف متابعة حثيثة من الجهات الرقابية

**التصنيف الخامس Rating 5:** تضم تلك الفئة المصارف التي تعاني من نقص حرج في الأداء والتي تحتاج الى اهتمام جدي وحلول جذرية لمعالجة اوضاعها

ان اداء هذه المصارف بالانفراد او بالتزاوج مع اي مواطن ضعف يهدد وجود تلك المصارف

ان حجم وجدية المشاكل التي تعاني منها تلك المصارف هي فوق قدرة ورغبة ادارات تلك المصارف على مواجهتها ومعالجتها تكون نسبة انهيار تلك المصارف عالية جدا

## أنشطة المصارف

(المبالغ مليون دينار)

# مصرف التعاون الاسلامي

| Account | الحسابات الختامية كما في 31/12/2013 | الربع الاول كما في 31/3/2013 | الربع الاول كما في 31/3/2014 | التاريخ / اسم الحساب |
|---|---|---|---|---|
| CASH in hand IB& accounts at banks | 139.743 | 115.707 | 78.315 | النقود في الصندوق ولدى المصارف |
| Investment | 14.747 | 7.590 | 14.893 | الاستثمارات |
| Monetary Credit | 127.895 | 121.247 | 120.656 | الائتمان النقدي |
| Debtors | 3.484 | 2.715 | 2.595 | المدينون |
| Cash Assets | 20.759 | 20.820 | 20.770 | الموجودات الثابتة |
| Total Assets | 306.628 | 268.079 | 237.229 | * مجموع الموجودات |
| Current & Deposit Accounts | 167.331 | 135.461 | 91.630 | حسابات جارية وودائع |
| Provisions | 10.660 | 9.692 | 10.576 | التخصيصات |
| Creditors | 12.642 | 14.514 | 26.853 | الدائنون |
| Paid – up Capital | 100.000 | 100.000 | 100.000 | راس المال المدفوع |
| Reserves | 5.166 | 5.166 | 5.646 | الاحتياطيات |
| Net Profits | 10.829 | 3.246 | 2.524 | * الارباح المتحققة |
| Total Liabilities | 306.628 | 268.079 | 237.229 | * مجموع المطلوبات |
| Total Incomes | 18.066 | 4.473 | 3.837 | * مجموع الايرادات |
| Total Expenses | 7.237 | 1.227 | 1.314 | * مجموع المصروفات |

تشير البيانات المالية ونتائج الأعمال للمصرف / الربع الأول لعام ٢٠١٤ غير المدققة ( تحقيقه لأرباح مقدارها ) ٢,٥ ( مليار دينار بالرغم من انخفاضها عن الارباح المتحققة لنفس الفصل للعام السابق ٢٠١٣ البالغة ) ٣,٢ ( مليار دينار وذلك نتيجة انخفاض المركز المالي للمصرف الى )٢٣٧,٢ ( مليار دينار بعد أن كان في نفس الفترة من العام الماضي كما في ٣١/٣/٢٠١٣ ) ٢٦٨,١ ( مليار دينار، وهذا كشف مقارنة البيانات المالية للمصرف:

## انتعاش الاقتصاد يكمن بتعزيز نشاط القطاع المصرفي

الدكتورة سلام عبد الكريم سميسم

رأت الخبيرة الاقتصادية سلام. د سميسم ان انتعاش الاقتصاد العراقي يكمن بتعزيز نشاط القطاع المصرفي الخاص وتفعيل دوره في سوق العراق للأوراق المالية

وقالت " المصارف العراقية بحاجة الى اعادة هيكلة وتفعيل دورها في سوق العراق للأوراق المالية للنهوض بواقع الاقتصاد العراقي " مؤكدة انه لا يمكن نهوض اقتصاد اي بلد من دون نهوض القطاع المصرفي الخاص فيه

واضافت ان " نهوض القطاع المصرفي يتطلب تشريع سلسلة من القوانين والقرارات الداعمة لبيئة مصرفية ملائمة تكفل حرية الانتقال الى نمط القطاع المصرفي الحر ، كما يتطلب مساندة حكومية في تعزيز الايمان بدور المصارف الخاصة واهميتها ".

ودعت سميسم ، البنك المركزي الى تقديم ضمانات حكومية للمصارف الخاصة لتعزز العمل المصرفي بطريقة توسع حجم القطاع المصرفي الخاص ضمن الاقتصاد العراقي ".

## الجواهري: الخصخصة تدعم عملية الإصلاح الاقتصادي
## حث على تحديد الآلية والبرنامج الزمني للتحول وطبيعة الشراكة المستهدفة

عامر عيسى الجواهري

حث الاستشاري في التنمية الصناعية والاستثمار الخبير عامر عيسى الجواهري على الاسراع في المباشرة الفعلية الفورية باجراءات خصخصة عدد محدد من الشركات العامة، وتحديد الالية والبرنامج الزمني للتحول وطبيعة وتفاصيل الشراكة المستهدفة والأهداف المرجوة منها، فضلا عن ضمان التوسعات في نشاطات القطاع الخاص المغذية والمستفيدة ذات الصلة بنشاط وفعاليات قطاع كل شركة، وذلك لضمان توفير العمل الحقيقي لكافة العاملين

ولفت الاستشاري الى اهمية وضع برنامج شامل ملزم حول الاجراءات المطلوب اتخاذها مع الشركات العامة لتحديد تلك التي سيتم اعادة هيكلتها وتحولها، مشيرا الى انه يفضل أن يكون التحول في البدء باتجاه الشراكة بالملكية والادارة مع القطاع الخاص المحلي والأجنبي شرط وجود معايير مشددة لاستدراج ودعوة واختيار الشركات الرصينة ذات الخبرة لهذه الشراكة وفق اجراءات مهنية بالاستعانة باستشاريين دوليين، وذلك لضمان نجاح عملية الخصخصة وتشكيل شركات مختلطة لتدرج في سوق العراق للأوراق المالية

وأشار الجواهري الى ضرورة تشريع قرار بتحويل كافة الشركات العامة الى منتجة بطاقاتها القصوى ضمن طبيعة عملها مع امكانات التنوع والتوسع وفق مبدأ الربح والخسارة والمنافسة وضمن اطار زمني محدد وقصير ، فضلا عن تصفية تلك الشركات مع ضمان حقوق العاملين بدفع رواتبهم الى حين توفير فرص عمل اخرى لهم، وضرورة وضع آلية لمعالجة وضع الكوادر الفائضة في الشركات العامة وضمان حقوقهم بالتحول الى مجالات عمل مجدية لهم وللاقتصاد بالتعاون مع المستثمرين ونوه الى أن عملية الخصخصة الناجحة تتطلب وجود قطاع خاص محلي مقتدر فنياً ومالياً وقانونياً ومشارك في عملية التحول والاصلاح مما يتطلب تقديم الدعم الكامل له ومساعدته على النهوض للمشاركة في التحولات ، موضحا اهم وسائل الدعم وهي ايقاف الاجراءات الروتينية التي تواجه تنفيذ أعماله ومشاريعه(القطاع الخاص) ،(دعم الاتحادات المهنية مالياً، والغاء القيود على الصادرات، فضلاً عن تقديم التسهيلات المالية الميسرة بالفوائد والمدد والضمانات باعتماد ضمانة السمعة والاتحاد الممثل له وأهمية المشروع للاقتصاد والدعم بموجب مراحل العمل وبضمانة المنجز منه

ودعا الجواهري الجهات المختصة الى تأكيد الارادة بكافة مستوياتها على المستوى الاتحادي وفي المحافظات بتنفيذ القرارات والاستراتيجيات والاجراءات المتعلقة بتنويع وتطوير واصلاح الاقتصاد ومتابعة التحققات بموجب برامج زمنية ملزمة، لاسيما ان المادة )٢٥( من الدستور نصت على ان((تكفل)) الدولة اصلاح الاقتصاد العراقي وفق اسس اقتصادية حديثة وبما يضمن استثمار كامل موارده وتنويع مصادره وتشجيع القطاع الخاص(( وتنميته

### الدعوة الى وضع استراتيجيات المشاريع الكبرى العام المقبل

كما دعا الجهات المختصة الى التهيؤ بتنفيذ الاستراتيجيات والخطط المالية للعام المقبل .

وقال الجواهري يوجد: الكثير من الاستراتيجيات التي تم اقرارها في الفترة السابقة بعضها نفذ والاخر قيد التنفيذ ، مبيناً انه على ضوء هذه الاستراتيجيات تم اقرار الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠١٤، وجميعها ترتبط بخطة التنمية الوطنية الجديدة(الخطة) ( الخمسية

### دعو لتشكيل هيئة المشاريع الصغيرة والمتوسطة لدعم الاقتصاد

وأكد ايضا على ضرورة تشكيل هيئة تعنى بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة لدعم الاقتصاد العراقي وتقديم الخدمات للافراد.

وقال الجواهري ان: الكثير من المقبلين على انشاء مشاريع لهم يعانون من نقص في الخبرة ومعرفة الاجراءات والقوانين، مؤكداً اهمية تشكيل هيئة المشاريع الصغيرة والمتوسطة واصدار قوانين خاصة بها

: واضاف ان القطاع الحكومي لا يقدم الدعم والتمويل للمشاريع الصغيرة التي تنتج السلع والمواد المختلفة ولايشجع على الشراء منها وزيادة انتاجها

: وبين إن معظم دول العالم المتقدمة صناعياً واقتصادياً اهتمت بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة وأسست لها وزارات خاصة لأنها اللبنة الأساسية لبناء الاقتصاد الوطني والقضاء على البطالة

# اصدارات

## العدد(٤٠) من مجلة الحوار تصدر عن معهد التقدم للسياسات الإنمائية

صدر العدد )٤٠( من مجلة الحوار التي تعنى بقضايا التنمية وخيارات المستقبل في العراق والتي يصدرها معهد التقدم للسياسات الانمائية الذي يرأسه وزير التخطيط الأسبق د.مهدي الحافظ

وأهم ماورد في هذا العدد من تقارير ودراسات ومقالات: هي

تطوير ١. القطاع الخاص. العراقي للدكتور مهدي الحافظ.

الازمات.٢ التي تهدد مستقبل. البشر للدكتور عبد الأمير رحيمة. العبود

ستراتيجية.٣ الاصلاح الصناعي / او المبادرة الصناعية للأستاذ توفيق المانع

نحو.٤ رسم استراتيجية للتربية. والتعليم للدكتور سمير. لبلو

ملف.٥ القطاع الخاص

ملف.٦ المصارف العراقية

ملف.٧ الشباب

نحو.٨ حل اقليمي لمعضلة الكهرباء في العراق للخبير العربي هشام الخطيب

اضافة الى مقالات في المستحقات التقاعدية ومقالات في النفط وتقارير عراقية وعربية وعالمية في البيئة. والاقتصاد

مصرف المنصور للاستثمار

## التقرير السنوي لعام ٢٠١٣

عقدت الهيئة العامة لمصرف المنصور الاجتماع السنوي بتاريخ ٥٢/ ٢/ ٢٠١٤ وكان على جدول اعماله ما: يلي

- الاطلاع على تقرير مجلس الادارة عن نشاطات وأعمال المصرف لسنة٢٠١٣ حيث تمت المصادقة عليه
- مناقشة تقرير كل من مراقب الحسابات للسنة المالية المنتهية في ٣١/ ٣/ ٢٠١٣ والحسابات الختامية كما في ١٣/ ١٢/ ٢٠١٣ وتمت المصادقة عليهما.
- اقرار مقسوم الأرباح
- تعيين مراقب حسابات لعام ٢٠١٤.
- الموافقة على اتفاقية الخدمات الادارية مع بنك قطر الوطني

وقد تضمنت كلمة رئيس مجلس الادارة/ السيد مهدي محمد جواد ما-: يلي

* شهد عام ٢٠١٣ نمواً واضحاً في مختلف أنشطة وعمليات المصرف رغم استمرارية حالة الركود الاقتصادي التي لا زال يعاني منها العراق منذ فترة طويلة، ففي جانب الموجودات حساب الائتمان النقدي ارتفع الى )٨٩,٧( مليار دينار بعد أن كان )٧٠( مليار وبنسبة نمو ٢٨ %، أما الائتمان التعهدي بعد طرح مخصص التأمينات فقد ازداد الى )٥٥,٨( مليار دينار بعد أن كان )٤٥,٣( مليار دينار في نهاية العام السابق ٢٠١٢ وبنسبة زيادة ٢٣,٢ %.
* في مجال الاعتمادات المنفذة لعام ٢٠١٣ )٧٨( معاملة بمبلغ اجمالي )١١٢( مليار دينار.
* ساهم النمو المتميز في أنشطة المصرف لهذا العام ٢٠١٣ على مضاعفة الأرباح المتحققة حيث بلغت )٣٠( مليار دينار بعد أن كانت )١٣,٩( مليار دينار للعام السابق ٢٠١٢.
* افتتح المصرف فرعاً جديداً له في مدينة الحلة بحيث اصبحت له )٩( فروع الرئيسي، ) الكرخ، مكتب فندق المنصور ميليا، السليمانية، اربيل، كربلاء، البصرة، النجف، ( الحلة
* ارتفع عدد العاملين في المصرف الى )٢٣٨( منتسب وكان عددهم في العام السابق ٢٠١٢ )٢١٢(. منتسب
* وصل عدد المصارف الخارجية المراسلة للمصرف الى )٣٨( بنك في بريطانيا والمانيا وهولندا وايطاليا وفرنسا وبلجيكا ورومانيا واوكرانيا وتركيا، لبنان، الاردن، دولة الامارات العربية، الكويت. والبحرين

## اصدارات

# مصرف الموصل للتنمية والاستثمار 2013

أصدرت ادارة مصرف الموصل التقرير السنوي والحسابات الختامية لسنة ٢٠١٣ متضمناً الدعوة لاجتماع الهيئة العامة السنوي الذي عقد في مدينة الموصل يوم ٢٠١٤/٢/١١ الذي تضمن جدول أعماله :- الآتي

- الموافقة على تقرير مجلس الادارة عن نشاطات المصرف لعام ٢٠١٣.
- المصادقة على تقرير مراقب الحسابات لعام ٢٠١٣ وعلى ٣ الحسابات الختامية للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٣/١٢/٣١.
- اقرار مقسوم الأرباح لعام ٢٠١٣ وتعيين مراقب حسابات لعام ٢٠١٤.
- اقرار زيادة رأس المال الى ٢٥٢,٥ مليار دينار، ويظهر في التقرير :- أيضا

رئيس مجلس الادارة السيد قصي يحيى قاسم الذي أشار الى أن النجاح أو الفشل لأي مؤسسة يعتمد بدرجة كبيرة على ثلاثة أمور : هي

- الطاقات البشرية
- رأس المال المستثمر
- الخدمات التي يقدمها المصرف ومدى حاجة السوق لهذه المنتجات

واكد ايضاً على انه في سلم اولويات المصرف في عام ٢٠١٤ هو التركيز على الاستمرار في بناء هوية المصرف وتقوية شبكة الفروع وتجديد حيويتها واستكمال مشاريع بدأ المصرف بطرحها خلال عام ٢٠١٣ وتوطيد العلاقات مع زبائنه للمحافظة على الموقع الريادي للمصرف

* ومن المؤشرات الايجابية لهذا العام أن المصرف حقق زيادة في مجموع الحسابات الجارية والتوفير والودائع الثابتة والتأمينات فوصلت الى (١٤,٩٦٢,٠١٤ مليار دينار بعد أن كانت (٧٠٤,٢٤٢ مليار دينار في عام ٢٠١٢.

* ومن مؤشرات الاداء للمصرف :- أيضا

- نسبة السيولة = (حساب النقود اجمالي)/( الودائع ( = ٩-٩٣٤ ٣٨١ (/) ٤١٠١ ١-٤٠ ( = ١١٨ %.
- نسبة التشغيل =(الانتمان النقدي إجمالي)/( الودائع ( = ١٥٣,٦٨٩ (/) ٢٦٩,٤١٠ ( = ٥٧ %.
- نسبة الربح =(جمالي) الارباح المتحققة (/) رأس المال المدفوع ( = ٤٥,٥١٧ (/) ٢٠٢,٠٠٠ ( = ٢٢,٥ %.
- نسبة كلفة النشاط =مجموع) المصروفات مجموع)/( الايرادات ( = ١٣,٩٤١ (/) ٥٩,٤٥٧ ( = ٢٣,٤٤ %.

وبذا فأن مصرف الموصل يكون الاول بين المصارف حيث عقدت هيئته العامة اجتماعها السنوي واصدر تقريرها السنوي

---

# أساسيات الادارة المالية

## مدخل وتطبيقات

كتاب أكاديمي اقتصادي بامتياز في موضوع ) الادارة المالية وتطبيقاتها ( من تأليف :الأستاذين د صادق راشد الشمري ) الخبير المالي والمصرفي ( و. د نغم حسين نعمة استاذة في جامعة النهرين /كلية اقتصاديات الأعمال

الكتاب من القطع المتوسط من تنفيذ مطبعة الكتاب ذو )٥٣٣( صفحة ضم ثلاثة عشر فصلاً عن(الادارة) المالية وبيئة الادارة المالية والقيمة الزمنية للنقود والقوائم المالية والتدقيق النقدي والتحليل المالي والتخطيط المالي والتنبؤ بالاحتياجات المالية وتحليل التعادل والرافعة التشغيلية والمالية وهيكل وتكلفة رأس المال وسياسة توزيع الارباح واساسيات الموازنة الرأسمالية وتقييم الشركات والادارة بالقيمة .(والحوكمة

وبما أن الادارة المالية من أهم الدراسات التي تعتمد عليها الدول والمشروعات والشركات بمختلف أنواعها، وأن هذا الكتاب يفيد طلبة الكليات والمعاهد في ادارة الأعمال والعلوم المالية والمصرفية من خلال ربط النظرية بالجانب التطبيقي، ومجلة المصارف) العراقية ( تنصح ادارات المصارف الحكومية والخاصة اقتناء عدة نسخ من الكتاب بهدف توعية وتثقيف العاملين في ادارتها والفروع التابعة لها لأهمية المواضيع التي تناولها الكتاب في تنمية و تطوير كفاءة الاداء المصرفي

---

# دليل المنظمات غير الحكومية

أطلق مركز المعلومة للبحث والتطوير في ٨ شباط ٢٠١٤ دليل المنظمات غير الحكومية في العراق، وهو الأول من نوعه في العراق وبشكلين الأول مطبوع والآخر عبارة عن تصفح في الموقع الالكتروني للمركز، وقد تم تحليل المعلومات :- كالآتي ان المنظمات المسجلة ضمن اختصاص التنمية كانت نسبتها اكثر من بقية التخصصات وبواقع )٤٦١( في حين أن المنظمات المختصة بالاعلام الأقل نسبة وهي )٣٣( منظمة، وعلى ما يبدو أن قضايا التنمية بكافة انواعها كانت تثير النشطاء في المجتمع المدني والذي هو بتزايد مستمر

# مساهمٌ جديد في طموحات العراق

لا حدود للطموح، لذلك يوسّع البنك اللبناني الفرنسي شبكته في لبنان والخارج.

ويحرص المصرف، مع افتتاح فرعه الأول في بغداد، على خدمة الاقتصاد العراقي وتحقيق طموحات الشركات والأفراد والمؤسسات المالية في العراق، فيستفيدون من خبرة تناهز الـ ٨٥ سنة ومن مجموعة واسعة من المنتجات المصرفية والخدمات المميزة.

بناية ٨٩/٩، شارع رقم ١٨، المنطقة ٩٠٥، حيّ الكرادة، بغداد، العراق.

البنك
اللبناني الفرنسي
مساهم في طموحاتك

فرع العراق

+964 7812 566786

www.eblf.com

جمع واعداد :
خبير مصرفي

إن الهدف الأساس لأنشاء وتوظيف الاموال في اي نوع من الشركات ، ومنها المصارف ، هو جني . الارباح

ولتحقيق ذلك ينبغي على كل مصرف اتباع استراتيجية محددة ، تكون مدروسة بعناية من ناحية علاقة تطبيقها وإدارة الموارد المالية والبشرية المتوفرة لدى المصرف من جانب ، ومدى قدرة المصرف على التعامل مع المخاطر ذات العلاقة من جانب آخر ، ناهيك عن ضرورة الأخذ بعين الاعتبار عوامل السوق في اختيار تلك الاستراتيجية .

ويعتبر موضوع الربحية أحد أهم عناصر تقييم نتائج الوضع المالي للمصارف ويتأثر مستوى الربحية مباشرة من حصيلة المعادلة التي تربط بين مستوى كفاءة الأدارة ودرجة متانة ودقة نظام الضبط والتدقيق الداخلي .

فالأستراتيجية المنتجة الفعالة تكون بفعل ادارة جيدة ، كما ان وجود نظام فعال ودقيق لأدارة المخاطر يساند الأدارة الجيدة في رفع مستوى . الربحية

ومما لا شك فيه ان جميع أنواع المخاطر المصرفية لها تأثير مباشر بحسب مقدارها على ربحية المصرف .

ولعل الافصاح الدقيق والكافي عن نتائج الاعمال والبيانات المالية مؤشرات الربحية ومدى تأثير المخاطر المعنية على ربحية المصرف هو أكبر دليل ايضاً على شفافية عمل الأدارة ونظرتها المستقبلية .

من المعروف ان الائتمان يشكل في معظم المصارف الجزء الاكبر من نشاطاتها المصرفية لخدمة الاقتصاد والتنمية .

فكان من الطبيعي ان تحظى مخاطر الائتمان بالأهتمام الاول من قبل المصارف والسلطات الرقابية ، وهو ماكان على سبيل المثال محور الاتفاق الاول في عام ) ١٩٨٨ ( على مستوى لجنة بازل حول كيفية إدارة راس المال ومخاطر السيولة التي قد تؤثر في أرباحها ،بفعل الصعوبة التي قد يواجهها المصرف عند الحاجة الى السيولة للحصول عليها بكلفة معقولة سواء عن طريق تصفية بعض موجوداته او الاقتراض من السوق .

ومن المخاطر المؤثرة ايضاً المخاطر التشغيلية التي تتولد عن عجز المصرف عن ضبط اعبائه المباشرة و هفوات الموظفين اوماشابه ذلك .

وقد تتعرض المصارف ايضاً الى أنواع أخرى من المخاطر المؤثرة ومنها تلك المعروفة بمخاطر السوق والتي تتمثل بمخاطر القطع ومخاطر أسعار الفوائد ومخاطر تداول الأسهم والسلع.

يجد المعنيون والمهتمون بأداء المصارف في الدول التي لا تتمتع عموماً بأسواق مالية منظمة ونشطة وذات سيولة عالية ، في نسب الربحية ، أدوات بديلة عن مؤشرات السوق لقياس كفاءة الأداء المصرفي، بحيث يستندون الى هذه النسب مع غيرها من النسب المعمول بها في التحليل المالي للمصارف من أجل أقرار مايرونه مناسباً في تعاملهم مع المصرف . المعني

# المصرف المتحد للإستثمار

( المبالغ مليون دينار)

| التاريخ / اسم الحساب | الربع الاول كما في 31/ 3/ 2014 | الربع الاول كما في 31/ 3/ 2013 | الحسابات الختامية كما في 31/ 12/ 2013 | Account |
|---|---|---|---|---|
| النقود في الصندوق ولدى المصارف | 227.770 | 317.511 | 113.743 | CASH in hand I& accounts at banks |
| الاستثمارات | 13.934 | 14.795 | 14.103 | Investment |
| الائتمان النقدي | 472.285 | 411.968 | 537.829 | Monetary Credit |
| المدينون | 62.112 | 43.286 | 37.566 | Debtors |
| الموجودات الثابتة | 56.641 | 52.239 | 51.624 | Cash Assets |
| * مجموع الموجودات | 832.742 | 839.799 | 754.865 | Total Assets |
| حسابات جارية وودائع | 371.881 | 383.523 | 349.520 | Current & Deposit Accounts |
| التخصيصات | 61.521 | 45.564 | 56.901 | Provisions |
| الدائنون | 47.560 | 137.723 | 9.611 | Creditors |
| رأس المال المدفوع | 300.000 | 250.000 | 300.000 | Paid – up Capital |
| الاحتياطيات | 38.833 | 9.717 | 38.833 | Reserves |
| * الارباح المتحققة | 12.947 | 13.272 | – | Net Profits |
| * مجموع المطلوبات | 832.742 | 839.799 | 754.865 | Total Liabilities |
| * مجموع الايرادات | 20.940 | 19.446 | 75.853 | Total Incomes |
| * مجموع المصروفات | 7.993 | 6.174 | 38.794 | Total Expenses |
| * الارباح المتحققة | 12.947 | 13.272 | 37.059 | Net Profits |

أظهرت نتائج الاعمال والبيانات المالية للمصرف الربع/ الأول لعام ٢٠١٤ غير) المدققة ( ارتفاع المركز المالي للمصرف فوصل الى )٣ـ ٨٣٢ ( مليار دينار عما كان عليه في الحسابات الختامية للمصرف كما في ٣١/ ١٢/ ٢٠١٣ البالغ )٧٥٤،٩ ( مليار دينار مع أنه أقل مما وصل اليه في نفس الفصل من العام السابق ٢٠١٣ البالغ ) ٨٣٩،٨ ( مليار دينار ليعود المصرف الى جدول مقارنات المصارف كبيرة الحجم التي تزيد موجوداتها على )٨٠٠ ( مليار دينار، وهذا كشف مقارنة البيانات المالية للمصرف :-

المصرف المتحد للإستثمار
ساحة الواثق- حي الوحدة- بغداد
www.unitedbank-iq.net

## الخدمات المصرفية المقدمة

- فتح الاعتمادات المستندية عن الاستيراد الخارجي
- تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة
- منح القروض لشراء السيارات وباقساط مريحة
- بيع وشراء العملات الاجنبية وحسب تعليمات البنك المركزي العراقي
- اصدار خطابات الضمان الداخلية والخارجية
- خدمة متميزة في التحويل الخارجي ولكافة انحاء العالم من خلال استخدام منظومة (SWIFT)
- فتح الحسابات الجارية بكافة العملات للافراد والشركات
- قبول الودائع ( حسابات التوفير والودائع الثابتة ) بالدينار العراقي والعملات الاجنبية
- منح الائتمانات المصرفية بكافة انواعها ( القروض والتسهيلات المصرفية بالدينار العراقي والدولار الامريكي
- تداول الاسهم من خلال شركة الدولي المتحد للوساطة

عبد القادر ورسمه غالب.د

تختلف الأسهم الممتازة ، او الأسهم المفضلة كما يسميها البعض ، كثيرا عن الأسهم العادية التي يملكها المساهمون في الشركة و أهم ما يميز الأسهم الممتازة عن الأسهم الأخرى أنها تمثل نوعا من الاستثمار الخاص بالشركة المعنية التي ترغب في إصدار هذه الأسهم المسماة بالممتازة بغرض زيادة رأس المال .

و ما يدعو للكتابة حول الأسهم الممتازة ما يكتنف كنهها من بعض الغموض الملازم لطبيعتها و كيفية التعامل معها و بها .

يقوم المؤسسون بتاسيس شركات المساهمة العامة )و( المقفلة و تتمثل مهمتهم الأساسية في طرح أسهم شركة المساهمة العامة للجمهور وفق نشرة الاكتتاب وشروطها ، و بعد الاكتتاب يتم تخصيص الأسهم للجمهور الذي تقدم لشراء هذه الأسهم و كل مساهم يملك من الشركة بمقدار نسبة الأسهم التي يملكها و من هذا القدر تتحد قدرة المساهم في المشاركة و التصويت في اجتماعات الجمعية العمومية للشركة .

و يحق للمساهم مالك الأسهم العادية الترشح لمجلس إدارة الشركة إذا استوفى المتطلبات الأخرى ، كما له الحق في المشاركة بكل فعالية في اجتماعات الجمعية العمومية ومساءلة مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للشركة و اتخاذ كل ما هو ضروري لضمان حسن سير الشركة و حفظ كافة حقوقها ... و. هكذا

و من هذا يتضح أن مالك الأسهم" " العادية هو من ملاك الشركة و له سلطة قانونية ومؤسسية في كل ما يتعلق بالشركة ومتعلقاتها ..

فهل نفس هذا الوضع ينطبق على الأسهم المسماة الأسهم" " الممتازة ؟ و على حملة هذه الأسهم ؟

بصفة عامة نقول ،الأسهم" " الممتازة تختلف كثيرا عن الأسهم" " العادية التي يملكها المساهمون في الشركة ، بل هناك من يقول أنها ليست أسهما بالمعني الحرفي انطلاقا من القاعدة الدولية الخاصة بالتداول التي تقول سهم" واحد = صوت" واحد اي كل سهم يحمل صوت ، و أهم ما يميز الأسهم الممتازة عن بقية الأسهم الأخرى أنها تمثل نوعا من الاستثمار الخاص بالشركة المعنية التي ترغب في الاستثمار و زيادة رأسمالها عن طريق إصدار هذه الأسهم الممتازة و هي لا تحمل حقوق التصويت لأن من يحملونها لا يعاملون كملاك للشركة ، و لا بد في البداية من توضيح هذه النقطة الهامة حول الأسهم الممتازة لإزالة ما يعتريها في الأذهان من بعض الغموض الملازم لطبيعتها .

و في معظم قوانين الشركات و أسواق المال توجد نصوصا معينة لكيفية طرح الأسهم" الممتازة اي طلبها من الجمهور المستثمر ، و كذلك كيفية إدراجها و التعامل معها في أسواق المال و الالتزامات المترتبة على ذلك . و نظرا لأن الشركات تلجأ لإصدار الأسهم الممتازة لزيادة رأس المال فان قوانين الشركات تشترط عدم اللجوء لإصدارها إلا إذا كان نظام و اوامر تاسيس الشركة تجيز هذا الأمر صراحة و يرخص القيام به ، و بالعلم ضرورة إصدار قرار من الجمعية العامة غير العادية بموافقة ممثلي ثلثي رأس المال على الأقل .

و هذا بالطبع ينجم من واقع ان الأسهم "لحملة" العادية تتمثل في نسب تحصيل الأرباح أو الناتج عند تصفية الشركة حيث يكون لهم الأولوية على موجودات الشركة و تحصيل قيمة الأسهم الممتازة عند التصفية في حدود القيمة الاسمية للأسهم زائدا الأرباح المعلن عنها و غير المسددة ، هذا و تكون قيمة الأولوية للحصول على هذه الحقوق أعلى من مرتبة حقوق حملة الأسهم العادية .

و منعا للتزاحم و حفظا للحقوق فان القانون يشترط ضرورة النص في النظام الأساسي للشركة على حق الأولوية للمساهمين في الاكتتاب في أي أسهم مطروحة لزيادة رأس المال حتى و لو كانت أسهما ممتازة مع ضرورة ، أيضا ، عدم الإخلال بما يتم تقريره بالنسبة لحملة الأسهم" " الممتازة من حقوق خاصة بهم وحدهم . و نري في هذا تطبيق للعدالة في التعامل بين حملة الأسهم العادية و حملة الأسهم الممتازة، و لكن لا بد من التنويه إلى أن الحقوق الخاصة بالأسهم الممتازة لا تشمل حق الأولوية في الاكتتاب في الأسهم العادية او اية أسهم أخري تصدرها الشركة ما لم تكن مطروحة "أسهم" لك" ممتازة وفق الضوابط القانونية و الإجرائية المذكورة .عند إصدار نشرة الاكتتاب للأسهم الممتازة يجب أن يتضمن هذا القرار تحديد فئة أو فئات الأسهم الممتازة و عدد الأسهم التي تصدر من كل فئة و القيمة الاسمية لها و المزايا و الحقوق و الشروط المتعلقة بتلك الأسهم و مرتبة امتيازها خاصة فيما يتعلق بالأرباح او الناتج من تصفية الشركة أو غير ذلك من

الشروط مع مراعاة أن تتساوي الأسهم من ذات الفئة في الحقوق و الامتيازات والقيود ...

هذا و بموجب القانون و أنظمة الشركة يجب دعوة حملة الأسهم الممتازة لحضور كل اجتماعات الجمعيات العامة للشركة و لهم حق الحضور و الاشتراك في المناقشات والإدلاء بدلوهم في كل الأمور المطروحة و لكن يسقط عنهم حق التصويت ، و من هذا تأتي مقولة أو زعم أنها ليست أسهما بالمعنى الحرفي لفقدانها حق التصويت ،

ولضرورة الموازنة بين الحقوق يشترط عدم اعتماد أو إجراء أي تغيير أساسي يضر بحقوق حملة الأسهم الممتازة إلا بعد الحصول علي موافقة خطية من الغالبية العددية لحملة الأسهم الممتازة أو من الغالبية العددية من الحاضرين للاجتماع من حملة الأسهم الممتازة . و بالطبع في حالة عدم توفر مثل هذه الضمانات فسوف لن يحضر أحد عند الدعوة"الكريمة" للاكتتاب لزيادة رأس المال عبر إصدار الأسهم الممتازة ولتمييز الاسهم الممتازة عن بقية الاسهم مثل ، الأسهم العادية و أسهم التمتع ، يجب أن تقوم الشركة التي بها حملة للأسهم الممتازة بإعداد سجل خاص بهم تقيد فيه الأسهم الممتازة الصادرة و يؤشر في هذا السجل علي كافة التصرفات التي تتم بشأن هذه الأسهم .

هذا و أيضا ، توجد في العديد من البورصات وأسواق المال شروطا خاصة لإدراج هذه الأسهم الخاصة وكيفية التعامل معها في الأسواق وفق ضوابط معينة نظرا لوجود بعض المخاطر المرتبطة بها .

و من ضوابط أسواق المال مثلاً تحديد مدة زمنية معينة لعمر هذه الأسهم في العادة في حدود ثلاثة سنوات و أن تكون ذات تقييم محدد يصدر من وكالات التقييم المعروفة ، وذلك وفق الطريقة المتبعة لتقييم السندات ، مع تحديد نسبة معينة للمتعامل الواحد أو المستثمر في السوق . هذا إضافة للاشتراطات العامة الأخرى التي تطبقها الاسواق على كل الاسهم من إفصاح وشفافية ووسطاء وغيره .

أشرنا إلى أن للأسهم الممتازة العديد من الفئات المعينة و كل فئة تتميز بمواصفات خاصة ، و لذا يجب أن تحدد نشرة الاكتتاب نوع الفئة المطلوبة من الأسهم الممتازة حتى تكون معلومة للمستثمرين حماية لهم . و من أهم فئات أو أنواع الأسهم الممتازة نذكر كأمثلة الأسهم" الممتازة القابلة" للتحويل و في هذه الفئة يجوز لحاملها في أي وقت تحويلها لعدد معين من الأسهم العادية ، والأسهم" الممتازة القابلة" للتغيير و في هذه الفئة يجوز لحاملها تغيير ها إلي مستند ضمان ، والأسهم" الممتازة "التراكمية و في هذه الفئة يجوز تراكم ارباح السهم و تحصيلها متراكمة و علي العكس منها فئة لأسهم" الممتازة غير "التراكمية ، والأسهم" الممتازة ذات "الأولوية و هذه الفئة تكون في حالة الرغبة في إصدار عدة طلبات لأسهم ممتازة في وقت واحد و تكون الحظوة والأولوية لإصدار الأسهم الممتازة ذات الأولوية ، والأسهم" الممتازة "المشاركة و في هذه الفئة يكون لحاملها الحق في الحصول علي ارباح إضافية عند تحقيق الشركة انجازات مالية معينة و هذا كنوع من الحافز الخاص لحملة هذه الفئة ، و هناك فئة يجوز لحاملها في حالات معينة أن يفرض على الشركة بيع هذه الأسهم و استرداد قيمتها بالكامل .. و هكذا تتعدد الفئات و الأنواع و الغرض واحد.

وفي جميع الحالات يجب الإشارة في نشرة الاكتتاب إلي نوع الفئة المطلوبة من الأسهم الممتازة و ما لها و ما عليها بكل وضوح حتى يكون المستثمر علي بينة تامة و كذلك كل هذه المعلومات ضرورية جدا للإدراج و التداول في البورصات و أسواق المال حماية للتداول و المستثمرين .

إعداد
عبد القادر ورسمه غالب.د
المستشار القانوني
و رئيس دائرة الشؤون القانونية
لبنك البحرين و الكويت
Email: awghalib@hotmail.com
Twitter: @1awg

# .. العشب الأخضر

**تطلع غوردن براون وزير الخزانة البريطانية الى حديقة منزله الأمامية التي غسلت الأمطار كبرياء أشجارها وأضفت قطرات المطر التي اجتاحت لندن ليلاً بريقاً التحم في لمعانه المرج الأخضر، وهو يقول في سره، مكتشفاً فواصل نباتية وأعشاباً صفراء بدت هنا وهناك، بأنه لا شيء ينسى ولا شيء يبقى ولا بد من الحشائش ان تصبح هشيماً اصفر في يوم! ما**

مظهر محمد صالح.د

عاد براون الى طاولته وهو يتذكر سبائك المعدن الأصفر من الاحتياطي الرسمي الذهبي المخزون في أقبيته في بنك انكلترا (البنك المركزي) البريطاني وهو يعقد المقارنة بين العشب الأصفر والمعدن الأصفر ويقلب في ذهنه احتمالات ثرية لتعظيم موارد المملكة في ظروف مناسبة حين يتفق المكان ويختلف الزمان والعكس

ومن التقلب بين هذا وذاك حدّث براون نفسه قائلاً ربما يأتي الحظ السعيد أو ربما الانحدار نحو! العبث ناشد براون نفسه كرة أخرى .. متسائلاً لماذا نكلف أنفسنا كثيراً بضياع الفرص أو ما يسمى في علم الاقتصاد كلفة الفرصة وان الاستثمار في الذهب عملية بطيئة وفقيرة على خلاف الموجودات الأخرى في الغالب؟

اتجه تفكير وزير الخزانة بكل قوة مدركاً من فوره أنه في مركز القرار وانه في خدمة التاج وانه يحيا من اجل مصالح أمته، متجنباً في الوقت نفسه أن تحاصره عناصر هدم قراره المقدس فبعد ان تفرس في طاولته بنظرة ثاقبة، انتهى بتوقيع قراره الشجاع ببيع ٤٠٠ طن من الذهب النقدي في العام ١٩٩٩ ميلادية فقد كان الذهب يمثل معظم احتياطي الحكومة البريطانية من الذهب النقدي الرسمي وقد كان لسنوات طويلة الاستقامة تبني في اقبيته الكلاسيكية المعهودة

وبهذا استثمر غوردن براون العائد النقدي من بيع المعدن الأصفر في سندات الحكومة البريطانية التي كانت اسعارها رائجة جداً في الأسواق الثانوية خلال تلك السنوات، حيث بيع الذهب يومها بسعر بلغ ٦٧٢ دولار امريكياً للاونس الواحد

وبعد مرور سنوات عديدة ارتفعت أسعار الذهب ليبلغ الاونس الواحد منه حوالي ٩٨٠ دولاراً، فالذهب الذي باعه غوردن براون بنحو ثلاثة مليارات ونصف المليار دولار صارت قيمته تعادل ١٢ مليار دولار ونصف، وان الربح الذي حققته الحكومة البريطانية عن استثمارها الذهب المباع والمستبدل بالسندات السيادية، لم يحقق الا مكسباً جزئياً مقارنة بارتفاع اسعار المعدن الأصفر

يومها تيقن غوردن براون بأن استغلال كلفة الفرصة لا تخلو من مخاطر ومفاجآت غير محسوبة، متعلماً الدروس والعبر قبل أن يصبح رئيساً لوزراء بريطانيا قائلاً في نفسه بأن العشب يبقى اخضر مهما اصفر لونه ما دامت السماء تقطر ماءً منهمراً وانه بالاجتهاد طويلة الاستقامة تبنى .! الأمم

# المصارف الاهلية

## رؤية تحليلية بين الغاء البنوك الاهلية وتنامي الحاجة لها

ياسر المتولي

تواجه البنوك الاهلية حملة غير مسبوقة بالدعوة لألغائها وقد تكون هذه الدعوات مبررة والسبب قطعا يتعلق بطبيعة النشاط الذي تمارسه هذه البنوك بعيدا عن الاهداف التي اجيزت بموجبها ،اي انها تعمل لصالح المالكين بعيدا عن الاهداف الاقتصادية والتنموية او تتحول لمافيا العملات والتهريب وغسيل الاموال بحسب تصريحات تصدر من هنا او هناك .

لكن الحقيقية ان من يقيم اداء هذه المصارف هو البنك المركزي راسم السياسة النقدية ومنفذها في البلد ومن غير الممكن ان يقبل بمثل هذا الاداء ما يعني ان هذه التصريحات تأتي من غير اصحاب الاختصاص ورجما بالغيب ،وهذه التصريحات وانعكاساتها تسيء الى سمعة القطاع المصرفي في البلد في وقت يكون فيه احوج مايكون الى مصارف تتمتع بقدر عالي من الاداء والنشاط وخصوصا تلك التي تتعلق برفع رؤوس اموالها لكي تستجيب لمتطلبات المرحلة .

ثم ان الكثافة المصرفية تحدد عالميا بتوفر مصرف لكل الاف ٤ نسمة فيما تجدها هنا في العراق مصرف لكل ٤٠ الف نسمة ولك ان تتصور حجم الحاجة المتنامية لزيادة عدد المصارف وفروعها كي تغطي الحاجة الفعلية للمواطن ، لكن الظاهر ان الموجود الحالي قد يغطي الحاجة مايجعل البعض يغفل الاهمية في الزيادة وهذا سببه قطعا ضعف الثقافة المصرفية التي تتحملها المصارف ذاتها في عدم تعاطيها مع اجهزة الاعلام لنشر هذا الوعي المطلوب .

هذه المشكلة واحدة من ابرز التحديات التي يواجهها القطاع المصرفي ،وعليه لابدمن ان تتحرك رابطة المصارف الخاصة في العراق وهي الممثل الشرعي الوحيد للقطاع المصرفي في استلام زمام هذه المهمة ، وحسب علمي انها بادرت بتحويل النشرة الشهرية للمصارف الى مجلة شهرية غير اني اجد انها ليست بالمستوى المطلوب لنشر الوعي المصرفي والثقافة المصرفية وتحتاج الى تنويع في برامجها وموضوعاتها لا ان تقتصر على ابراز نشاطات المصارف ذاتها وهذا هو القصور بحد ذاته

اعود لبدء موضوعنا ، فلابد للبنك المركزي من فرز المصارف المتلكئة من خلال اعادة تقييم اداء هذه البنوك وفق معايير دولية معتمدة واعطاء وزن لكل منها لتكون تأشيرة مرور وتطمين للوزارات في التعاطي معها مكافاة لها من جهة والحفاظ على سمعتها الدولية من جهة ثانية ، ودون ذلك اذا ثبت التقصير فلاضير من الغاء اجازة البنوك الفاشلة وفتح المجال لتاسيس بنوك جديدة قادرة على تحمل مسؤولية المساهمة في تنمية البلد،لذلك نقول ان تنامي الحاجة للبنوك يجب ان ترافقه امكانياتها في تلبية متطلبات المرحلة ثم كيف لنا ان نتحول نحو اقتصاد السوق اذا كنا نسعى الى الغاء اهم متطلباته؟

مصرف الشمال
للتمويل والاستثمار
North Bank
S.A

# مصرف الشمال يكرم موهبة واعدة في مجال الفن التشكيلي

عند عتبة كاليري محمد" سهيل عبد" الحسن الكائن وسط مدينة الحلة استقبلنا بمعية والده وكان يشعرنا بانفعالاته التي تبدو امامنا انها تتساق على نحو معبر عن موهبته المبكرة لكنه يقف امامنا بثقة عالية بقدرته على التعبير عن نفسه رغم انه مازال طرياً في رسم معالم طريقه فهو من مواليد عام ٢٠٠٠ وطالب في الصف الثاني المتوسط... الا انه استطاع رغم ذلك ان يطل من خلال نافذة نبوغه الفني على اسلوب ينم عن قوة انشداده لمستقبله وفي الاحساس بان امراً ماينتظره في مستقبل الايام ليكون رساماً وببراعة مدهشة تعيد من يشاهد اللوحات الى ماقرأه عن بدايات كبار فناني العراق والعالم فهو محمد سهيل عبد الحسن الذي يسارع الخطى نحو صقل لوحاته بثقة عالية في النفس وبدراية غنية تعبر عنها شخصية فنان واعد لم يبلغ عمر المراهقة بعد ولكنها تلزمك برعايتها واحترام توهج مخرجاتها التعبيرية عبر لوحات تنتمي الى مدارس عدة احتواها مرسمه حيث يرتاده المواطنون ومحبو الفن التشكيلي والرغبة في الاطلاع على تجربة مبكرة في مجال الرسم جديرة بالمتابعة. والاهتمام

جدران مرسم محمد سهيل عبد الحسن تحتوي على اكثر من ٤٠ لوحة ذات موضوعات متباينة لكنها تلتقي عند تأملات ريشة فنان طالما نلمسها تعبر عن نفسه بطريقة فريدة وجاذبة.

احدى لوحات الفنان الموهوب
محمد سهيل

كاليري محمد سهيل عبد الحسن تزينه لوحات جعلت منه صورة متكاملة تعبر عن شغف الفنان برسومه والحديث عنها بعفوية حيث انها تتوزع على مدارس متنوعة في الرسم كان ابرزها اللوحات التي جسدت فيها المدرسة الواقعية عبر الخطوط والالوان بافضل معاملها.

الرسام الموهوب محمد سهيل عبد الحسن شكر من جانبه مجلس ادارة مصرف الشمال للتمويل والاستثمار على مكرمته ودعمه المادي له والتي بلغت ١٠ ملايين دينار مع مدالية ودرع واصفاً المبادرة هذه بالسخية ويعدها الاولى من حيث القيمة المادية والاعتبارية التي ينالها طيلة مشاركته في عدد من المعارض والمناسبات في محافظة بابل وخارجها

الجهات ذات العلاقة مدعوة الى احتضان هذه الموهبة الفنية وغيرها من المواهب الواعدة وتوفير الدعم اللازم لها مع ضرورة تسليط الضوء عليها اعلامياً مع الاخذ بيدها لتنميتها مستقبلاً ونتساءل لماذا لايحمل الفنان الواعد محمد سهيل عبد الحسن الوانه الى بغداد حيث يجب ان ينظم له معرض للوحاته التي توزعت بين من هي واقعية واخرى تعبيرية و رمزية تمثلت فيها رؤية الفنان لترسم مشاهد فيها الايحاءات واستخدامات الرمز في افضل تعبيراته

درع مصرف الشمال للاستثمار والتمويل تكريماً للفنان الموهوب محمد سهيل عبد الحسن

وفي خطوة لافتة وقد تكون سابقة قام مصرف الشمال للتمويل والاستثمار بمبادرة رعاية هذا الرسام المبدع محمد سهيل عبد الحسن وتكريمه بهدف تمكينه ولتوفير مستلزمات تنمية موهبته حيث اعتبر مجلس ادارة المصرف تكريم هذا الفنان بمثابة مبادرة تنسجم مع روح المسؤولية التي يجب ان يتحلى بها القطاع الاقتصادي في تامين المساهمة المطلوبة لرعاية المواهب حتى وان كانت ذات اهتمامات مغايرة لتخصصات القطاع فالمسؤولية واحدة تجاه المجتمع ودعم المواهب فيه امر مطلوب للارتقاء بها نحو استشراف المستقبل الافضل للمواهب والشباب

مصرف الشمال
للتمويل والاستثمار
North Bank
S.A
خدمات مصرفية
متكاملة
بغداد - ساحة الفتح - العلوية
محلة ٩٠٤ - شارع ١١ - مبنى ٦٠
ceo@northbankiq.com
www.northbankiq.com

مصرف الشمال
للتمويل والاستثمار
North Bank
S.A

نوزاد الجاف
رئيس مجلس ادارة
مصرف الشمال للتمويل والاستثمار

# نوزاد الجاف..
# بحثنا في واشنطن الإستفادة من تطور المصارف الأمريكية تكنلوجيا

وصف رئيس مجلس ادارة مصرف الشمال للتمويل والاستثمار نوزاد داود فتاح الجاف الزيارة التي قام بها رجال الاعمال العراقيون مؤخراً للولايات المتحدة الامريكية ضمن الوفد العراقي الذي رأسه نائب رئيس الوزراء روز نوري شاويش بالمهمة من حيث حجم اسهامهم في تفعيل وتطوير العلاقات خاصة على الصعد التي تتصل بقطاعات الاقتصاد المختلفة

وقال الجاف في تصريحات له ان الوفد العراقي كان حريصاً على تمثيل القطاع الخاص فيه على نحو يمثل دوره الريادي البارز في الساحة الاقتصادية والاستثمارية في العراق مشيراً الى ان رجال الاعمال العراقيين كانوا يمتلكون رؤية واضحة لطبيعة العلاقات التجارية والاستثمارية بين العراق والولايات المتحدة واهمية اعطاء دور متميز للقطاع الخاص على مستوى تطوير هذه العلاقات وامكانيات الارتقاء بها الى مستويات افضل سيما وان حجم التبادل التجاري بين البلدين تجاوز الـ ٢٤ مليار دولار خلال العام الماضي

وكشف الجاف انه باعتباره يمثل المصارف العراقية الخاصة في اللجنة الاقتصادية التابعة لمجلس الوزراء العراقي حرص على الحديث مع القطاعات ذات الصلة حول الجوانب التي تتعلق بامكانية الاستفادة من التطور الذي يتمتع به قطاع المصارف في الولايات المتحدة في مجال استخدامات التكنولوجيا والتوسع في تقديم المنتجات المصرفية والمدى الذي يمكن ان يستفيد منه القطاع المصرفي العراقي لتعزيز بنيته وقال ايضاً ان الوفد العراقي بحث مع مجلس الاعمال للتفاهم الدولي في مبنى وزارة التجارة الاميركية في واشنطن اوضاع العراق الاقتصادية بحضور العديد من مديري الشركات والفعاليات الاقتصادية الاميركية المهتمة بالشأن العراقي الاقتصادي مع التركيز على اهمية اغتنام الفرص من قبل الشركات الامريكية للعمل في العراق باعتباره يمثل سوقاً واعدة على صعيد الاستثمار والاعمال ووفق الاهداف التي يتوخاها الجانبان لتنشيط التعاون الثنائي بينهما

وأشار الجاف الى انه رصد خلال مباحثاته ولقاءاته رغبة متنامية من قبل الجهات الاميركية ذات العلاقة لتوسيع مجالات التعاون المشترك مبيناً ان اجتماعات الدورة الاولى للمجلس العراقي الاميركي قد عكست عمق العلاقات بين البلدين في المجالات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية وازالة اية معوقات امام حركة التجارة والاستثمار والعمل مع التركيز على دور القطاع الخاص العراقي في تعزيز الخطوات التي تساعد على تفعيل طرح الفرص الاستثمارية مستقبلاً

# أثر الحوكمة في معالجة المخاطر التي تتعرض لها المصارف من جراء الديون المتعثرة

الدكتور
صادق راشد الشمري
أكاديمي وخبير مالي ومصرفي
عضو رابطة المصارف العراقية الخاصة
عضو الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب

## المقدمة

بالنظر لحالات الفشل والافلاس التي تعرضت لها الكثير من المؤسسات المالية والمصرفية في العالم وانهيار اسواق المال .

منذ بدأت الازمة المالية منتصف عام ٢٠٠٧ ، ونتيجة للتأثيرات السلبية لازمة الرهن العقاري او ما تسمى بازمة Credit Grunch على اقتصاديات جميع الدول ، وتأثيرها أيضاً على قيمة موجوداتها حيث قامت المصارف باتخاذ إجراءات احترازية (استباقية) وذلك باقتطاع جزء من أرباحها ووضعها تحت حقل تخصيصات لمواجهة الديون المتعثرة وتراجع قيمة موجوداتها وبالاساس الاسهم والاستثمارات الاخرى ، حيث استمرت هذه الاقتطاعات بعدما حققت ارباحا قياسية وذلك بعد الارتفاع الكبير في اسعار النفط ، وبدأت حالة نمو اقتصادي في اغلب هذه البلدان وخصوصاً منها النفطية ، علماً ان المصارف لعبت دوراً مهماً وحيوياً في تعزيز هذا النمو من خلال دورها كوسيط بين وحدات الفائض ووحدات العجز .

ونتيجة لقيام هذه المصارف باقتطاع نسبة كبيرة من صافي أرباحها وهذا ما انعكس سلباً على اهم أرباحها المتحققة وبالنتيجة الى تراجع حجم الارباح الموزعة على المساهمين كما تراجعت ايضاً القيمة السوقية لاسعار الاسهم لهذه المصارف بنسب متفاوته اضافة الى انعكاساتها السلبية في تعزيز قيمة حقوق المساهمين والقيمة الدفترية لاسهم هذه المصارف وبالتالي ملاءتها المالية يعد ان اعتادت هذه المصارف من اقتطاع نسبة كبيرة من ارباحها الصافية وتحويلها الى احتياطاتها المختلفة بعد توزيع نسبة من هذه الارباح على المساهمين وذلك لتطوير وتوسيع انشطتها المصرفية بدلاً من اللجوء الى الاستدانه او الاقتراض .

- وبالنظر لتعثر معظم المصارف في استرداد القروض التي منحتها مما جعل المخاطر الائتمانية Credit Risk ان ترتفع لديها بأعتبارها تنتج عن عدم مقدرة الطرف الاخر على الوفاء بالتزاماته المتفق عليها عند استحقاق العقد ، لذلك فإن هذه الديون اصبحت قروض غير منتجة مما اثرت سلباً على سيولة هذه المصارف وموارداها المالية وجدارتها الائتمانية وسمعتها . وبالتالي لم تستطيع ان تقوم بتقديم تمويلات جديدة تساهم في تطوير وبناء وتعزيز النمو الاقتصادي لبلدانها ، سيما اذا علمنا بأن معظم المصارف تعمل بودائع الجمهور لغرض تعظيم ثروة المالكين والتي تكون استحقاقها عادة قصيرة الاجل او متوسطة الاجل ، وبالمقابل فانها توظف نسبة مهمة من الودائع في تمويلات وقروض تقدم الى المستثمرين في مختلف القطاعات الاقتصادية تكون عادة استحقاقاتها متوسطة الاجل او طويلة الاجل ..

مع العلم ان الهدف الاساس لادارة المصرف هو تنمية وتطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة إضافة الى هدف تعظيم القيمة السوقية للاسهم او تعظيم ثروة الملاك لذلك فانه كلما زادت العوائد زادت المخاطر وعلى هذا الاساس فقد نرى ان قسم من الادارات المصرفية تتبع سياسة متحفظة والبعض يتبع سياسة هجومية مغامرة والبعض منها يتبع سياسة معتدلة في إدارة استثماراتها أي في إدارة الموجودات

## المطلب الأول
## الاستثمار وليس الأدخار

أن مفهوم الاستثمار بمعناه يختلف عن مفهوم الادخار

- الادخار ) فهو مجرد حفظ للاموال التي لا يتم انفاقها ( أي خزن او حفظ هذه الأموال او جزء من المال المتاح حاضراً لاغراض انفاق مستقبلي ، كما يرتبط الادخار بالاحتفاظ بجزء من الدخل للمستقبل حيث يرتبط الادخار بايداع الاموال بالمصارف في حسابات الادخار او الحسابات الجارية ويكون الادخار مكمل للاستثمار كما الاستثمار مكمل للادخار وبوجود كل من الدخل والاستهلاك تشكل تنمية اقتصادية ومن ثم استمرار النشاط الاقتصادي من هذا يمكن القول بأن الادخار هو ظاهرة اقتصادية في مجتمعات على مستوى الافراد والمجتمع وهو فائض الدخل

- عن الاستهلاك أي هو الفرق بين الدخل وينفق على سلع الاستهلاك والخدمات الاستهلاكية وبالنتيجة فان الاموال المدخرة موجه الى الاستثمار .

- أما الاستثمار يقصد به ) توظيف المصرف لجزء من أمواله الخاصة او الاموال المودعه لديه في شراء الاوراق المالية(كالسندات) والاسهم ...(( لغرض تحقيق ارباح وايضاً للحفاظ على درجة من السيولة والتي تتمتع بها الاوراق المالية ولامكان تحويلها الى نقد ، وهناك آخرين قالوا ) أنه الانفاق على الاضافات الجديدة الى السلع الجديدة بأنواعها كالمواد الاولية والمكائن والالات والمعامل ودور السكن وغيرها ، أي وضع الاموال في صورة موجودات مالية او عقارية لزيادة قيمتها المستقبلية(بفهم( من هذا بان الاستثمار يتضمن تحمل المزيد من المخاطر والتي تختلف درجتها حسب الانماط المختلفة للاستثمار على أمل تحقيق المزيد من العوائد .

فعندما تقوم المصارف او الشركات او الافراد بعمليات الاستثمار عليها ان تختار هيكل محفظتها الاستثمارية أي كيفية توزيعها بين استثمارات قصيرة الاجل(موجودات) ( متداولة او استثمارات طويلة الاجل(موجودات) ( ثابتة وهو ما يمكن قياسه بنسبة الموجودات المتداولة الى الموجودات الثابتة ) ، فكلما كانت نسبة الموجودات المتداولة الى الموجودات الثابتة كبيرة أي أن معظم الاستثمارات قصيرة الاجل

فهذا يعني ان الشركة سيكون لديها فائض سيولة(عالي) وبالمقابل فان الارباح المتحققة ستكون محدودة لكون ان الاستثمار في الموجودات القصيرة كالنقد) والودائع المصرفية ، والحسابات المدينة والمخزون والاوراق المالية قصيرة الاجل انها تحقق عوائد منخفضة لكن بالمقابل ان سيولتها امينة وسليمة ، أما الاستثمار في موجودات ثابتة فانها تحقق عوائد مرتفعة ولكن على حساب السيولة حيث يكون من الصعوبة بمكان تحويلها الى سيولة بسرعة . ان الحالة الاخرى عندما يتم اختيار الوسيلة الثابتة أي تكون نسبة الموجودات المتداولة الى الموجودات الثابتة صغيرة أي ان معظم الاستثمار هو استثمار طويل الامد فعندها تكون الارباح مرتفعة لكن بسيولة منخفضة

يفهم من ذلك أن هناك علاقة طردية بين العوائد والمخاطر فكلما زادت العوائد ارتفعت المخاطر ، لذلك فعندما تقوم المصارف بصياغة إستراتيجيتها لتحقيق عوائد أكبر بدرجة مخاطر أقل وهذا لا يتحقق الا من خلال فاعلية القرارات المالية سواء أكانت(قرارات استثمار او قرارات( تمويل وبالتالي تعظيم القيمة السوقية للمصرف ولتحقيق ذلك لابد من تحقيق الموائمة بين السيولة والربحية ، حيث على الادارة ان توفر سيولة كافية وملائمة للمصرف لمقابلة الالتزامات المالية التي على المصرف دفعها في مواعيدها حتى لا يتعرض المصرف الى حالة عسر مالي سواءا كان فنياً اي عدم قدرة المصرف على سداد التزاماته خلال مدة محددة ، وهذا يحدث عندما لا يتوفر لدى المصرف نقد جاهز يكفي لتغطية التزاماته خلال فترة معينة او عسر مالي(حقيقي) ويحدث عند عدم مقدرة المصرف من سداد التزاماته حتى لو أعطي الوقت الكافي وذلك لان القيمة السوقية بجميع موجودات المصرف لا تكفي لسداد التزاماته وهو أخطر من العسر الفني .

-ولكي تتجنب المصارف مخاطر السيولة والتي هي عدم القدرة على الحصول على الاموال وقت الحاجة اليها .

وتتمكن من تحقيق أرباح وبعيدة عن المخاطر ينبغي عليها الاخذ بمصفوفة الربحية - السيولة

-:ادناه السيولة مخطط يوضح مصفوفة الربحية

ومن هذا المنطلق ولكي تتمكن المصارف من تجنب مخاطر الافلاس وبالتالي مخاطر السيولة عليها ان تتبنى نظام حوكمة رشيد وذلك على اعتبار الحوكمة هي ذلك النظام الذي يتم من خلاله ادارة وتنظيم ومراقبة المؤسسات لضمان حسن سير القطاع المصرفي باعتبار الحوكمة تشكل عنصراً أساسياً في سير العمل بشكل سليم وآمن للمصرف وتجنبه من المخاطر أي تقوم بالعمل على التوفيق بين استحقاقات القروض واستحقاقات الودائع، سيما اذا علمنا بان احتفاظ المصرف بسيولة عالية او موارد مالية معطلة او غير مستثمرة ولا تجلب اية عوائد وبالنتيجة فانها لا تساهم في تنمية وتنشيط وتطوير القطاعات الاقتصادية والاستهلاكية المختلفة ، لذلك يمكن الحكم على كفاية ادارة المصرف وفقاً لتحديد كمية السيولة الواجب الاحتفاظ بها خلال اي فترة زمنية ، ان تحقيق ربحية المصرف من خلال تشغيل موجوداته بكفاءة عالية ، أما السيولة Liquidity فتتحقق من خلال الكفاءة في ادارة عناصر رأس المال العامل وفي قدرة المصرف في الحصول على التمويل القصير الاجل والطويل الاجل فالسيولة ضرورية لوفاء المصرف بالتزاماته وتفادي مشكلات مخاطر الافلاس والتصفية ان لم تتوافر السيولة ولو لفترة قصيرة وفي نفس الوقت فأن زيادة السيولة عن الحاجة فانه قد يودي بالنتيجة الى تدني الارباح من جراء احتفاظ المصرف بموارد مالية معطلة او غير مستثمرة وطالما ان الحوكمة هي نظام يدير كيان المؤسسات وكيفية السيطرة عليها بمعنى اخر يعني الترويج والالتزام بمبدأ الشفافية والمسؤولية من خلال معلومات كافية وبيانات ملائمة عن جميع الانشطة والاجراءات والسياسات الاستراتيجية دون تعرض مصالح المؤسسة الاستراتيجية للخطر ، وان تكون منسجمة واكثر مكاشفة وانفتاحاً مع الجميع وكذلك مع أصحاب المصالح الخارجيين كما ينبغي الافصاح عن معظم المعلومات باعمال المؤسسة على سبيل المثال ومن خلال النظر إلى المبادىء الخمسة التي جاءت بها منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية OECD .

يتبين بان الأخذ بهذه المبادىء سيبعد المؤسسات و الشركات عن سوء الادارة و عمليات الفساد الاداري و المالي والافصاح عن نطاق التطبيق و هيكل رأس المال وكفاية رأس المال و المخاطر التي تتعرض لها المصارف والمؤسسات ، حيث ان الغرض الاساسي للحوكمة هو بناء وتقوية المساءلة و المصداقية و الشفافية وسلامة البيانات و المعلومات بهدف حماية المساهمين او حملة الاسهم و العاملين و المجهزين و الزبائن وكذلك المراقبين ، كل ذلك من أجل زيادة القيمة السوقية لثروة ماكلي هذه المؤسسات و الشركات من خلال زيادة سعر السهم في السوق الى الحد الاقصى عن طريق حسن المبادلة بين العائد و المخاطرة مما يعني تحقيق ميزة تنافسية

## :المطلب الثاني
## السمات الاساسية للمصارف

ومن خلال مصفوفة الربحية - السيولة السابق ذكرها يتبين أن الربحية ضرورة وركن اساس و هدف اسمى للمصرف بما يجعله قادر على الاستمرار و البقاء لان الخسارة المستمرة ستؤدي الى تلاشي حقوق المساهمين وبدء التهديد لحقوق الدائنين و هو امر غير مقبول منهم ، وسيؤدي باصحاب الودائع بان يتوقفوا عن مد المصرف بأية ودائع جديدة و العمل على تقليص ودائعهم القديمة حيث امكن لذلك ولغرض قيام المصرف بتحقيق عوائد عالية عليه ان يستثمر اموالة في استثمارات ذات عوائد مرتفعة الامر الذي يتعارض بشكل عام مع هدف السيولة .

أنظر المثلث الذي يمثل السمات الاساسية للمصرف على رأسها تحقيق ربحية عالية ليتمكن من البقاء) والنمو Survival and Growth (

وعليه فأن تحقيق الهدف الاساسي للمصرف هو زيادة قيمتة السوقية الحالية وهذا يتطلب الملاءمة بين هدفي السيولة والربحية الامر الذي يضيف بعداً جديداً الى وظائف الادارة المثلى والحكيمة وحوكمة للمصرف وهو التوفيق بين هذين الهدفين المتعارضين خاصة ان اسباب التناقض بين السيولة والربحية تعود الى ان تحقيق احدهما سيكون على حساب التضحية بشيء من الاخر انظر مصفوفة ) الربحية والسيولة (، فزيادة السيولة تعني زيادة الموجودات التي لا تحقق عائدا عاليا مثلما تطرقنا اليه سابقا وهذا ما يتعارض مع هدف الربحية وهدف زيادة القيمة الحالية للمصرف ، كما ان الزيادة في الربحية تتطلب المزيد من الاستثمار في الموجودات الاقل سيولة وهذا نفسه يتعارض مع هدف السيولة ويعرض المصرف لمخاطر اكبر -حيث ان المالكين يريدون ارباحاً ، أما المودعين فانهم يرغبون ان يجدوا ودائعهم و(السيولة) متوفرة أمامهم دائماً ، لذا يمكن القول بأن السيولة والربحية هدفان متلازمان لكنهما متعارضان .

لذلك فأن تعثر المدينين عن تسديد القروض وفوائدها او عدم التوافق ما بين التواريخ المتوقعة لتسديد القروض وفوائدها والوقت الفعلي للتسديد مما يجعل هناك خللاً في السيولة والربحية ، حيث ستتعرض سيولة المصرف الى ندرة كما تتآكل ارباحه أيضاً .

-وسيتعرض المصرف ايضاً الى ان يبيع جزء من استثماراته في وقت غير مناسب تأميناً للسيولة وهذا ما يسبب بخسائر استثماراته ، وقد يلجأ البعض من المصارف الى دفع فوائد مرتفعة لاستقطاب ودائع جديدة لتعزيز سيولته ، وعند ارتفاع الفوائد المدفوعة على الودائع فهذا بالنتيجة سيؤدي الى ارتفاع تكلفة الاقراض وانخفاض هامش الربح .

-ومن هذا المنطلق نرى بأن تخوف ادارات بعض المصارف من تعثر الديون واستمرار تراجع الموجودات ادى الى قيامها باتباع سياسات ائتمانية متحفظة ومغالاة في الاجراءات مما خلف اثار أسلبية في اداء هذه المصارف واداء الاقتصاد .

لاشك ان ارتفاع الديون المتعثرة يحرم قطاعات الاقتصاد من سيولة جديدة نتيجة لانخفاض موارد المصرف ويؤدي في احيان كثيرة الى منافسة المصارف بعضها مع البعض الاخر على أجتذاب الودائع ودفع فوائد عالية ، وهذا بالضرورة سيؤدي الى ارتفاع تكلفة الاقراض ايضاً .

-وقد لوحظ في بعض الدول ان هناك فارق كبير بين سعر الفائدة المدفوعة على الدولار وسعر الفائدة المدفوعة على الودائع بالعملة المحلية على رغم ارتباط العملات في قسم من هذه الدول بسعر صرف الدولار .

-وعندما تقوم المصارف بتغطية خسائر الديون المتعثرة من احتياطياتها ستؤدي بالضرورة الى انخفاض قيمة حقوق مساهميها ، وبالتالي ملاءتها المالية ، كما ان التخوف على جودة موجودات المصارف اصبح في مقدم معايير اتخاذ القرارات الاستثمارية في اسهم المصارف من قبل مختلف شرائح المستثمرين ، وهكذا وضعت البنوك المركزية معايير واليات متنوعة للتأكد من جودة القروض التي تقدمها المصارف بهدف تقويم اسعارها العادلة استنادا الى القيمة الحقيقية لموجوداتها

## المطلب الثالث:

## الحوكمة والرقابة المصرفية

ان وجود جهاز مصرفي سليم وآمن ومعافى ، ينبغي أن تتوفر فيه اجراءات سليمة وفاعلة من خلال رقابة مصرفية فاعلة وحوكمة رشيدة وذلك لغرض المحافظة على بيئة اقتصادية قوية وقادرة على الوقوف تجاه أية أزمة تتعرض لها واخرها ازمة الرهن العقاري .

ولكون الرقابة المصرفية ما هي الا مجموعة من الاجراءات والقواعد والاساليب التي تستخدمها البنوك المركزية للحفاظ على سلامة المراكز المالية للمصارف لتتمكن من المساهمة في تنمية وتطوير القطاعات الاقتصادية والمحافظة على حقوق المودعين والمستثمرين ومقدرة الدولة والثقة بإدائها

وحتى توجد مصارف قادرة على لعب دور حيوي وأساس في عملية تسوية المدفوعات وتوزيع المدخرات وعلى هذا الاساس ينبغي ان تكون هناك رقابة سليمة الى جانب توفر سياسة اقتصادية شاملة وفاعلة تسهم في تأمين الاستقرار المالي لهذه البلدان حيث لم تعد الرقابة المصرفية والحوكمة هي مجرد السيطرة على المخاطر المختلفة التي تواجهها المصارف بل أتجهت نحو تنمية وتطوير الوسائل الضرورية لتخفيض تلك المخاطر والتأكد من أن المصارف تعمل بطريقة سليمة .

وعلى هذا الاساس فان العمل المصرفي يرتبط بالمخاطرة طبيعياً ، وتعد المخاطرة الائتمانية وما ينتج عنها من ديون متعثرة اهم جانب يحيط بنشاط الائتمان المصرفي وان القروض المتعثرة برزت بشكل أساس من خلال العديد من العوامل التي تمثلت بضعف اجراءات منح الائتمان وتحليل الجدارة الائتمانية من خلال )٦( Cs, أن عناصر الجدارة الائتمانية للمقترضين للتعرف على مدى قدرتهم ورغبتهم في السداد ، حيث ان الاخلال بها يؤدي بالضرورة الى ضعف في عمليات السداد وتراكم القروض المتعثرة علماً ان الشواهد والادلة الكثيرة التي أفرزتها الازمات المالية منذ عام ١٩٠١ ولحد أزمة الرهن العقاري ٢٠٠٨ تؤكد ان موضوع القروض المتعثرة والاخلال بهذه الضوابط كان سبباً رئيساً في المساعدة على نشوء هذه الازمات من خلال عدم قيام هذه المصارف والمؤسسات المالية بأتخاذ اجراءات سليمة تتلائم مع أوضاع المصارف وخصوصاً موضوع تصنيف الائتمان والمخصصات التي يتم الاحتفاظ بها لمواجهة معظلة القروض المتعثرة كما ان هذه المخصصات لا تغطي قيم هذه القروض وبناء على ذلك فأن لجنة بازل للرقابة المصرفية عندما وضعت هذه المبادئ في بداية انطلاقها عام ١٩٨٨ وركزت على مخاطر الائتمان Credit Risk بأنه ينبغي على المشرفين المصرفيين بأن يضعوا حداً أدنى من المتطلبات الأمنة والملاءة لكفاية رأس المال بأعتباره أحد الضوابط المهمة والحيوية للرقابة المصرفية لجميع المصارف وان يتم تحديد رأس المال مع القدرة على امتصاص الخسارة التي تتعرض لها المصارف وأعتبرت أن رأس المال الممتلك عنصر أمان هام في العمل المصرفي بأعتباره

مصدر ايراد دائم لحملة الاسهم ومصدر تمويل للمصرف ويسهم في تحمل المخاطر وامتصاص الخسائر ويوفر قاعدة للنمو المستقبلي كما بشكل أيضاً سبباً رئيسياً لتأكد حملة الأسهم من ان المصرف تتم اداراته بشكل سليم وامن وبناء عليه فأن توفير الحد الادنى لمعدلات كفاية راس المال ضرورية لخفض مخاطر وخسائر المودعين الادنى )٨٪ ١٢٠%( وفي حالة ما انخفض مستوى راس المال عن الحد الادنى المفروض فانه يترتب على البنوك المركزية التأكد من ان المصرف يمتلك خطط واقعية لاعادة الحد الادنى الى طبيعته في الوقت المحدد .

كما ان لجنة بازل الزمت البنوك بضرورة توفر شروط مسبقة لضمان عملية رقابة مصرفية فعالة ، وان يكون لنظام اشراف مصرفي فعال مسوليات واهداف واضحة لكل هيئة او وكالة تشترك في الاشراف على المؤسسات المصرفية ، كما ينبغي ان تمتلك هذه الهيئة استقلالية تنفيذية وموارد ملائمة وكافية ، الى جانب وجود اطار قانوني مناسب للاشراف المصرفي بما في ذلك احكام تتصل بتفويض المؤسسات المصرفية واشرافها المستمر ، فضلاً عن سلطات للتأكد من التقيد بالقوانين وكذلك الاهتمامات المتعلقة بالامان و السلامة واخيراً وليس اخراً توفير الحماية القانونية للمشرفين ويجب وضع ترتيبات لتبادل المعلومات بين المشرفين وحماية سرية لهذه المعلومات .

وحتى تتمكن المصارف من تطبيق سياسة سليمة وكفوءة للحد من هذه المخاطر وزيادة حوكمة محفظتها الاقراضية ، ولكي تتمكن من اداء ممارسات فعالة في الحوكمة وهي اساسية لتحقيق و المحافظة على ثقة الجمهور في النظام المصرفي حيث انها تساهم في تجنب المصارف عن حالات الخسائر وتبعدها من التعرض للمخاطر المختلفة وعدم تعرضها الى ازمة سيولة وبالتالي تكون قادرة على تعظيم مقدرة المصرف على اجراء تقييم دقيق وسليم لهذه المخاطر من خلال تحديدها وقياسها ومتابعتها ومراقبتها للحد من خطر تعرض المصرف لها يتطلب توافر مناخ ملائم لادارة المخاطر وكذلك هناك اجراءات سليمة لمنح الائتمان والحفاظ على عمليه ادارة وقياس ورقابة مناسبة للائتمان وتوفر ضوابط كافية لمخاطر الائتمان وان يكون هناك دوراً حيوياً وهاماً للمراقبين البنوك( المركزية في تقييم المخاطر ومن هذه الاجراءات .

## ويتم الاستنتاج من كل ذلك : انه ينبغي العمل على

١- محاولة تطوير نظم الرقابة باستخدام )نظام CAMELS ( كفاية راس المال ، الموجودات وجودتها ، ادارة ناجحة ، عوائد مناسبة وقدرة المصرف على تعظيمها وزيادتها ، سيولة كافية ، السيطرة على تقلبات اسعار الفائدة أي توفر النظم الحساسة الخاصة بمخاطر السوق ( .

٢- قيام المصارف بإنشاء قاعدة بيانات مشتركة عن زبائنها في مختلف أنحاء البلد من أجل تسهيل عملية تقييم ملاءة الزبائن من قبل وكالات التقييم .

٣- ضرورة اعتماد المصارف على نظام للانذار المبكر عن اية حالة سلبية من ناحية الزبائن المتعثرين في التسديد واعداد تقارير تفصيلية لإبلاغ إدارة المصرف أول بأول وعدم التأخر في تزويد هذه المعلومات وضرورة الزامها على تطبيق مبادئ إدارة المخاطر الائتمانية

٤- العمل على تحديث وتطوير الأنظمة الداخلية للمصارف لتتمكن من دراسة المراكز المالية للزبائن طالبي القروض ومتابعة أنشطتهم لمعرفة أن القرض الممنوح يستعمل في الأغراض الممنوح من أجلها القرض .

٥- تتبنى المصارف إستراتيجيات خاصة لتجنب منح الائتمان أو اقراض الزبائن ذوي المخاطر العالية والالتزام باللوائح الإرشادية الصادرة عن البنك المركزي والاعتماد على المعايير الصادرة من اتفاقية بازل ٢ ,٣ و

٦- قيام المصارف بتخصيص راس مال حسب مقدار ونوعية المخاطر التي تواجهها والاحتفاظ بنسب المخصصات المطلوبة والخاصة بتصنيف الديون ) وحسب اللوائح الإرشادية الصادرة من البنوك (المركزية .

٧- يتوجب على المصارف ان تستخدم سياسة صارمة بمتابعة اجراءات التسديد مع الزبائن المتأخرين عن التسديد والمماطلين وعدم التساهل معهم مهما كانت الظروف وذلك باستخدام الاجراءات القانونية .

٨- أن توفر للمصرف بيئة مناسبة وذلك من خلال ايجاد مجموعة من القوانين والتشريعات تمكن البنوك المركزية من ممارسة دورها الرقابي بشكل حيوي وهام كما تساعدها من تطبيق مبادئ بازل وكذلك الاسراع بتشريع قانون للمصارف الاسلامية يتلاءم مع أنشطتها كما تتميز بالحوار المفتوح بشأن التعثر لهذه القروض مع احتساب تكاليف تحصيلها و ادارتها أي اتباع الاسس السليمة في العمل المصرفي والابتعاد عن المضاربات والمغامرات .

٩- تشديد مراقبة البنوك المركزية من خلال اعتمادها على سياسات اكثر حزماً وصرامة فيما يتصل بادارة السيولة والربحية وادارة مخاطر الائتمان وادارة كفاية راس المال والابتعاد عن المغامرات والمقامرة وبيع الديون وضرورة زيادة الكوادر المصرفية لدى البنوك المركزية وتطويرهم من خلال برامج تدريبية ليتمكنوا من القيام بالرقابة على أنشطة المصارف المختلفة .

١٠- دعوة القائمين على المصارف والمؤسسات المالية بان يضعوا نموذجاً عربياً لحوكمة المصارف و المؤسسات المالية يأخذ بنظر الاعتبار الظروف البيئية للواقع المصرفي العربي

١١- لغرض المحافظة على نظام المصرف الخاص و منعاً لحدوث انهيارات مالية فيها فلابد من تطبيق المبادىء المحاسبية الصحيحة بهدف خلق الثقة من جديد

١٢- التركيز بشكل اكبر على اليات الحوكمة الداخلية بوصفها مجموعة استراتيجيات دفاعية

١٣- ١ تدعيم و تعزيز ثقافة الحوكمة لدى مسوولي و مدراء الائتمان لغرض حصولهم على التدريب اللازم و المناسب

١٤- وضع اليات للتعاون الفعال و المثمر بين مجلس الادارة و الإدارة العليا ومدققي الحسابات لغرض تقليص الفجوة

١٥- إعادة النظر بهياكل الإدارة ومسؤوليتهم و الصلاحيات الممنوحة والتأكيد من ان أعضاء مجلس الإدارة مؤهلين تماماً لإشغال وظائفهم

وفي الختام نسأل الله ان يوفق الجميع لخدمة الجهاز المصرفي لخدمة الاقتصاد والتنمية في بلدنا الحبيب

**الدكتور**
**صادق راشد الشمري**
**المدير المفوض للمصرف الوطني الاسلامي**

# العمل المصرفي العراقي في منتصف القرن العشرين

( .. من ذكريات مصرفي مخضرم)

طارق الشاوي
مصرفي متقاعد

كان العراق في الخمسينات بلداً مصدراً لكثير من المنتجات الزراعية(الشعير، الرز، الحنطة، التمر بأنواعه، الخيل، العباءات العربية اضافة الى النفط الخام وغيرها من المنتجات الزراعية الى دول الخليج العربي، ايران، الهند، سيرلانكا، اوربا والولايات المتحدة الامريكية التي يصدر لها تحديداً جذور) عرق .( السوس

كان ميناء البصرة ورشة عمل لا تهدأ ليلاً ونهاراً، بواخر تفرغ حمولاتها من البضائع المستوردة واخرى تغادر محملة بالبضائع المصدرة وكان شط العرب مكتظاً بأنواع عديدة من وسائل النقل البحرية، بواخر متعددة الأحجام وأخرى شراعية وقسم منها خشبية تسمى(ابوام) وغيرها تخرج محملة الى موانئ العالم أو ترد منه للبصرة لتفريغ حمولتها.

وتتم عمليات تمويل تجارة الاستيراد والتصدير عن طريق المصارف الأجنبية العاملة في العراق في ذلك الحين(البنك العثماني / البنك/ الشرقي البنك البريطاني للشرق/ الاوسط البنك/ العربي اضافة لمصرف الرافدين.

الدينار العراقي كان معادلاً للباون الاسترليني لأن العراق آنذاك كان ضمن المنطقة ) الليرة الاسترلينية ( .

العمل المصرفي كان بدائياً مقارنة بالوقت الحاضر، لا كومبيوترات لا الآت حاسبة ولا اتصالات بالاقمار.. الصناعية فالاتصالات بطيئة تقتصر على البرقيات والبريد الجوي الذي كان يصل بسرعة في ذلك الوقت، كافة المعاملات تتم يدوياً الطابعات كانت العمود الفقري. للمراسلات

مطابقة الحسابات تجري شهرياً وكانت كابوساً تظل تدقق لأيام حتى تتم المطابقة

البنك العثماني في البصرة الذي عينت فيه عام ١٩٥٣ كنا لمعرفة رقم حساب الزبون جاري ام توفير لدينا مجموعة من قطع البلاستك الخفيفة موضوعة على قائمة مرتبة حسب الحروف الابجدية الانكليزية تسمى KALAMAZO يمكن بواسطتها معرفة رقم حساب الزبون(المناسبة) كانت كلمة عميل هي المتداولة بدلاً من كلمة( زبون زخم العمل يجبر قسم من الموظفين على البقاء بعد ساعات الدوام من) الساعة الثامنة والنصف صباحاً لما بعد الثالثة( عصراً بدون أجور أو ساعات اضافية وانما يعوضون في الزيادات السنوية التي تدفع في بداية كل سنة جديدة، كما أن المنحة السنوية الراتب)( الاضافي ) BONUS( يدفع يوم ٢٥/ ١٢ من كل عام بدون تأخير

لباسنا كان نظيفاً ومرتباً، الوجه نظيف ومحلوق جيداً والشعر مسرح بعناية، الابتسامة لا تفارق شفاهنا، كنا عائلة واحدة رغم اختلاف معتقداتنا الدينية والتواصل بيننا لا ينقطع في السراء والضراء، تعاملنا مع الزبائن ممتاز وكلمة البنك لها الأولوية في تصرفاتنا، لا نقبل الهدايا وبالطبع لامكان للرشوة، كان المصرفي يعتبر مثل موظف دبلوماسي في وزارة الخارجية في ارتداء ربطة العنق ومع البدلة شتاءاً كان الزامياً، لدينا عناية طبية خاصة مجانية اضافة الى خدمات المستشفى الحكومي الوحيد الموجود انذاك، الراتب كان قليلاً ولكنه كان كافياً لأن مستوى المعيشة كان منخفضاً ايضاًعينت) براتب ١٤ دينار.( شهرياً من الوظائف المهمة والحساسة في المصرف كانت امانة الصندوق اتذكر ان احد أمناء الصندوق وصل الى علم مدير الفرع يمارس لعب القمار في أحد النوادي وبعد التأكد نقل الى وظيفة أخرى.

لكل أمين صندوق حساباً باسمه تسجل فيه المبالغ المستلمة من قبله بصورة زائدة فان لم يطالب بها أحد خلال السنة يدفع المتجمع في الحساب الى أمين الصندوق هذا وبالتحديد نهاية كل سنة، كان لدينا ضمان اجتماعي خاص بالمصرف يسمى PROVIDENT DNUF.

على طاولة كل موظف قنينة حبر تملأ صباح كل يوم مع نشافة تغمس بها السلاية تستعملها للكتابة اذ لم تكن الاقلام الجافة قد ظهرت في ذلك الوقت، السجلات كانت مصدر لكافة الحسابات.

الحس المصرفي كان مرهفاً وعجيباً وكذلك الخدمات المصرفية كانت عديدة ومميزة أتذكر حادثة لأحد الزبائن كان في الزبير احدى) ضواحي مدينة( البصرة احتاج لمبلغ من المال بصورة ملحة جداً ولم يكن يحمل دفتر صكوكه فما كان منه الا ان كتب على علبة سجائره صيغة صك قام مصرفنا بصرفه وابدلت العلبة بعدئذ بصك حقيقي التعامل مع التجار كان حسب سمعتهم التجارية أولاً وامكانياتهم المالية .ثانياً كانت التسهيلات المصرفية تسمى Risks)( مخاطر تمنح اعتماداً على هاتين الصفتين كانت كلمات بعتك) ( واشتريت ملزمة للجميع أتذكر أن أحد زبائننا اتفق شفهياً مع احدى الشركات لتجهيز هم بالشعير بسعر محدد يسلم في وقت محدد، لكن اسعار الشعير اخذت بالصعود لحين موعد التسليم المتفق عليه مما اضطر الزبون الى بيع بيته لشراء الشعير وتجهيزه بالموعد المحدد حرصاً على كلمة الشرف والتعهد الشفهي الذي ارتبط به

كان التعاون بين البنك وزبائنه غير عادي عندما يشح لدينا النقد(انخفاض السيولة كنا نطلب من أحد عملائنا الذين يتعاطون أعمال الصيرفة لتوفر السيولة لديهم طالبين بلطف ايداع نقد في حسابهم .معنا

اختفت بعض الخدمات المصرفية التي كانت تقدمها البنوك بسبب التطور وادخال التقنية الحديثة في عمل المصارف، من هذه: الخدمات

### صكوك المسافرين
### TRAVELERS CHEQUES

شركة توماس كوك THOMOS COOK كانت الشركة الوحيدة التي تصدر مثل هذه الصكوك(تبيعها) عن طريق مصرف( الرافدين بعملتي الباون الاسترليني والدولار الامريكي صالحة للصرف في جميع انحاء العالم اذ يمكن صرفها في البنوك، المطاعم، الفنادق، المخازن الكبيرة، ومكاتب الصيرفة بديلاً عن مخاطر حمل النقود

### كتاب اعتماد
### TIDERC FO RETTEL

صيغة كتاب مطبوع على ورق خاص بالمصرف عمل شعاره وموقع من مخولين بالتوقيع عن المصرف يطلب فيه دفع مبلغ معين الى الشخص المدرج اسمه في الكتاب معززاً برسالة تعريف تصاحب الكتاب تسمى
LETTER OF INTRODUCTION
يحمل توقيع. الزبون

هذه الخدمة تقدم للزبائن الممتازين وتستوفى مبالغها مقدماً

يحوي الكتاب تعليمات تغطية المبالغ التي ستدفع كامل كتاب الاعتماد

لا وجهة للمقارنة بين العمل في الماضي والحاضر ولكننا كنا اكثر سعادة وارتباطاً بمصارفنا

تلك أيام زمان .. ) الزمن الجميل (

دريد داود سلمان الجنابي
محام ومترجم قانوني
duraidselman1952@yahoo.com

بموجب قانون البنك المركزي العراقي المرقم ٦٥ / ٢٠٠٤ تشكلت محكمة الخدمات المالية ) م /٣ ٦ - ٧٠ ( القسم الثاني عشر منه وفصلت المادة ) م /٣ ٦ ( ) إقامة المحكمة وتحديد اختصاصها ( .

وقد أورد قانون المصارف رقم٤ ٩ / ٢٠٠٤ بعض الإشارات الى المحكمة المذكورة مثل ) م/٩ ٦ / ٤ ( وما بعدها .....

ولدى استقراء النصوص المذكورة نلاحظ انه بإمكان أي مصرف سواء أكان حكوميا أو أهليا إقامة الدعوى لدى محكمة الخدمات المالية للاعتراض على القرارات والأوامر الصادرة من البنك المركزي العراقي ) راجع أحكام م / ٣٦ الفقرات ١ - ٧ ( من قانون البنك المركزي ، وعليه فان مركز الأخير يكون ) مدعى عليه ( دائما في كل الدعاوى المقامة عليه ويكون المصرف المعترض ) مدعيا ( وان الأحكام التي تصدرها المحكمة تكون وفق ) م/ ٨ ٦ ( من القانون ويكون قرار المحكمة خاضعا للطعن بطريق التمييز خلال ) ٣٠ ( يوما لدى محكمة استئناف الرصافة الاتحادية بصفتها التمييزية م)/٧٠ ( .

ويعاب على تشكيل المحكمة ) م/ ٤٦ ( إنها تتكون من ) ٣ - ٥ ( قضاة وإذا كان الأمر كذلك فكيف يتم الطعن بطريق التمييز أمام محكمة الاستئناف بصفتها التمييزية والتي نصابها ) ٣ ( قضاة فقط ؟

إضافة إلى ) م/ ٧٠ ( تم ترجمة كلمة ) Cassation ( التمييز بكلمة ) Appeal( الاستئناف فوقعت إشكالات في بداية عمل المحكمة بهذا الصدد إذ ان لكل محكمة مدلولها الخاص في النظام القضائي العراقي حيث ان لمحكمة الاستئناف في العراق اختصاص أصلي واختصاص تمييزي ) وفق قانون المرافعات المدنية ( .

وأخيرا ندعو الجهات المختصة لإلغاء القانونيين المذكورين لعدم محاكاتهما الواقع المصرفي العراقي إذ يمثلان النموذج الأمريكي الذي لا يمكن اعماله في العراق وسماز اد الطين بلة هو الترجمة الركيكة مما يصعب انفاذ القانون في العراق ...

وندعو الى إحلال قوانين عراقية ) خالصة ( تتلاءم مع الواقع العراقي وتأخذ بنظر الاعتبار المستجدات الجديدة في عالم المصارف الحديث .

وندرج أدناه نص القرار المرقم ٢٩ ٦ / م / ٣١٠٢ في ٩ / ٥ / ٢٠١٣ القاضي بإلغاء قرار الوصاية على مصرف الوركاء الصادر من محكمة الاستئناف بصفتها التمييزية كنموذج لمثل هذه القرارات الصادرة من المحكمة : -

**المميز / المدعي / المدير المفوض لمصرف الوركاء للاستثمار والتمويل إضافة لوظيفته .**

**المميز عليه / المدعى عليه / محتفظ البنك المركزي العراقي إضافة لوظيفته .**

ادعى المدعي إضافة لوظيفته لدى محكمة الخدمات المالية بأنه اصدر مجلس إدارة البنك المركزي بتاريخ٢ ٢١٠٢/ ٢٩/ قراره القاضي بوضع الوصاية على مصرف الوركاء للاستثمار والتمويل وحيث ان هذا القرار قرار تعسفي لا يهدف سوى الى الإضرار بمصلحة المصرف ) المدعي ( والمودعين والمتعاملين معه والمساهمين في رأس ماله والقطاع المصرفي والاقتصاد الوطني ولتوفر شروط الفقرة ) ٤ ( من المادة )٩ ٦ ( من قانون البنك المركزي العراقي عليه طلب دعوة المدعي عليه للمرافعة والحكم بإلغاء قرار الوصاية أعلاه وإلزامه بالمصاريف وإتعاب المحاماة .

أصدرت المحكمة بتاريخ٣ ١٠٢/١/٠٢ وعدد ٢٠١٢/١/ خدمات حكما حضوريا يقضي برد دعوى المدعي وتحميله المصاريف وأجور المحاماة ، ولعدم قناعة المميز ) المدعي ( بالحكم أعلاه طلب وكيله بلائحته التمييزية المؤرخة٣ ٢/٧١٠٢/١ نقضه للاسباب الواردة فيها ، كما ابرز وكيل المميز لائحة تكميلية مؤرخة في ٣١٠٢/٢/٤١ ، نقض الحكم أعلاه بالقرار التمييزي المرقم ١٥٢/م/٢٠١٣ الصادر في ٣/٨٢/٣١٠٢ من رئاسة محكمة استئناف بغداد الرصافة الاتحادية بصفتها التمييزية . وإتباعا لقرار النقض أعلاه أصدرت المحكمة بتاريخ٣ ١٠٢/٤/٤٢ وعدد /١ خدمات مالية / ٢١٠٢ حكما حضوريا قابلا للتمييز يقضي رد دعوى المدعي إضافة لوظيفته وتحميله كافة المصاريف ضمنها أتعاب المحاماة ، ولعدم قناعة المميز بالحكم أعلاه طعن وكيله تمييزا بلائحته المؤرخة ٣١٠٢/٤/٤٢ طالبا نقضه للاسباب الواردة فيها كما ابرز وكيل المميز لائحة إيضاحية مؤرخة/٣٥/٢٠١٧ .

## القرار

لدى التدقيق والمداولة وجد ان الطعن التمييزي مقدم ضمن مدته القانونية قرر قبوله شكلا ولدى عطف النظر على الحكم المميز وجد انه غير صحيح ومخالف للقانون لان محكمة الخدمات المالية لم تتبع ما جاء بالقرار التمييزي بالعدد /١٥٢م/١٠٢٣ في٨ ١٠٢/٣٢/٢ وأصرت على حكمها الصادر بتاريخ ١/٢٠٣٢٠١/ وحيث ان محكمة الخدمات المالية هي محكمة بداءة يصدر قرارها بدرجة أخيرة قابلة للتمييز لدى محكمة الاستئناف بصفتها التمييزية فانه لا يجوز لها الإصرار على حكمها الذي نقضته محكمة الاستئناف بصفتها التمييزية تلك لان محاكم الصلح(الملغاة) لم يكن لها حق الإصرار وقد حلت محكمة البداءة محل محكمة الصلح) ( أينما ورد ذكرها في قانون المرافعات المدنية والقوانين الأخرى بمقتضى المادة ٦٥/ أولا من قانون التنظيم القضائي رقم ١٦٠ لسنة ١٩٧٩ ) د . عبد الرزاق عبد الوهاب / رئيس محكمة التمييز سابقا ، الطعن في الأحكام بالتمييز في قانون المرافعات المدنية ص ٣٥٥ ( ، ولا يتصور وقوع مثل هذه الحالة أي حالة الإصرار من قبل محكمة البداءة - في محكمة الاستئناف بصفتها التمييزية ، إذ لا تملك محكمة البداءة الإصرار على حكمها المنقوض استنادا لأحكام المادة ٢١٥/١ مرافعات مدنية الأستاذ) مدحت المحمود ، شرح قانون المرافعات المدنية ص ٣٠٤ ( ، وإذا كان الحكم المميز صادراً من محكمة البداءة ، فيكون قرار المحكمة المختصة بنظر الطعن واجب الإتباع ) الأستاذ صادق حيدر ، شرح قانون المرافعات المدنية ص ٣٤٨ ( وأما بشان احالة الطعن التمييزي الى الهيئة العامة في محكمة التمييز الاتحادية استنادا لأحكام المادة ٣/٢١٥ من قانون المرافعات المدنية والمثبت على أصل عريضة الطعن فان ذلك غير صحيح لان عدم وجود هيئة عامة في محكمة الاستئناف بصفتها التمييزية لا يسلب ولايتها التي منحها اياها القانون في ان تقرر نقض الحكم البدائي الصادر عن إصرار ويكون قرارها واجب الإتباع من محكمة البداءة ) قرار محكمة التمييز ٢٨٧/ هيئة موسعة / أولى / ١٩٨٠ في /٩٨٠١٢٣/٨ ( وإزاء ما تقدم تقرر نقض الحكم المميز وإعادة الدعوى الى محكمتها لإتباع ما جاء بالقرار التمييزي بالعدد ٢٥١/م/٢٠١٣ في ٢/٢٠١٣/٢٨ على ان يبقى رسم التمييز تابعا للنتيجة وصدر بالاتفاق .

# أسعار الصرف

اعلنت لجنة بيع وشراء الدولار في البنك المركزي العراقي بأن الكمية المباعة للمصارف بلغت )٣,٠٠٦( مليار دولار امريكي للفترة من ١/ ٣ ولغاية ٢٠/ ٣/ ٢٠١٤ وهو ما اوصل حجم الكمية المباعة من بداية العام ولغاية التاريخ المذكور اكثر من )١٠( مليار دولار

كما اوضح الاعلان بان اجمالي المبالغ المباعة منذ مباشرة المزاد اعماله في ٤/ ١٠/ ٢٠١٣ ولغاية نفس التاريخ المذكور اعلاه، وصلت الى )٢٩١,٤٩٤,٦٤٨,٩٥٠( دولار امريكي

وارفق بالاعلان تقرير عن اسعار صرف الدولار في اسواق مدينة بغداد خلال شهر اذار ٢٠١٤ والتي تبين ان السعر خلال العشرين يوماً الاول في ثلاث مناطق كان بحدود )١٢٢٠( دينار للشراء و )١٢٢٢( دينار للبيع للدولار الامريكي الواحد وان سعر الاساس استمر بمعدل )١١٦٦( دينار للدولار الواحد.

# البنك المركزي العراقي يطرح السبائك الذهبية للإدخار

في البيان الصحفي التالي اعلن البنك المركزي العراقي عن قراره في تنويع وسائل الادخار للجمهور عن طريق طرح سبائك ومسكوكات من الذهب الخالص، وهي خطوة متقدمة في هذا المجال الضروري والحيوي

) في ضوء قرار مجلس ادارة البنك المركزي العراقي لتنويع وسائل الادخار للجمهور فقد تم التعاقد مع احدى كبريات شركات السك العالمية لتصنيع سبائك من الذهب الخالص للاوزان من ) ٥ غم الى ١٠٠٠ غم ( لبيعها للجمهور ، كما يجري العمل على التعاقد لاستيراد سبائك ذهبية لغرض بيعها للصاغة والمستثمرين لضمان ادخال ذهب بالنوعية والجودة العالية الى البلد ولاستخدامها كجزء من مدخراتهم ويصل اجمالي كمية الذهب التي سيتم سكها نحو ) ١١( طن وعلى ضوء اقبال الجمهور عليها سيتم تصنيع كميات .( اضافية

# النقد الدولي يكشف عن حفاظ العراق على استقرار اقتصاده رغم تذبذ أسعار النفط وعجز موازنته

أعلن صندوق النقد الدولي، امس الأربعاء أن العراق حافظ على استقراره الاقتصادي بالرغم من انخفاض أسعار النفط خلال العام ٢٠١٣، واوضح أن معدل التضخم انخفض إلى ٣,١ %، وفيما أكد أن الوضع الأمني تسبب بعجز في الموازنة بنحو ٦%، توقع ازدياد النشاط الاقتصادي خلال العام الحالي

وقال رئيس بعثة صندوق النقد الدولي في العراق كارلو سدر اليفيج إن"العراق" حافظ على استقراره الاقتصادي خلال عام ٢٠١٣ بالرغم من تذبذ معدلات الإنتاج النفطي عن الأهداف ،"المرسومة مبينا أن"نسبة" معدل النمو الاقتصادي بقيت راسخة عند ٤,٢ % ويعود الفضل في ذلك إلى نشاط القطاع غير النفطي الذي ساهم فيه بنسبة ٧ %".

وأضاف سدر اليفج ان"معدل" التضخم في العراق انخفض قليلا الى ٣,١ % بعد أن كان ٣,٦ % خلال العام ٢٠١٢ ، وهذا يعكس الاستقرار الحاصل في الاسعار العالمية للمواد الغذائية "والوقود ، مشيرا الى" ان معدل سعر الصرف بقي مستقرا مع ارتفاع الاحتياطيات العالمية بمقدار سبعة مليار دولار لتصل الى ٨٧ مليار دولار عند نهاية ٢٠١٣".

وأشار رئيس البعثة إلى أن"النشاط" الاقتصادي مرسوم له بأن يزداد بقوة خلال العام ٢٠١٤ مع ازدياد نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي GDP لأكثر من ٦ %، ويعود الفضل في ذلك لزيادة أنتاج النفط التي بلغت ٣,٢ مليون برميل باليوم بالتزامن مع ارتفاع صادرات النفط الى ٢,٦ مليون برميل باليوم ، بالرغم من تأثر النشاطات غير النفطية بالوضع ."الأمني

وأكد أن"سبب" قلة العوائد النفطية للعام الماضي كان بسبب الوضع الأمني وأدى الى عجز في الميزانية وصل الى نسبة ٦% من معدل النمو الاقتصادي GDP وهذا أدى بدوره الى هبوط ميزانية صندوق التنمية في . البلد

|: المصدر جريدة المدى

# الموازنة العامة للدولة بين الحكومة والبرلمان

محسن علي حسن.د
Ph.d/University College of Wales, U.k
المدير المفوض
لمصرف التعاون الاسلامي

## المقدمة

١. ترتبط موازنة الدولة ارتباطاً مباشراً بتطور الانظمة السياسية وتترافق مع انتشار الانظمة الديمقراطية وتوسع دور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية. وينظر الى تاريخ الموازنة بأنه تاريخ عدة قرون من الكفاح من اجل السيطرة على الخزانة العامة. ولايزال هناك جدلاً مستمراً بين السياسيين يتركز على حجم الموازنة وعلى اتجاهاتها.

اذ يتنافس رجال البرلمان ورؤساء الحكومات والاحزاب السياسية فيما بينهم للحصول على تفضيلاتهم المحددة بالموازنة.

**فالانتصارات والهزائم، التسويات والمساومات، عوالم التوافق واجواء النزاع بالنسبة لبرامج الحكومة الاجتماعية والاقتصادية تظهر جميعها في الموازنة وبالتالي فان نظام الموازنة في حقيقة الامر يقع في قلب العملية السياسية**

## اهمية ٢. الموازنة

تؤكد الاهمية التقليدية للموازنة على ضمان رقابة البرلمان على التصرفات المالية للحكومة، أي التاكد من ان المبالغ التي صادق عليها البرلمان لمختلف النشاطات قد تم صرفها فعلاً للاغراض التي خصصت لاجلها. وان حجم هذا الدور الذي عادة ما يمارسه البرلمان في الدول الديمقراطية ولو انه يختلف من بلد لآخر، **الا انه يوفر سلاحاً تستخدمه المعارضة لتحدي الحكومة والحصول على مكاسب انتخابية**، ويعتبر نظام الموازنة بحد ذاته من العوامل المهمة التي تقود الى قرارات ادارية رشيدة خاصة تلك القرارات المتعلقة بتقييم أثار الايرادات والنفقات. علاوة على ذلك، هناك ايضا القرارات المبنية على عوامل سياسية حيث تؤثر على حجم وشكل واتجاهات الموازنة. وبالتالي فان الاهمية المالية والاهمية السياسية للموازنة غير منفصلتين لارتباطهما بصورة مباشرة او غير مباشرة بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية.

## ٣. دور البرلمان في تشريع الموازنة

يبدأ دور البرلمان بعد ان ينتهي مجلس الوزراء من مناقشة مشروع الموازنة مع وزير المالية وبقية الوزراء ورفعه الى البرلمان. حيث يوزع المشروع على اللجان المختصة واهمها اللجنة المالية. وقد تشكل لجان فرعية تقوم بدراستها وعقد جلسات استماع مع ممثلي دوائر الدولة لتبرير طلباتها ثم تعيد هذه اللجان المشروع مع ملاحظاتها الى اللجنة المختصة التي بدورها تقدمه كاملاً الى البرلمان مشفوعاً بتوصياتها لمناقشته والتصويت عليه ضمن الفترة المحددة بالقانون وفي الغالب يصبح المشروع قانونا اذا تمت المصادقة عليه باغلبية بسيطة. وفي الدول التي يتكون فيها البرلمان من مجلسين يصار الى عقد مؤتمر بين المجلسين اذا كانت هناك اختلافات بينهما لايجاد تسوية معينة. وفي بعض الدول كامريكا مثلا يخول الدستور صلاحيات واسعة لرئيس الدولة ويصبح المشروع قانونا اذا وافق عليه الرئيس، واذا استخدم الرئيس حق النقض يعاد المشروع الى البرلمان ويعتبر عندئذ نافذاً اذا مرر بثلثي اصوات المجلسين.

وتثير المناقشات في البرلمان المتعلقة بالنفقات العامة سجالا حاداً بين القوى السياسية يتركز حول اولويات الانفاق وعلى اهداف السياسة الاقتصادية على وجه العموم.

وان اكثر الخلاف بين الاحزاب السياسية ينشأ بسبب تحديد اهداف السياسة المالية والاقتصادية التي تؤثر على رفاهية المجتمع.

ولهذا يبدو ان دور البرلمان في عملية الموازنة ليس سهلاً، **فمن حق البرلمان استغلال مناقشات الموازنة وصلاحيات الرقابة الممنوحة الى لجانه المتخصصة لغرض تحدي سياسة الحكومة، الا انه قد يخفق في ذلك اذا تم تخصيص الجزء الاكبر من الجلسات لمناقشة التفاصيل او الاجراءات ذات الاولوية الثانوية دون اعطاء المسائل المهمة الاهتمام. الكافي**

وبلا شك تبدو الحكومة مرتاحة جداً اذا تمكنت من تمرير الموازنة في الوقت المحدد من دون تعديلات اساسية. وفي الواقع هناك البعض من اعضاء البرلمان لهم مواقف مختلفة عن الحكومة في بعض نواحي الموازنة.

لكن هناك البعض الاخر ممن يتبنون مواقف غير مهنية او ممن ينتقدون سياسة الحكومة في كل مناسبة او ممن يمارسون سياسة التحزب، وكل ذلك ربما

يعيق المصادقة على الموازنة في الوقت المحدد ، ولكن ، مع ذلك، ان الكثير منهم يعتقد بضرورة التخلي عن اجراءات التصويت على اساس الصفقة ولغرض تحسين مناخ المناقشات لابد ان تنظر الاكثرية المساندة للحكومة الى هؤلاء المنتقدين باعتبارهم سياسيين مسؤولين وليس مجرد مثيري متاعب .

وتعتبر الموازنة الجسر الذي يربط بين السلطتين التشريعية والتنفيذية لانها توفر الوسيلة للوصول الى قرارات مشتركة حول سياسة الحكومة .

ولكن ولأجل نجاح هذا التعاون ينبغي توفر حرية تدفق معلومات الموازنة من السلطة التنفيذية الى البرلمان الامر الذي يسهل عمل اللجان المختصة في عملية الرقابة والتدقيق .

ويعتمد فحص الموازنة من قبل البرلمان في المقام الاول على الطريقة التي يتم فيها عرض برامج الموازنة وتبويب الايرادات والنفقات والافتراضات التي استندت اليها .

**فكلما كان العرض واضحاً ومفهوماً ومحللا وغير متخم بالتفاصيل غير الضرورية كلما كان وضع البرلمان في عملية الفحص قوياً ويسهل عملية المصادقة على العجز او الفائض .**

وغالباً ما تثير عملية فحص مكونات الموازنة مناقشات لايستهان بها . فهذه المكونات وان كانت تعبر عن المصلحة الوطنية غير انها تمس مصالح المواطنين في الاقاليم والمناطق المختلفة .

فطالما ان البرلمان يتالف من ممثلين منتخبين من الناس فمن حق ممثليهم النظر الى الموازنة من زاوية الرفاه المطلوب تحقيقه لتلك المناطق .

**ومثلما يعتمد الدخل القومي على مجموع النشاط الاقتصادي على المستوى الوطني ، فان الرفاهية الوطنية هي الاخرى تعتمد على مجموع الرفاهيات الاقليمية والمحلية .**

**وبالتالي فان عضو البرلمان يتعين عليه دمج الاهتمام بوجهات النظر الوطنية والمسائل الوطنية مع الاهتمام بالمسائل المحلية .**

## العوامل المحددة لدور البرلمان في صنع الموازنة

على الرغم من اهمية الدور التشريعي والدور الرقابي للبرلمان الا ان الجمهور في اوقات متكررة يكشف عن عدم ثقته به اذ ينظر احيانا الى البرلمان كانه ) مؤسسة (للحكومة وفي احيان اخرى كانه مؤسسة) (للمعارضة ، وربما يوصف احيانا منتدى)باعتبار( الامة .

ويعود السبب في اختلاف وجهات النظر نحو البرلمان الى القيود المؤسسية والسياسية والاقتصادية التي تحكم العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية والتي تؤثر على فاعلية البرلمان في المجالين التشريعي والرقابي . وتختلف اهمية القيود المؤسسية باختلاف النواحي الهيكلية والمؤسسية للحكومات، ففي الامم ذات النظام الفيدرالي، غالباً ماتتقرر النفقات من قبل الحكومات المحلية على عكس البلدان الاخرى التي تتقرر فيها النفقات من قبل الحكومة المركزية ، وبالتالي فان فصل النشاط المالي للحكومة الفيدرالية عن النشاط المالي للحكومات المحلية يبدو صعباً الى حد ما . ويبدو الوضع اكثر تعقيداً عندما تكون للاقاليم صلاحيات واسعة في تقرير النفقات والايرادات كما هو الحال في المانيا وسويسرا الامر الذي يجعل رقابة البرلمان اكثر صعوبة سواء على المستوى الفيدرالي او على مستوى الاقاليم، وعلى الرغم من ان الحكومة والبرلمان اكثر تقاربا في دول مثل بريطانيا الا انها لا تخلو من اختلافات هامة من وجهة النظر المؤسسية .

وبالنسبة للقيود السياسية، ربما يمكن تشخيص عامل مهم يؤثر على دور البرلمان الرقابي من الناحية العملية وهو طبيعة نظام الاحزاب ونفوذ قوى المصلحة، ففي جميع البلدان الديمقراطية تحدد العلاقة مابين الحكومة والاحزاب السياسية الطريقة التي يمارس بها البرلمان صلاحياته في صنع قرارات الموازنة ، فلا يمكن للحكومة ان تستغني عن دعم الاغلبية البرلمانية للحصول على الموافقة على التشريعات البرلمانية ومنها اجراءات تشريع الموازنة . وقد يكون هذا الوضع تطبيقاً عادياً في بعض الدول كبريطانيا التي عادة ماتملك الحكومة اغلبية مستقرة في البرلمان تضمن سيطرتها في مجال اقرار الموازنة .

غير ان الامر يكون اكثر صعوبة بالنسبة للبلدان التي تتالف الاغلبية البرلمانية فيها من اكثر من تجمع حزب واحد كما في فرنسا ، او ان الاغلبية عادة ما تتشارك مع ائتلاف الاقلية كما في المانيا وفي بعض البلدان تشترك عدة احزاب في تكوين الحكومة كما هو الحال في هولندا وسويسرا .

وعليه فان الاجماع الضروري لاستمرار الحكومة يتطلب الحصول على نسبة كبيرة من الاتجاهات الممثلة بالبرلمان ، غير ان المشكلة في تجربة هذين البلدين ليست في الحصول على الاغلبية من ناحية العدد وانما التاكيد على التوافق والتسويات في الثقافة السياسية بصورة عامة وفي تاليف الحكومة بصفة خاصة .

**وتعطي الثقافة السياسية والنظام الذي تعمل به الحكومة لمجاميع المصلحة وضعاً خاصاً مستقلاً عن سلطة البرلمان وربما يكون محمياً بالدستور .**

اما بالنسبة للقيود الاقتصادية فتنشأ ابتداء من الخلافات بين اعضاء البرلمان حول تحديد اهداف السياسة الاقتصادية واختيار الوسائل الملائمة لتحقيقها وهذا يعكس الصلة الوثيقة بين صنع قرارات الموازنة وبين تحقيق اهداف السياسة الاقتصادية . وربما يكون القيد المهم على قرارات الموازنة هو التعارض مابين بعض مكونات الدخل القومي كالاستهلاك وبين بعض الاهداف كاستقرار الاسعار وتخفيض البطالة .

وقد يواجه البرلمان تحد آخر يتمثل بظاهرة ازدياد النفقات العامة كنسبة من الدخل القومي مما يجعله متحمساً للنظر بشكل صارم نحو طرق تبرير النفقات المستمرة والجديدة

# تحت شعار
# "النخب العلمية أداة للتنمية المستدامة"
## كلية المنصور الجامعة تنظم مؤتمرها العلمي
## الثالث عشر

شاركت رابطة المصارف الخاصة في العراق في مؤتمر كلية المنصور الجامعة العلمي الثالث عشر بناءً على دعوة كريمة من عمادة الكلية

افتتح المؤتمر في يومه الأول في الساعة العاشرة من صباح يوم السبت ٥/ ٤/ ٢٠١٤ على قاعة فندق فلسطين الدولي بكلمة الدكتور / عبد الرسول عبد جاسم عميد الكلية رئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر

وشارك في المؤتمر وكيلا وزارتي التعليم العالي والتخطيط والتعاون الانمائي وعدد كبير من الاكاديميين في الجامعات العراقية وعدد من رجال المال والاعمال والاقتصاد والمصارف

ابتدأت الجلسة الاولى في الساعة الحادية عشر التي ترأسها الخبير الاقتصادي الاستاذ باسم جميل انطوان والدكتورة خولة طالب مقررة للجلسة أما البحوث فكانت لرجال الاقتصاد والمصارف وهم كل من الاساتذة د مظهر محمد صالح نائب محافظ البنك المركزي العراقي السابق وبحثه عن(تقييم) الاحتياطيات الاجنبية للبنك المركزي (العراقي والدكتور علي محمد سعيد الراوي وموضوع بحثه عن(الجهاز) المصرفي العراقي - بين متطلبات التنمية ومعطيات الواقع وموجبات( التطور أما الدكتور ماجد الصوري خبير البنك الدولي فتطرق في بحثه عن(دور) النظام المصرفي في تنمية القطاع( الخاص وبخصوص الصيرفة الاسلامية كان حضور الاكاديمي والخبير المصرفي والمالي د صادق راشد الشمري ليقدم بحثه عن التوجه) الستراتيجي للمصارف الاسلامية ودورها في تنمية ودعم المشروعات الصغيرة( والمتوسطة أما البحث الاخير في هذه الجلسة فكان للدكتور فلاح حسن ثويني الاكاديمي الاقتصادي فقدم بحثه عن(عرض) النقود - متغير داخلي أم خارجي؟ مع الاشارة( للعراق

ولأهمية هذه البحوث وعلاقتها بالعمل المصرفي وضرورة الاطلاع عليها من قبل الكوادر العاملة في مصارفنا يسر مجلةالمصارف) ( العراقية أن تنشر هذه البحوث تباعاً في اعدادها. القادمة

وفي الجلسة الثانية التي ترأسها الدكتور قصي احمد وكان مقرراً لها الدكتور حسين عجلان حسن وكانت البحوث فيها كالآتي:

نحو) بيئة استثمارية جاذبة للاستثمارات في( العراق للباحث المستشار في مصرف دجلة والفرات الاستاذ علي محمود الفكيكي

وجريمة غسل الاموال وسبل مكافحتها للدكتور راسم مسير الشمري.

أما الاساتذة د عبد الناصر علك حافظ ,ود عبد الله حكمت النقار والاستاذ حسين وليد حسن فقدموا بحثاً عن(اثر) الحوكمة الالكترونية في القضاء على الفساد).

وأخيراً قدم كل من الاساتذة / اسيل حمدي عثمان والدكتورة / بشرى هاشم العزاوي بحثاً عن(توجهات) العاملين في المنظمات الرقابية نحو سلوكيات الفساد الاداري من خلال دراسة استطلاعية تحليلية لأداء عينة من العاملين في ديوان الرقابة المالية وهيئة النزاهة).

و في يوم الاحد ٦/ ٤/ ٢٠١٤ تواصل المؤتمر حيث أقيمت الجلستان الثالثة والرابعة من المؤتمر في رحاب قاعة المؤتمرات / في كلية المنصور الجامعة.

حيث ترأس الجلسة الثالثة عميد المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية الاستاذ. د موفق عبد الحسين والدكتورة سوسن جاسم محمد مقرر الجلسة التي ضمت ثلاث بحوث: هي التداعيات) الاجتماعية والاقتصادية لجريمة غسل الأموال على حقوق (المستهلك للدكتور سالم محمد عبود، و التوافق) بين كلف الجودة وهندسة القيمة لتخفيض التكاليف( للدكتورة منال جبار سرور ودور) مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد المالي( والاداري للاستاذ سعد عبد الحسن نعمة والفساد) الاداري والمالي في العراق - أسبابه وتأثيراته الاقتصادية والاجتماعية وسبل (مكافحته للدكتور مدحت كاظم القريشي.

أما الجلسة الرابعة فكانت برئاسة الدكتور قصي الجابري ود حاتم محمد صالح مقرراً لها وضمت ثلاث بحوث أيضاً: هي(جريمة) غسل الاموال في التشريع( العراقي للاساتذة د عبد الستار شاكر سلمان و. د علي غني، و المنظور) الاستراتيجي لعملية اعادة الهندسة التنظيمية للعمليات (التخصصية للاساتذة د سعد عباس الخفاجي و. د سوسن جاسم محمد، نظرية) و التكاليف المتغيرة بديلاً عن الكلية في اعادة القوائم( المالية للاستاذ مالك حسين الحافظ

# دور النظام المصرفي في تنمية القطاع الخاص

ماجد الصوري.د

يتكون الجهاز المصرفي العراقي من ٥٥ مصرفا، ٧ مصارف حكومية، منها مصرف النهرين الإسلامي، و٢٤ مصرفا تجاريا، و٨ خاصا، و مصارف إسلامية خاصة، و ١٦ فرعا لمصارف خارجية وعربية وأجنبية، إضافة إلى مكتب تمثيل لمصرف أجنبي واحد وهناك العديد من المؤسسات التي تقوم ببعض الأعمال المصرفية منها ٣٤ شركة تحويل مالي وما يناهز ٢٠٠٠ شركة صرافة تابعة لمصارف أو تتعامل مع مصارف، مع شركة لضمان القروض، وشركة لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، مع شركتان لخدمات الصيرفة الالكترونية والبطاقة الذكية، إضافة إلى حوالي ٨٠٠ فرع تابعة للمصارف وموزعة على جميع محافظات العراق وهناك فكرة لتأسيس صندوق استثماري من قبل بعض المصارف لممارسة الاستثمار المباشر، كما أن هناك فكرة لإنشاء صندوق ضمان الودائع لا زالت في طور المقترحات.

## المناخ الاقتصادي لعمل المصارف

لا يستطيع النظام المصرفي العمل خارج مضامين النشاطات الاقتصادية السائدة، والقوانين التي تنظم عمل المصارف ولما كان النشاط الاقتصادي التجاري، سواء التجارة الداخلية أو التجارة الخارجية، منذ عام ٢٠٠٣ وحتى الآن، هو النشاط السائد والمحتكر تقريبا لأغلب النشاط الاقتصادي في العراق، مع بعض المشاريع التي تقوم بها الدولة ضمن خطتها الاستثمارية، والتي تحتاج إلى التعامل مع المصارف فقد ارتفع حجم الاستيراد من حوالي ٦،٩ مليار دولار عام ٢٠٠٣ إلى ما يزيد عن ٨٥ مليار دولار عام ٢٠١٠، والى أكثر من ٤٦ مليار دولار عام ٢٠١١، والى ٢،٥٧ مليار دولار عام ٢٠١٢.

وتشمل الاستيراد الحكومي والخاص والخدمات، وهي في تصاعد مستمر وفي نفس الوقت بلغت الأموال المستثمرة في المشاريع الحكومية، من قبل الحكومة من عام ٢٠٠٣ وحتى نهاية عام ٢٠١٣ حوالي ٥٢٠ مليار دولار وارتفعت مبيعات البنك المركزي من الدولار عن طريق المزاد من ٨،٦٠١ مليار دولار عام ٢٠٠٤ إلى ٣٣،٢٩٩ مليار دولار عام ٢٠٠٩، والى ٩٣،٩٨٧ مليار عام ٢٠١١ والى ٨٤٥،٩١ مليار دولار عام ٢٠٢١، والى ١،٥٣ مليار دولار عام ٢٠١٣. وفي نفس الوقت ارتفع إجمالي حجم المبيعات النقدية من الدولار من ٣،٩٧٤ مليار دولار عام ٢٠١٢ الى ١٢،٢٣ مليار دولار عام ٢٠١٣.

وكل هذه المبالغ يجري التعامل بها عن طريق النظام المصرفي ولذلك نرى إن النشاط السائد للمصارف هو التعامل مع هذه المبالغ الكبيرة التي تخص التجارة الخارجية، وإصدار خطابات الضمان للشركات التي تتعامل مع المشاريع الحكومية.

كما أن الوضع الأمني غير المستقر والصراع السياسي في العراق، ومحاولة المس باستقلالية البنك المركزي، قد أدى إلى اتخاذ إجراءات غير مدروسة بحقه وتطبيقها بطريقة غير قانونية ولا دستورية، إضافة إلى اتخاذ إجراءات غير منطقية بحق المصارف، وخصوصا الأهلية منها، قد أدى إلى إساءة كبيرة إلى سمعة الوضع الاقتصادي في العراق، والى البنك المركزي والمصارف، دوليا ومحليا.

## المصارف وتحديات تنمية القطاع الخاص

إن الحاضنة الأساسية للنشاط المصرفي، هو النشاط الفاعل للقطاع الخاص، وفي جميع مجالات النشاط الاقتصادي، صناعة، زراعة، سياحة، تجارة وخدمات إن ضعف دور الدولة في تفعيل دور القطاع الخاص وعدم تمكنها من توفير المناخ المناسب لنشاطه، من النواحي التشريعية والأمنية والمالية والمادية، أدى إلى ضعف النشاط المصرفي في مجالات التنمية والاستثمار، وتركيز تقديم خدماته إلى القطاع التجاري كما أن ضعف التوجه نحو التنمية الاقتصادية، وتفشي الفساد الإداري والمالي، قد أدى إلى عدم تمكن العراق من الحصول على أي تصنيف دولي، من قبل المؤسسات الدولية المختصة، وبالتالي، لم تستطع أي من المصارف، الحصول على أي تصنيف دولي، وهذا ما أضعف دورها في العلاقات المصرفية الدولية، وبالتالي ضعف دورها في تفعيل الاستثمار المحلي والأجنبي في العراق.

إن دعم القطاع الخاص المحلي والأجنبي، في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية، يعني تشجيع الاستثمار في هذا المجال إن الكلام عن الاستثمار، سواء المحلي أو الأجنبي، بشكل عام، يعتمد على جملة من العوامل، قانونية، وإجرائية، وأمنية، وسياسية، واقتصادية، ومهنية وكل هذه العوامل إضافة إلى مستوى أداء المصارف، تشكل المناخ الاستثماري في العراق والكل يعلم عن مدى هشاشة الوضع الأمني والسياسي في العراق، وهي من العوامل الأكثر أهمية في تفعيل المناخ الاستثماري والاستثمار في العراق، مع حقيقة وجود آلاف الفرص الاستثمارية.

## التحديات القانونية

في عام ٢٠٠٤ صدر قانونان أساسيان في تنظيم العمل المصرفي هما قانون البنك المركزي العراقي وقانون المصارف

## قانون البنك المركزي

لقد أكد قانون البنك المركزي على استقلالية هذه المؤسسة، وحدد من جملة مهامه الأساسية، تحقيق الاستقرار الاقتصادي والإشراف على عمل المصارف وقد نجح البنك المركزي بتحقيق مهمته الأولى بنجاح كبير، حيث ارتفعت قيمة العملة المحلية، وتعززت الثقة بها، وارتفع الاحتياطي السيادي من العملات الأجنبية، إلى ما يعادل ٨٨ مليار دولار، وانخفضت معدلات التضخم إلى درجة كبيرة، رغم عدم وجود التناغم بين السياسة النقدية والسياسة المالية، والميل الكبير للنفقات الحكومية إلى الاستهلاك، وضعف التوجه نحو تنمية القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد، سواء على مستوى القطاع العام، أو الخاص

## قانون المصارف وتعليمات البنك المركزي

رغم أن قانون المصارف العراقي، الذي صدر في عام ٢٠٠٤، يعتبر من القوانين الحديثة في عالم الصناعة المصرفية، إلا انه لا يعالج إلا النشاط المصرفي التجاري، ولم يعالج قانون المصارف، بشكل منفصل، نشاطات المصارف الاستثمارية، ومنها نشاطات المصارف الإسلامية، أو نشاطات المصارف التنموية، التي تعمل على الساحة المصرفية في الوقت الحاضر، ) الصناعي والزراعي( والعقاري وقد نصت المادة ٢٨ من القانون، على عدم جواز ممارسة، أو مشاركة المصارف، بشكل مباشر، أو وكالة، في تجارة الجملة، أو التجزئة، أو في عمليات تصنيع، أو نقل، أو زراعة، أو مصايد اسماك، أو تعدين، أو بناء، أو إعادة تأمين، أو تأمين على الغير وهذا ما يجبر المصارف في التعامل في مجالات محددة، ومنها القروض ولذلك من الضروري إلغاء هذه المادة لتحويل المصارف إلى مصارف عامة، او إصدار قوانين خاصة بالمصارف الاستثمارية، وجزء خاص فيه أو منفصل للمصارف الإسلامية، وقانون خاص بالمصارف التنموية

- في ٣ كانون الثاني من عام ٢٠١١ اصدر البنك المركزي لوائح تنظيمية منسجمة مع توصيات لجنة بازل الدولية ومع متطلبات الوضع الاقتصادي، إلا انه لم يتم مناقشتها مع المصارف كما نص عليه قانون المصارف، ولم يتم تطبيقها بشكل كامل حتى الآن من قبل المصارف، ولا يتم مراقبة تطبيقها من قبل البنك المركزي.
- أن هناك الكثير من التعليمات التي اصدرتها وزارة المالية بشكل غير مدروس، التي تمنع دوائر الدولة من التعامل مع المصارف الأهلية، مما يسيء إلى سمعة هذه المصارف، أمام الأوساط المحلية والدولية.
- لا توجد تعليمات واضحة، لإمكانية التعامل مع شركات تدقيق معترف بها دوليا مع المصارف، وخصوصا الحكومية، التي تمنع من التعامل مع هذه الشركات، وهذا ما يعرقل إلى درجة كبيرة إلى التعامل مع المصارف الدولية، التي تطلب حسابات مدققة من قبل شركات تدقيق معترف بها دوليا، وتعتمد المعايير الدولية في تقييم عمل المصارف
- وقبل فترة صدرت تعليمات بضرورة زيادة رأسمال المصارف إلى ٢٥٠ مليار دولار، دون النظر إلى ذلك من وجهة نظر اقتصادية شاملة، ومدى تأثير ذلك على مجمل الاقتصاد الوطني، والسيولة العالية لدى المصارف، وكيفية استخدام هذه السيولة.

إن استمرار الارتجال في إصدار التعليمات غير المدروسة بشكل جدي، ودون التشاور مع المصارف، يؤكد مرة أخرى، على وجود النظرة الشمولية في التعامل مع الملف الاقتصادي، وأدواته الأساسية، ومنها المصارف وهو ما يتعارض مع روح الدستور وقانون المصارف ويؤدي إلى عرقلة دور المصارف في الاقتصاد وقطاع الاعمال.

## القوانين الأخرى

هناك الكثير من القوانين، التي لازالت تعمل، ويتم الالتزام بها، رغم أن قانون المصارف كان قد ألغى التعامل معها، مثل قانون المصارف الحكومية، وقانون المصارف المتخصصة وقامت اللجنة الفنية لإعادة هيكلة المصارف الحكومية بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، بصياغة مسودة قانون عن المصارف الحكومية، أكدت فيه على استقلالية هذه المصارف، وفصل ملكية رأس المال عن الإدارة وعلى مبادئ الإدارة الرشيدة وقد أقرت اللجنة الإشرافية العليا هذا القانون، وأرسل إلى مجلس شورى الدولة، ولا زال في أروقتها كما قام البنك المركزي بصياغة قانون حول المصارف الإسلامية، ولا زال كذلك في أروقة مجلس شورى الدولة.

إن قانون الشركات الخاصة يتضمن بعض البنود، التي تسمح له بالتدخل في عمل المصارف الخاصة والعامة، ولا بد من العمل على تعديله بالشكل الذي يسمح بحرية عمل المصارف، دون تعدد جهات الرقابة والتعارض فيما بينها.

وكما هو معلوم فانه حتى الآن لا يوجد قانون ينظم المعاملات الالكترونية.

كل هذه الثغرات تؤدي إلى اكتمال التشريعات والتعليمات المتعلقة بعمل المصارف وتفعيل دورها في العملية الاقتصادية، وخصوصا في عملية الاستثمار، والتعاون مع المستثمرين المحليين والأجانب

## الاستنتاج

تعاني المصارف العراقية من تحديات كبيرة وكثيرة، من داخل المصارف نفسها، ومن البيئة الخارجية التي تحيط بها، قانونية وسياسية وامنية واقتصادية، ومع ذلك فقد استطاعت هذه المصارف من تحقيق الكثير من الانجازات ولن تستطيع المصارف من تفعيل دورها في العملية الاستثمارية، وفي جذب الاستثمار المحلي والأجنبي، ما لم يتم توفير المناخ المناسب لذلك، وتطوير أدائها بما يتلائم ومتطلبات الصناعة المصرفية العالمية إن النظام المصرفي في أي دولة هو جزء من النظام الاقتصادي ويتفاعل معه ولا يمكن فصله عنه

الدراسة قدمت
للمؤتمر العلمي لطلبة كلية المنصور الجامعة
الثالث عشر لسنة٢٠١٤

## مصرف التنمية الدولي للإستثمار والتمويل

## حصل على تغيير صنفه الى مصرف تجاري

تمت موافقة البنك المركزي العراقي بكتابي دائرة الصيرفة والائتمان المرقمين ٩/ ٣/ ٤٨٧٧ و ٩/ ٣/ ٤٨٨٥ في ٠٣/٣٢٠١٤/ على تعديل الاجازة بالاسم والنشاط الجديد ليصبح اسم المصرف ) مصرف التنمية الدولي للاستثمار والتمويل ( بدلاً من ) مصرف التنمية الدولي للاستثمار والتمويل الاسلامي (، وبذلك يصبح عدد المصارف الخاصة الاسلامية )٨ ( والمصارف الخاصة التجارية ) ٢٤ (. مصرفًا

## الهيئة العامة لمصرف الاتحاد العراقي تعقد اجتماعها السنوي لزيادة رأس المال الى ( ٢٥٢ ) مليار دينار

عقدت الهيئة العامة لمصرف الاتحاد اجتماعها السنوي على قاعة نادي العلوية وأهم ما تم بحثه في جدول -: الأعمال

١. الاطلاع على تقرير مجلس الادارة عن نشاط المصرف لعام ٢٠١٣ وتمت الموافقة عليه

٢. مناقشة كل من تقرير مراقب الحسابات للسنة المالية ٢٠١٣ والحسابات الختامية كما في ٣١/ ١٢/ ٢٠١٣ وتمت المصادقة عليهما.

٣. الموافقة على زيادة رأس مال المصرف من ) ١٥٢ الى ٢٥٢ ( مليار دينار استناداً للمادة ) ٥٥ أولاً وثانياً ( ) ٥٥ ( مليار رسملة الأرباح و ) ٤٥ ( مليار دينار. اكتتاب

## مؤتمر الاستثمار في سوق العراق للأوراق المالية ١٤ ـ ١٥ مايس / دبي / دولة الامارات

دعا سوق العراق للأوراق المالية الرابطة ومن خلالها المصارف الخاصة العراقية للمشاركة بمؤتمر الاستثمار في سوق العراق للاوراق المالية المقرر عقده بالتعاون مع مجموعة الاقتصاد والأعمال برعاية رئيس هيئة الاوراق المالية الدكتور عبد الرزاق السعدي، وذلك في الرابع عشر والخامس عشر من شهر ايار / مايس ٢٠١٤ في فندق ريتز كارلتون ) المركز المالي في دبي ( دولة الامارات العربية.

يشكل المؤتمر محور التقاء كبار المسؤولين في الحكومة والهيئات ذات العلاقة بسوق رأس المال العراقي وقادة الاستثمار والشركات المصدرة للاسهم اضافة الى مجموعة كبيرة من المهنيين من الخبراء العاملين في القطاع المالي

وترى مجلة ) المصارف العراقية ( الافادة من فرص النقاش والاطلاع على التجربة العراقية في مجال الاستثمار في سوق رأس المال لا سيما وأن الجلسة السادسة من المؤتمر تتضمن عرض دور المصارف الخاصة في العراق في السوق المالية.

وفي سياق متصل قام السيدان علي جليل رئيس مجلس المحافظين في السوق و طه احمد عبد السلام المدير التنفيذي للسوق بزيارة مقر الرابطة لشرح أهمية مشاركة المصارف العراقية في المؤتمر والتي تشكل الدعامة الرئيسية لنشاط هذا السوق حيث تشكل تداولات أسهم المصارف وعددها ) ٢١ ( مصرف حالياً النسبة الرئيسية للتداولات . اليومية

## الخدمات المصرفية

إذا كنت ترغب في إرسال الأموال في الخارج،
يمكننا أن نفعل ذلك بسهولة في مصرف جيهان
من خلال شبكة البنوك المراسلة لدينا عن طريق
**SWIFT**

**Main Branch**
Cihan Group Plaza Building- Kerkuk Road- Erbil - Iraq
Til:+96466 226 2816 Mobil:+964 750 703 5900
+964 7709771958
Fax: +964 66 226 2817,P.O BOX:(0116-17 )
**Email: info@cihanbank.com**
**Swift Code:CIHBIQBAXXX**
**Bank Site:www.cihanbank.com**

# ندوة معهد التقدم للسياسات الإنمائية

# الطبقة الوسطى في العراق

أكد خبراء اقتصاديون واكاديميون عراقيون، أن الاهتمام الداخلي بدور الطبقة الوسطى يزداد في العراق.

جاء ذلك في الندوة التي اقامها معهد التقدم للسياسات الانمائية، مؤخراً، التي حضرها اكاديميون وخبراء في المصارف والاقتصاد والاجتماع، وقدم خلالها الدكتور مظهر محمد صالح بحثا علميا عن الطبقة الوسطى في العراق وكلف كل من الدكتور محمد حاج حمود والسيد عبد العزيز حسون بالتعقيب على المحاضرة

وقال مهدي الحافظ، وزير التخطيط الأسبق، ومدير مدير المعهد، إن البنية الطبقية للمجتمع لم تعد تتماشى مع المفاهيم الايديولوجية التقليدية السابقة حيث ان الطبقة الوسطى بدأت تأخذ دوراً متنامياً في الحياة الاقتصادية

واضاف، »لا شك أن منشأ الطبقة الوسطى تاريخيا يعود إلى فترة ما قبل ثلاثة قرون تقريبا، إذ كان الاعتقاد السائد آنذاك أن الطبقة الوسطى تحتل موقعاً بين طبقة النبلاء والفلاحين في اوروب، وكان يعتقد بأن الطبقة الوسطى هي الطبقة الرأسمالية، إلا أن الاحداث الاخيرة اظهرت نمو اقتصاديات البلدان الجديدة، ليبح عددها يفوق خمسين دولة تمتلك نحو نصف الناتج الاجمالي العالمي، وقد تتقدم اكثر في العقود« المقبلة

واوضح الحافظ، أن الصين التي يقودها الحزب الشيوعي الصيني، اعتمدت على السوق، ما أدى إلى نمو الطبقة الوسطى من ٥١ بالمئة في العام ١٩٩٠ الى٦٢ نحو بالمئة في السنوات الاخيرة

ومضى الحافظ إلى القول يؤكد» بعض الخبراء ان دور السوق في النهضة الاقتصادية هو الظاهرة الابرز ، لكن العراق يمثل حالة مختلفة نسبيا وذلك لدور عائدات النفط في النظام المالي« العراقي

واشار إلى أن هذه» العائدات تمثل اكثر من ٩٠ بالمئة في موارد الموازنة العامة، وأن اكثر من عشرين مليون نسمة يعتمدون اليوم على النفط في حياتهم« المعيشية

وأكد وزير التخطيط الأسبق، أن تقدير حالة الطبقة الوسطى في العراق منذ تأسيس الدولة في ١٩٢١ يطرح قضية مهمة بشأن علاقة الدولة بالسوق، وهي الظاهرة التي تعيشها أغلب الدول الصناعية الحديثة«.

وزاد الحافظ بالقول يشير» بعض الباحثين الى أهمية غياب الدور الفاعل للطبقتين البرجوازية والطبقة العاملة في العراق وهذه مسألة جديرة بالدراسة، كما أن المسار التاريخي للطبقة الوسطى في العراق يطرح البحث في بعض العوائق التي برزت في السنين السابقة، فاليات السوق قانون موضوعي في نشوء القوة الجديدة من الطبقة الوسطى، وقد كانت قرارات التأميم في عام ١٩٦٤ دورا سلبيا في ضرب الصناعة الوطنية وتعظيم المركزية وتفتيت القوى العاملة وبالتالي عرقلة خلق مؤسسة. السوق

واوضح الحافظ أن المسار التاريخي للتنمية في العراق يؤكد ان السلطة الريعية والعسكرة متغيران متضادان في خلق فلسفة الدولة المدنية، واليوم نواجه اداء الدولة الجديدة على اساس دولة مكونات مقابل صيغة الدولة الأم، كنظام سياسي للدولة الحديثة، فمنذ تأسيس مجلس الحكم في ٢٠٠٣ ارتكزت الدولة على المكونات الطائفية والعرقية وتغلبت على عنصر المواطنة وتكافؤ« الفرص

واشار الحافظ إلى أنفي» ضوء الظروف المستجدة اقتصادياً وسياسياً ينبغي العمل على تغيير دولة المكونات الى دولة المواطنة العراقية والاستفادة من التجارب الاقتصادية التي يمثلها النمو الاقتصادي الياباني والكوري وحتى الصيني، اي الجمع بين دور الدولة والسوق في العملية الاقتصادية بصورة« فعالة

وأكد أن هناك من يقدر بأن حجم الطبقة الوسطى في العراق يشكل نحو ٦٠ بالمئة من المجتمع العراقي، إذ أنه أنموذج لكيان اجتماعي غير منسجم ويفتقر لقاعدة الشراكة بين الدولة والسوق كما انه من الصعب ان تجد حزباً او تياراً سياسياً يمثل الطبقة الوسطى مقابل التيارات الطائفية السائدة.

وخلص الحافظ إلى القول،العمل» على خلق شراكة حقيقية بين السوق والدولة هو الانموذج المنتظر لبناء الدولة« الحديثة

## الطبقة الوسطى في العراق

في المقابل، أكد مظهر محمد صالح، نائب محافظ البنك المركزي، ان الطبقة الوسطى لم تخرج في نشوئها وتطورها عن مسيرة تطور اوضاع العراق السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وأوضح أن الطبقة الثرية في الشرق عموماً لم تنعزل ولم تغترب عن واقعها الاجتماعي وتتوحد بمشاربها متجانسة بالمركز الراسمالي الغربي كمركز مصلحة، ولا يجمعها بالطبقات الاجتماعية الاخرى في مواطنها الا استثناءً عندما تقتضي مصالحها الطارئة إرتداء البستها المناطقية او القومية او الطائفية الدينية لتتلون بها موقتاً لكي تُعظم من ديمومتها ومرتكزاتها الطبقية وديناميكية اتساع ثرواتها في الداخل

**وقال،الاندماج» الموقت بالطبقات الاخرى الادنى داخل بلدانها لابد من ان ينتهي الى حالة انسلاخ من المنظومة المحلية بكل الوانها عند انقضاء الحاجة، عندها تنعزل الطبقات الثرية عن اوطانها فكراً وثقافة وحضوراً، لكي تذوب كرة أخرى في منظومتها المركزية الراسمالية الخارجية مكرسة مصالحها الدائمية ذات اللون الواحد،المتمثل بالتراكم الراسمالي، وعبر نسيج اجتماعي احادي مغترب مازال يتشكل عبر . البحار**

واضاف صالح، ان الطبقة الوسطى تنامت عالمياً في القرن الحادي والعشرين وبشكل متسارع، ففي ظل ظاهرة تطور اقتصادات البلدان ذات الأسواق الناشئة التي امسى عددها اليوم يناهز اربع وخمسين دولة وهي تحصد نحو ٤٥ % من الناتج الاجمالي العالمي ويتوقع ان تزداد مساهمتها في الناتج الاجمالي العالمي المذكور الى ٧٠ % في العقد المقبل من الزمن

ومضى إلى القول ما» زالت الطبقة الوسطى تستهلك نصف صادرات النفط العالمي وتهيمن على نصف الصادرات الدولية وتحظى ديموغرافياً بنحو ٨٠ % من سكان العالم وتحتفظ بنحو ٧٥ % من الاحتياطيات الرسمية للعملة الاجنبية ويتزايد سكانها بواقع ملايين٦ نسمة شهرياً مقابل ٣٠٠ الف نسمة في العالم الصناعي « الاول

واكد صالح انهن» الصعب تصنيف الطبقة الوسطى العراقية على وفق الدخل السنوي لتحديد شرائح الطبقة الوسطى في اقتصاد ريعي شديد الاحادية الى حدٍ ما، إذ ما زال انتاج الثروة النفطية يتقاسم نصف الدخل القومي السنوي، كما ان ٩٥% من الموازنة العامة للبلاد تعتمد على موارد الريع النفطي في ادامة التشغيل .«والاستثمار

وقال،هناك» ٥-٦ ملايين اسرة عراقية يمثلون ٢٠ مليون نسمة تعتمد بشكل مباشر على المرتبات الحكومية الشهرية، سواء من الموظفين أو المتعاقدين مع الدولة الذين يبلغ عددهم جميعاً؛ نحو ملايين منتسب حكومي عدا شريحة المتقاعدين .«وغيرهم

ومضى إلى القول،اذا» ما أخذنا معيار متوسط الدخل السنوي للفرد العراقي، فان الواقع يقتضي التعرف على شرائح الطبقة الوسطى ومقدار اقترابها او تشتتها عن المتوسط العام لدخل الفرد .«السنوي

**واوضح صالح ان الطبقة الوسطى تنقسم عموماً، بين طبقة وسطى عليا وطبقة وسطى متوسطة وطبقة وسطى دنيا، يفرق بينها مستوى الدخل والمستوى التعليمي والحالة الاجتماعية، لكن القاسم المشترك الذي يجمع الطبقة الوسطى بشتى شرائحها هي كونها الطبقة التي يتساوى فيها الاجر الحدي مع الانتاجية الحدية، وان المعيار هو انتاجيتها في تحديد سعة« دخلها**

لكن استدرك بالقول مفارقة» الاقتصاد الريعي لا تجعل من معيار الانتاجية الحدية موفراً لرابطة مباشرة في تساوي تلك الانتاجية مع الدخل او الاجر بالضرورة، خصوصاً أن انتاجية الموظف الحكومي في العراق يحدود ٧١ دقيقة من يوم العمل الفعلي، فيما يتقاضى رب الاسرة الافتراضي المشتغل في واحدة من وظائف الدولة اجراً كاملاً عن يوم العمل البالغ ثماني ساعات« فعلية

**ومضى صالح إلى القول بغض» النظر عن مستوى الدخل الكلي للبلاد ومصادر تحصيله وتوزيعه سواء جاء من الريع النفطي او غيره يقول الدكتور صالح، فان المعيار التعليمي هو المعيار المعول عليه في رسم وتحديد الطبقة الوسطى الذي يتسع مع ازدياد المؤسسات التعليمية وتعاظم مخرجاتها وتطور وانتشار وسائل الاتصال الجماهيري وارتفاع الوعي الاجتماعي والتي اصبحت اليوم في متناول الطبقة .«الوسطى**

وقال صالح ايضاً، إن الدخل هو مصدر العيش وضمان الاستقرار والامن الاجتماعي، فضلاً عن دوره في بلورة بالطبقة الوسطى وتمكينها في بناء مشروعها النهضوي وصياغة الهوية الوطنية الموحدة للبلاد والدفاع عن الديمقراطية والتصدي لاشكال الاغتراب كافة

### الطبقة الوسطى العليا

وتمثل نحو ٥١% من اجمالي الطبقة الوسطى وهم رجال الاعمال وكبار موظفي الدولة والتكنوقراط واصحاب المهن الحرة من صناعة. السوق يزيد متوسط دخل الفرد فيها على الف ١٢ دولار سنوياً، كما ان مجموع الدخل الأسري السنوي لهذه الطبقة هو بنحو ٦٠-٥٠ الف. دولار

### الطبقة الوسطى المتوسطة

وتمثل السواد الاعظم من موظفي الدولة وشرائح مشابهة تعمل في نشاط السوق من مهندسين وفنيين واداريين وشريحة محدودة من المتقاعدين وغيرهم وبنسبة ٥٠% من اجمالي الطبقة. الوسطى وان متوسط الدخل السنوي للفرد فيها هو بنحو ٧٠٠٠دولار وان دخل الاسرة السنوي لهذه الطبقة هو ما بين ٣٠-٣٥ الف. دولار

الطبقة الوسطى الدنيا انها تشمل الفقر، اي بمعنى انها تمتلك مرونة بنسبة ٧٥% في الحصول على المأكل والملبس والمأوى والتعليم والصحة

## صعود الطبقة الوسطى وانحدارها

ويؤكد الدكتور صالح على الرغم من ان تاريخ الطبقة الوسطى في العراق ينتمي الى ولادة الدولة العراقية في العام ١٢٩١ وانها تدين في نشأتها الى انتشار المدارس النظامية والمعاهد العالية وتطور الصحافة ونمو الجمعيات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والتحاق المتخرجين بالوظائف العامة،فضلاً عن استبدال طبقة (الافندية) ذات الثقافة العثمانية بشيوخ العشائر وملاك الاراضي والاقطاعيين والتي جاءت بفعل عوامل خارجية وعوامل داخلية كما يذكرها الكاتب صلاح حسن الموسوي في دراسته دور الموسومة الطبقة الوسطى في صوت العراق اليسار- العراقي٢٠٠٩ اولا،وهما شخصية الملك فيصل الأول وتغير منطق السياسة الدولية بعد الحرب العالمية الاولى والعامل الاخر هو، نجاح الثورة البلشفية في روسيا وتأثيراتها على الشرق والمبادئ الاربعة عشر للرئيس الامريكي ويلسون التي اعلنها في خطابه امام الكونغرس في ٨١ كانون الثاني ١٩١٨ والتي ركزت على اعادة بناء السلم والامن الدوليين وجاء من بينها تركيزه على اهمية اعطاء الشعوب غير التركية حق تقرير المصير وتوفير حرية الملاحة ومرور البضائع

## اعادة التشكيل الاقتصادي والطبقة الوسطى

ويؤكد صالح، أن العراق لم يستطع ان يشق طريقه بعد العام ٢٠٠٣ فور تبدل نظام الحكم الشمولي فيه واستبداله بسلطة الائتلاف المؤقت او سلطة الاحتلال قبل ان يجد مخرجاً ايديولوجياً يتلاءم فيه بنيانه الاقتصادي الجديد في حاضنة السوق الدولية وضمان آليات عملها التي تسهل الاندماج في النظام الاقتصادي والسياسي الدولي فالعولمة التي نرى في البنية السياسية(الدولة) (السوق المرتكز و البديل الذي هو لامحال للدولة) (الامة- هو شرط الضرورة قبل ان يتبلور شكل الدولة المقبل للبلاد ووصف بنيانها فهناك السياسي تضاد إيديولوجي بين إستمرار شكل(الدولة) (الامة- في العراق الذي افرغ من مقومات السلطة الشمولية وأقحم بسلطة الائتلاف (الاحتلال)المؤقت وبين التطلع نحو بناء مؤسسات الدولة الديمقراطية الحديثة وتوليد سلطة قادرة في الوقت نفسه على حماية تلك الدولة(الامة- بتكوينها السياسي والاثني وتمتلك قدرة الاندماج في النظام الاقتصادي(العولمة) الدولي كما نوهنا آنفاً ويبين الدكتور صالح فالديمقراطية السياسية والاندماج في العولمة اصبحا بامس الحاجة الى تخطي عقدةالثالوث) المستحيل - trilemma ( في النظام السياسي والاقتصادي الدولي كما يراها Dani Rodrik استاذ الاقتصاد السياسي في جامعة فمن هارفرد المستحيل، على اي بلد نام طرفي في منظومة الاقتصاد العالمي مثل العراق، ان يتمتع بنظام ديمقراطي اولاً وبنيانه السياسي يقوم على اساس -الدولة)( الامة ثانياً وهو يتطلع في الوقت نفسه الى الاندماج في النظام الاقتصادي الدولي آخراً، وعلى وفق تلك الثلاثية)( المستحيلة)إذ التحقيق ترى العولمة في تكوين البنيان السياسي الديمقراطي ولاسيما في العالم الثالث بمنزلة تعبير) عن( قيدر اليات صغيرة او جزئية تؤدي وظائفها السياسية داخل مكون(السوق-الدولة) وليس-الدولة) (الامة وحسب متطلبات التلاحم الاقتصادي الدولي العابر لسيادة الامم وبهذا فقد اصطدم بناء الدولة السياسي، الذي شيد اساساً على مفهوم(الدولة) - منذ(الامة العام ١٩٢١، يشترط الضرورة الذي يرى في بناء الدولة في منظومة الامم الطرفية المندمجة بالسوق العالمية العابر للسيادة، هي محط (فيدر اليات) سياسية داخل نظام السوق الدولي بعد ان تأخذ شكلا ديمقراطياً تتوافق فيه الليبرالية السياسية مع الليبرالية الاقتصادية

**واوضح الدكتور صالح ولما كانت الثروة النفطية هي المورد السيادي الطبيعي الاحادي الغالب الذي تصطف حوله قوة الدولة الاقتصادية المركزية ويمثل بين ٦٠٥٥ % من الناتج المحلي الاجمالي للعراق واكثر من٩٥ من% موارد الموازنة الاتحادية،فلا بد من ان تتحدد بموجبه شكل النظام الاقتصادي ومن ثم مسالك السياسة الاقتصادية في اطار راسمالية الدولة الريعية لقاء الحفاظ على نظام سوق حر يمثل قوة ليبرالية سانبة خارج الدولة وتحيط بالدولة على وفق مبدأ توازن المصالح من دون صناعة شراكة تنموية دافعة لبلوغ اهداف التقدم الاقتصادي عبر الالتحام بين المصالح الراسمالية الاجماليةالدولة) .( والاهلية**

## قسم المدفوعات
## في البنك المركزي العراقي
## يدعو لتهيئة فروع المصارف خارج بغداد
## للعمل على مقاصة الصكوك الالكترونية
## اعتباراً من ٢٠١٤/٤/١٥

دعا قسم المدفوعات في البنك المركزي العراقي المصارف الخاصة العراقية لتهيئة فروع المصارف خارج بغداد للعمل على نظام مقاصة الصكوك الالكترونية بكفاءة وفاعلية بعد أن تقرر تمديد الموعد المحدد لاشتراك هذه الفروع في النظام لغاية ١٥/ ٤/ ٢٠١٤ كموعد نهائي، لذا على المصارف الاسراع بتدريب كوادرها وتهيئة الفروع لذلك العمل

وبدورها رابطة المصارف الخاصة العراقية أكدت على المصارف ضرورة انجاز ذلك بكل دقة

## أنشطة المصارف

## مصرف البلاد الاسلامي

(المبالغ مليون دينار)

| Account | الحسابات الختامية كما في 2012 /12 /31 | الفصل الرابع كما في 2013 /12 /31 | التاريخ / اسم الحساب |
|---|---|---|---|
| CASH in hand l& accounts at banks | 141.897 | 277.729 | النقود في الصندوق ولدى المصارف |
| Investment | 130.017 | 124.663 | الاستثمارات |
| Monetary Credit | 10.561 | 1.328 | الائتمان النقدي |
| Debtors | 51.543 | 175.144 | المدينون |
| Cash Assets | 164.497 | 167.473 | الموجودات الثابتة |
| Total Assets | 498.515 | 746.337 | * مجموع الموجودات |
| Current & Deposit Accounts | 220.228 | 386.657 | حسابات جارية وودائع |
| Creditors | 41.563 | 35.773 | الدائنون |
| Provisions | 44.935 | 54.997 | التخصيصات |
| Paid – up Capital | 169.306 | 250.000 | رأس المال المدفوع |
| Reserves | 22.483 | 6.879 | الاحتياطيات |
| Net Profits | 4.390 | 12.030 | * الارباح المتحققة للمصرف |
| Total Liabilities | 498.515 | 746.336 | * مجموع المطلوبات |
| Total Incomes | 41.677 | 76.943 | * مجموع الايرادات |
| Total Expenses | 37.391 | 64.912 | * مجموع المصروفات |

أظهرت البيانات المالية ونتائج الأعمال /للمصرف الربع الأخير لسنة ٢٠١٣ غير (المدققة ارتفاع المركز المالي للمصرف الى )٧٤٦,٣( مليار دينار بعد أن كان في الحسابات الختامية في ٣١/ ١٢/ ٢٠١٢ )٤٩٨,٥( مليار دينار بموجب كشف مقارنة البيانات المالية

## أنشطة المصارف

# مصرف الأستثمار العراقي
INVESTMENT BANK OF IRAQ

تأسس مصرف الاستثمار العراقي وادرج في سجل الشركات تحت رقم/ش. م ٦٣٢٥ في من ١٣/١٩٩٣/٧ قبل دائرة مسجل الشركات في وزراة التجارة برأسمال قدره ) ١٠٠ ( مليون دينار وفقا لاحكام قانون الشركات رقم ٦ ٣ لسنة ١٩٨٣ المعدل وعلى اثر ذلك اصدر البنك المركزي العراقي ترخيصه للمصرف للعمل كمؤسسة مصرفية مجازة بموجب اجازة الصيرفة رقم ٤٢٩/٥/٣ ١٠/ ص بتاريخ وفقا ٨٢٩٩٣/٩/١ لاحكام البنك المركزي العراقي المرقم ) ٤٦ ( لسنة ١٩٩٤ المعدل ، وباشر عمله المصرفي في من ٢٩/١٩٩٣/٩ خلال فرعه الرئيسي ولدى مصرفنا عشرون فرعا في بغداد وباقي محافظات القطر ، إضافة لمكاتب متخصصة أخرى ، منها مكاتب الوساطة لبيع وشراء الأسهم المالية ، ومكتب لبيع وشراء العملات الأجنبية ، وجميع المكاتب قد تخصصت في تقديم الخدمات المصرفية ، وخلال مسيرة المصرف المتميزة تطور راسمالة حتى اصبح ) ٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ( مليار دينار عراقي

أظهرت البيانات المالية ونتائج الأعمال لمصرف الاستثمار للربع الاخير كما في ٣١/ ١٢/ ٢٠١٣ غير ( المدققة ارتفاع مركزه المالي بمقدار يزيد عن )١٧٨( مليار دينار حيث وصل الى )٥٥٨,٥( مليار دينار بعد أن كان في السنة الماضية كما في ٣١/ ١٢/ ٢٠١٢ )٣٨٠,١( مليار دينار ، كما ازدادت ارباحه بمقدار )٢٥( مليار دينار وأدناه كشف مقارنة البيانات المالية :. للمصرف

(المبالغ مليون دينار)

| Account | الفصل الاخير كما في 31/ 12/ 2013 | الحسابات الختامية كما في 31/ 12/ 2012 | التاريخ / اسم الحساب |
|---|---|---|---|
| CASH in hand I& accounts at banks | 250.810 | 158.489 | النقود في الصندوق ولدى المصارف |
| Investment | 4.435 | 3.385 | الاستثمارات |
| Monetary Credit | 256.446 | 180.576 | الائتمان النقدي |
| Debtors | 31.751 | 21.665 | المدينون |
| Cash Assets | 15.103 | 15.619 | الموجودات الثابتة |
| Total Assets | 558.545 | 380.94 | * مجموع الموجودات |
| Current & Deposit Accounts | 329.239 | 193.308 | حسابات جارية وودائع |
| Creditors | 24.550 | 68.228 | الدائنون |
| Capital & RESERVE PROFITS | 178.392 | 117.244 | رأس المال والاحتياطيات |
| Net Profits | 26.364 | 1.314 | * الارباح المتحققة |
| Total Liabilities | 558.545 | 380.094 | * مجموع المطلوبات |
| Total Incomes | 50.490 | 28.561 | * مجموع الايرادات |
| Total Expenses | 17.727 | 25.145 | * مجموع المصروفات |
| Profits | 32.763 | 3.614 | الأرباح قبل التوزيع |
| Net Profits | 26.364 | 1.314 | الربح الصافي |


: العنوان
محلة- العراق حي الوحدة- بغداد٩٠٢ مبنى- ٢ زقاق- ٢٧
ص.ب: ٣٧٢٤ العلوية-
info@ibi-bankiraq.com


يعتبر مصرفنا من المصارف الرائدة في العراق وقد ساهم في دعم الاقتصاد الوطني من خلال حشد المدخرات الوطنية واستثمارها بطرق مباشرة او غير مباشرة في مشاريع تعود بالنفع على العراق وعلى حملة الاسهم وذلك من خلال تقديم خدمات متميزة باستخدام احدث اساليب العمل المصرفي ولتشمل شريحة كبيرة من المتعاملين واصحاب الاعمال المتواجدين في مناطق فروع المصرف المنتشرة في انحاء البلاد .

ان نشاط مصرف الاستثمار العراقي نشاط لا يهدأ واهداف لا تنتهي وسياسة حكيمة راسخة تعتبر الربح الاساسي هو في القدرة على تطوير المجتمع ودعم الاقتصاد الوطني والانفراد في تقديم افضل الخدمات لزبائن المصرف التي هي مصدر قوته وانطلاقا من هذه القيم الراسخة التي حكمت مسيرة المصرف خلال السنوات الماضية استطاع هذا الصرح المصرفي ان يشارك في قيادة المسيرة المصرفية وان يشكل تجربة ناجحه دعائمها الارادة والتصميم والعمل بروح الفريق الواحد والتحلي بالصبر والثقة والامانة

## خدمات المصرف للافراد

### حساب توفير

وهي نوع من الحسابات الادخارية التي يتقاضى عنها صاحبها الطبيعي او المعنوي فائدة سنوية بنسبة معينة تقيد في نهاية كل شهر طبقا لجدول اسعار العمليات المصرفية المعتمد من قبل مجلس ادارة المصرف وتتمتع هذه الحسابات باجراءات وشروط بسيطة

- فائدة التوفير بالدينار العراقي ٦,٥% سنويا ترصد على الحساب كل ٦. اشهر
- فائدة التوفير بالدولار الامريكي ٤,٥%. سنويا

### الحساب الجاري

وهي عقود رضائية بين المصرف والشخص الطبيعي او المعنوي تخضع لجميع الشروط المقررة لابرام العقود ن ويتم السحب منها بواسطة الصكوك التي يجهزها المصرف لزبائنه ، ولا يدفع المصرف عن ارصدتها اية فوائد وتخضع لشروط واجراءات معينة

### الوديعة الثابته

وتكون وقتية او ثابته او محددة بأجل . ويتقاضى عنها صاحبها الطبيعي او المعنوي فائدة سنوية معينة عند الاستحقاق وحسب المدة المتفق عليها مع المصرف

- فائدة الوديعة بالدينار العراقي ٧٪ لمدة ٣ اشهر او ٦ اشهر
- فائدة الوديعة بالدينار العراقي ٥. ٧٪ من ٩ الى ٢١ شهر
- فائدة الوديعة بالدولار ٥% لمدة سنة واحدة او اقل

# قسم المدفوعات في البنك المركزي العراقي

## إحصائية تحويلات نظام التسوية الإجمالية الآنية RTGS
### لشهر شباط /٢٠١٤

التحويلات بالدينار العراقي

| العدد | المبلغ بآلاف الدنانير |
|---|---|
| 3,486 | 12,921,018,606 |

التحويلات بالدولار الامريكي

| العدد | المبلغ |
|---|---|
| 861 | 593,974,331 |

* احصائية تحويلات نظام المقاصة الالكترونية C-ACH
لشهر شباط /٢٠١٤
اوامر الدفع منخفضة القيمة SVPO

| العملة | العدد | المبلغ |
|---|---|---|
| دينار | 288 | 4,459,533,896 |
| دولار | 109 | 808,017 |

الصكوك الالكترونية CH

| العملة | العدد | المبلغ |
|---|---|---|
| دينار | 26,335 | 2,332,639,565,315 |
| دولار | 206 | 64,435,157 |

## إحصائية تحويلات نظام التسوية الإجمالية الآنية RTGS
### لشهر آذار /٢٠١٤

التحويلات بالدينار العراقي

| العدد | المبلغ بآلاف الدنانير |
|---|---|
| 3,227 | 13,568,505,925 |

التحويلات بالدولار الامريكي

| العدد | المبلغ |
|---|---|
| 743 | 335,783,845 |

* احصائية تحويلات نظام المقاصة الالكترونية C-ACH
لشهر آذار /٢٠١٤
اوامر الدفع منخفضة القيمة SVPO

| العملة | العدد | المبلغ |
|---|---|---|
| دينار | 349 | 2,199,367,742 |
| دولار | 114 | 1,316,450 |

الصكوك الالكترونية CH

| العملة | العدد | المبلغ |
|---|---|---|
| دينار | 29,296 | 2,046,625,904,091 |
| دولار | 255 | 55,946,064 |

# مصرف الإقتصاد للإستثمار والتمويل

ECONOMY BANK
INVESTMENT & FINANCE

## فروع المصرف

تشير البيانات المالية ونتائج الأعمال لمصرف الاقتصاد للربع الأخير لعام ٢٠١٣غير ) ( المدققة الى ارتفاع مركزه المالي بمقدار )٧،٦١١( مليار دينار فقد بلغت مجموع موجودات المصرف )٦٦٠،٣( مليار دينار بعد ان كانت )٥٤٣،٦( مليار دينار في الحسابات الختامية ٣١/ ١٢/ ٢٠١٢ وادناه كشف مقارنة البيانات المالية للمصرف

( المبالغ مليون دينار)

| التاريخ / اسم الحساب | الفصل الاخير كما في 31/ 12/ 2013 | الحسابات الختامية كما في 31/ 12/ 2012 | Account |
|---|---|---|---|
| النقود في الصندوق ولدى المصارف | 109.378 | 115.454 | CASH in hand I& accounts at banks |
| الاستثمارات<br>لدى البنك المركزي | 4.383<br>16.679 | 4.448<br>21.423 | Investment |
| الائتمان النقدي | 165.669 | 166.721 | Monetary Credit |
| المدينون | 229.218 | 138.482 | Debtors |
| الموجودات الثابتة | 134.952 | 97.085 | Cash Assets |
| * مجموع الموجودات | 660.279 | 543.613 | Total Assets |
| حسابات جارية وودائع | 359.182 | 366.673 | Current & Deposit Accounts |
| التخصيصات | 44.805 | 15.477 | Provisions |
| الدائنون | 75.282 | 17.039 | Creditors |
| رأس المال المدفوع | 150.000 | 100.000 | Paid – up Capital |
| الاحتياطيات | 23.626 | 12.237 | Reserves |
| * الارباح المتحققة | 7.384 | 32.187 | Net Profits |
| * مجموع المطلوبات | 660.279 | 543.613 | Total Liabilities |
| * مجموع الايرادات | 66.058 | 68.391 | Total Incomes |
| * مجموع المصروفات | 59.211 | 36.204 | Total Expenses |

### فروع بغداد

- المنصور- الفرع الرئيسي- ١٤ رمضان
فرع الشورجة-
فرع جميلة-
فرع الرصافي-
فرع القصر الابيض-
فرع سراج الدين-
فرع البادية-
فرع زيونة-
فرع الاعظمية-
فرع الكفاح-
فرع الجادرية-
فرع الحارثية-
فرع الصالحية-
فرع عبد المحسن الكاظمي-
فرع كرادة مريم-
فرع السباع-
فرع الكاظمية-
فرع السيدية-
فرع العامرية-
فرع الخلاني-
فرع شارع فلسطين-
فرع المدائن-
فرع الاسكندرية-
فرع حي الجامعة-
مكتب عرفة-
التجارة العراقية
مكتب نادي الصيد-
مكتب جوازات-
المنصور

فروعنا خارج العراق

Amman
Dubai
Cairo
Beirut
Canada
Newyork
London
Paris
South Africa
Australia

MasterCard

### فروعنا في المحافظات

عينكاوة- اربيل-
شارع الكراج القديم/ تكريت- صلاح الدين-
بعقوبة- ديالى-
شارع الطيارة- الحلة- بابل-
مجاور كلية الفقه- النجف الاشرف-
محلة الفاضلية- الديوانية-
شارع الحسين- كربلاء-
مناوي باشا- البصرة-
حي الحسين- العمارة-
شارع- رمادي- الانبار-١١٧
محلة السراي- الناصرية-
شارع صلاح الدين- الصوب الكبير- كركوك-
مجاور غرفة تجارة واسط- الكوت- واسط-

# تحفظات حول البيانات المالية الفصلية للمصارف الأهلية العراقية

الاستاذ محمد صالح الشماع

تتالف البيانات المالية الفصلية للمصارف الأهلية العراقية من حسابات ) الميزانية العامة ( وحسابات ) الأرباح والخسائر ( لتلك المصارف ، وبيانات وأمور اخرى .

ولا تعبر الميزانية العامة عن كامل الأنشطة وتعاملات المصرف لوجود بنود خارج الميزانية العامة لها تأثير شديد على نتائج أعمال المصرف لا تتطرق اليها البيانات المالية الفصلية ، ونقصد بها نشاط خطابات الضمان ونشاط الإعتمادات المستندية ، وكذلك نشاط الحوالات وبيع وشراء العملات الأجنبية حيث لايوجد ذكر لهذه الأنشطة في الميزانية العامة .

ومن الناحية الأخرى فإن النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين الذي تطبقه المصارف بقي جامدا بدون صيانة أو رعاية فأصبح لايلبي متطلبات مستخدمي البيانات المالية وأهملت أو فقدت الرقابة على إستخدامه فكثرت الإجتهادات والمخالفات وإختلفت المعالجات المحاسبية التي منها قيام بعض المصارف بتنزيل التخصيصات من الموجود ، أي من الحساب المختص ، لإظهاره بالصافي حسبما تقضي به )) معايير المحاسبة الدولية (( مما أثر على المركز المالي للمصرف ) مجموع الميزانية العامة ( ، وعدم إجراء المقاصة بين الحسابات المتبادلة مابين فروع المصرف مما يرفع المركز المالي بدون مبرر ، وعدم إتباع مبدأ الإستحقاق في إحتساب المصروفات والإيرادات مما يؤثر على مقدار الأرباح المحققة ، وتسجيل المبالغ المستثمرة لدى البنك المركزي العراقي لقاء فائدة أو لغرض شراء حوالات الخزينة في حساب ) النقود ( بدلا من حساب ) الاستثمارات ( .

الأمر الذي جعل النظام المحاسبي غير موحد وفقدت البيانات المالية المنشورة إحدى خصائصها النوعية الواردة في معايير )) المحاسبة الدولية (( وهي ) القابلية للمقارنة ( .

ومن قصور النظام المحاسبي الموحد عدم إيفائه بإحتياجات المصارف منه ، فحساب ) حسابات جارية ودائع ( مثلا لايحتوي على جميع الودائع المصنفة من قبل البنك المركزي العراقي ، ففيه حسابات فرعية لاتعتبر من الودائع ، وفي المقابل نجد في حساب الدائنون)عدد( من الحسابات الفرعية هي ودائع . فالحساب الأول ليس جميع الودائع واذا جمعناه مع الحساب الثاني فالمجموع أكبر من الودائع المقصودة .

كما إن حساب ) الإئتمان النقدي ( قد يتضمن أرصدة حسابات جارية دائنة ، وقد يكون بين الحسابات الجارية الدائنة ، التي هي ودائع ، حسابات مكشوفة عرضاً أو قصداً ، وأرصدة حسابات المصارف) المحلية ( الدائنة لا تسجل في جانب المطلوبات كما تقضي القواعد المحاسبية ، وغير ذلك من الأمور والمخالفات التي تعيق عملية المقارنة وتقلل من جدوى البيانات المالية الفصلية المنشورة التي لأتتبع فيها مبادئ الإفصاح والشفافية كما سبق أن ذكرنا في بحثنا الموسوم ) الإفصاح في البيانات المالية للمصارف الأهلية ( العراقية

أي مبلغ أو رصيد حساب في أية ميزانية عامة في العالم يظهر فيها كما هو في نهاية يوم معين كنهاية سنة أو فترة او فصل ، فهو إذاً لايمثل واقعة أو نشاطه خلال السنة أو الفترة ، ولا معدله خلالها . فقد تُعقد صفقات وتبرم عقود وتمنح قروض خلال السنة وينتهي مفعولها أو تسدد قبل نهاية السنة ، وكذا حالات الدخول في إستثمارات أو مشاركات ثم الخروج منها قبل إعداد الميزانية العامة فرصيد حساب النشاط المعني لم يتأثر ولكن الإيرادات إستوفيت وأضيفت الى الأرباح ، فلم تعد هناك علاقة حقيقية بين رصيد النشاط وعوائده ، علما بأن أي موجود في الميزانية العامة يرد بقيمته الدفترية أو التاريخية وليس بقيمته الحقيقية أو التقديرية أو العادلة حسبما هو مطلوب في القواعد المحاسبية ، وخلاصة القول لاتوجد ميزانية عامة أو حسابات ختامية في العالم تمثل حقيقة واقع المؤسسة أو الشركة تماما ، كما صرح به أحد أساتذة الجامعة السوريين من حملة شهادة الدكتوراه في محاضراته حول معايير المحاسبة الدولية .

ولا تخلو حسابات الأرباح والخسائر هي الأخرى ، من إنتقادات على الرغم من كونها حسابات تمثل واقعها خلال الفترة أو السنة ، فهي خاضعة إلى تصرفات إدارة المؤسسة وسياستها المحاسبية ، ففي المصارف أسعار للعمليات المصرفية ليست واحدة فلكل مصرف جدوله ، وإن مجرد إختلاف المصارف في إحتساب نسب الإندثارات على الموجودات الثابتة مثلا يؤثر على مقادير الأرباح المتحققة .

والأهم من هذا كله فإن عدم إتباع مبدأ الإستحقاق في إحتساب المصروفات والإيرادات ، كما أسلفنا ، يُسقط الثقة بالأرباح المعلنة ، وعدم إتباع المبدأ المذكور من قبل البعض أو الجميع يؤدي إلى الإخلال بالمقارنات .

نوصي بتوخي الحذر من الإعتماد كليا على المبالغ والأرصدة الواردة في البيانات المالية المنشورة وكذلك على التحليلات المستندة اليها ، ويبدو أنه لايوجد في العراق جهة حكومية أو أهلية تراقب أو تعتني بصحة ومصداقية البيانات المالية الفصلية المنشورة للمصارف الأهلية العراقية والإلتزام بمتطلبات الإفصاح والشفافية ، وإن وجدت تلك الجهة فهي غير ناجحة أو موفقة في اداء ماعليها ، وعلينا أن نعتبر مانحصل عليه من معلومات مجرد )( مؤشرات على غرار ماهو متبع من قبل الباحثين والمحللين في البورصات وأسواق المال ، اذ ان الحصول على شيء مفيد - مهما قل - أفضل من لاشيء ...

alshamma@yahoo.com

**١- رابطة المصارف الخاصة في العراق تدعو كل من ديوان الرقابة المالية والبنك المركزي العراقي وهيأة وسوق الاوراق المالية لتشكيل لجنة تعقد اجتماعاتها في الرابطة لايجاد تفصيل لحسابات مصرفية مطلوب الافصاح عنها لتكون البيانات المالية الفصلية التي تنشرها المصارف والرابطة اكثر ايضاحا وشمولية .**

**٢- الزام المصارف بأتباع مبدأ الاستحقاق في احتساب قيمة الموجودات الثابتة والمصروفات**

# مصرف الشمال
للتمويل والاستثمار

North Bank

S.A

# خدمات مصرفية متكاملة

## اهم الخدمات المصرفية

١- فتح الحسابات الجارية بالدينار العراقي والدولار الامريكي.

٢- قبول الودائع ( حسابات التوفير والودائع الثابتة ) بالدينار العراقي والدولار الامريكي.

٣- منح الائتمان النقدي بكافة انواعه ( القروض التسهيلات المصرفية) بالدينار العراقي ودولار الامريكي.

٤- اصدار خطابات الضمان الداخلية والخارجية بالدينار العراقي ودولار الامريكي.

٥- فتح الاعتمادات المستندية عن الاستيرادات الخارجية.

٦- اصدار الشفتج والصكوك المصدقة وقبول الحوالات الداخلية بكافة انواعها.

٧- قبول الحوالات الخارجية بكافة انواعها.

٨- تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

٩- بيع وشراء العملات الاجنبية.

١٠- خدمة الصراف الالي.

١١- خدمة صرف البطاقات الذكية للمتقاعدين.

١٢- اصدار بطاقات الفيزا كارد.

١٣- خدمة الانترنيت اون لاين (قريبا جداً).

١٤- المحفظة الاستثمارية.

**Full banking services**

يقوم مصرف الشمال للتمويل والاستثمار بتقديم الخدمات المصرفية على اعلى مستوى من حيث التطور والانظمة المحاسبية المتبعة للارتقاء ومواكبة المصارف المتقدمة.

MasterCard

بغداد - ساحة الفتح - العلوية

محلة ٩٠٤ - شارع ١١ - مبنى ٦٠

ceo@northbankiq.com

www.northbankiq.com

# مصرف التنمية الدولي
# International Development Bank

رأس المال : (250) مليار دينار

## رؤيتنا

خدمات مصرفية مميزة للزبائن
باستخدام احدث التقنيات

## الخدمات التي يقدمها المصرف

- فتح حساب جاري ( دينار عراقي – دولار – يورو )
- قبول ودائع حساب التوفير ودائع ثابته ( دينار عراقي – دولار )
- الحوالات الداخلية والخارجية ( RTGS , Swift )
- بيع وشراء العملات الاجنبية
- اصدار الاعتمادات المستندية
- اصدار خطابات الضمان الداخلية والخارجية
- منح قروض لغرض تمويل المشاريع السياحية – التجارية – الصناعية – الاسكان – المقاولات
- الائتمان النقدي ( منح القروض والتسهيلات المصرفية )
- مقاصة الصكوك الالكترونية ( ACH )
- خدمة ( Alert ) اعلام الزبون برسالة نصيه عن اي حركة ( سحب ، ايداع ) في حسابة
- الخدمات المصرفية عبر الانترنت ( E-Banking )
- الخدمات المصرفية عبر الهاتف ( Mobile Banking )

خدمات قيد التنفيذ

- اجهزة الصراف الالي ( ATM ) .
- اصدار بطاقات ائتمانية ( Credit Card ) .
- اصدار بطاقات الدفع المسبق ( Prepaid Card ) .

## فروعنا

فرع السليمانية - هـ : 07701532130

فرع اربيل - هـ : 07707829745

فرع البصرة - هـ : 0781196566

فرع الشورجة - هـ : 07802826186

فرع الشيخ عمر - هـ : 07708513771

فرع كربلاء - هـ : 07800792418

## فروع ستفتح قريبا

فرع دهوك — فرع جميلة
فرع الربيعي — فرع الناصرية
فرع الكوت — فرع الشورجة 2
فرع الحلة

## فروع تحت التاسيس

فرع العمارة — فرع الديوانية
فرع زاخو — فرع النجف
فرع السماوة — فرع ام قصر
فرع المنصور — فرع الوزيرية

## عنواننا

الادارة العامة والفرع الرئيسي
الكرادة – عرصات الهندية – حي بابل م/929 شارع 21 – مبنى 8/124 – بغداد – العراق